سلسلة تقارير
مؤسسة راند

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل



بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

نقله إلى العربية
إبراهيم عوض

راجعه على الأصل الإنكليزي
أحمد العزبي

المراجعة والتحرير
عبدالرحمن أبوذكري



الطبعة الأولى

٢٠١٥م/١٤٣٧هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٤/١٩٣٤٨

ISBN 978-977-5015-15-0



هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب:

Building moderate Muslim networks
By
Angel Rabasa, Cheryl Benard,
Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle.

وتنشر بالاتفاق مع أصحاب الحقوق:



ص ب ٥٦١١ – كود ١١٧٧١

هليوبوليس غرب – القاهرة – مصر

البريد الإلكتروني: info@dartanweer.com

dartanweereg

www.dartanweer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

" ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله
وعمل صلحا وقال إنني من المسلمين "

صدق الله العظيم

(فصلت : ٣٣)

إبراهيم عوض؛ أكاديمي وكاتب ومترجم مصري. نال درجة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة أكسفورد. له عشرات الكتب تأليفًا وترجمة من اللغتين الإنكليزية والفرنسيّة. مُحاضِرٌ في النقد الأدبي والدراسات الإسلاميّة، وأستاذ اللغة العربيّة وآدابها بجامعة عين شمس.

أحمد العزبي؛ أكاديمي ومترجم مصري. نال درجتي الماجستير والدكتوراة في اللغويات من قسم اللغة الإنكليزية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، حيث يشغل حاليًا درجة أستاذ اللغويات المساعد. له بحوث في ترجمة القرآن الكريم والأدب العربي. وهو يُدرِّس اللغويات والنحو المقارن بجامعات الأزهر وعين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عبدالرحمن أبوذكري؛ أديب ومفكر ومترجم وناشر مصري. وُلِد بالقاهرة، وتخرَّج في كلية الآداب بجامعتها. نشر عدة مقالات وأوراقًا بحثية في موضوعاتٍ متنوعة؛ تصُب جميعًا في استعادة مركزية الوحي الإلهي وتجديد الاجتهاد في الفكر والحركة الإسلاميين. مُهتمٌ بالنقد الأدبي. ويمكن اعتباره امتدادًا لمدرسة «تجديد الدرس الكلامي الإسلامي» التي دشّنها سيّد قطب، ورسّخها علي عزت بيغوفيتش، وأثراها عبد الوهاب المسيري. نشر له كتاب: «أفكار خارج القفص»، وله عدة كتب وترجمات في طريقها للطبع، منها: «طير بلا أجنحة»، و«في أصول التصوّر الإسلامي».

شيريل بينارد؛ روائية وكاتبة نسويّة، وباحثة مُتخصصة في العلوم السياسيّة. مُهتمة بالشرق الأوسط وأفغانستان وتمكين المرأة و«علمنة الإسلام». لها مؤلفات نسويّة بالألمانية، وروايتان باللغة الإنكليزية. كانت أحد أهم محللي مؤسسة راند البحثية حتى عام ٢٠٠٩م. تخرَّجت في الجامعة الأميركية ببيروت، ونالت درجة الدكتوراة من جامعة فينا. وهي زوجة زلماي خليل زاد؛ المبعوث الأمريكي السابق للأمم المتحدة، وسفيرها في كل من أفغانستان والعراق.

أنجيل راباسا؛ نال درجة الدكتوراة في التاريخ من جامعة هارفرد. وعمل في وزارتي الخارجيّة والدفاع الأمريكيّتين قبل التحاقه بمؤسسة راند؛ ليُصبح أحد الباحثين الرئيسيين بها. وقد كتب بتوسُّع عن التطرُّف والإرهاب وحركات التمرُّد «الإسلامية». وهو الباحث الرئيس في عدّة دراسات أصدرتها مؤسسة راند؛ منها: «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر؛ ٢٠٠٤»، وجزئا الدراسة المحوريّة: «ما بعد تنظيم القاعدة؛ ٢٠٠٦»، و«صعود الإسلام السياسي في تركيا؛ ٢٠٠٨»، وصولًا إلى «الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا؛ ٢٠٠٩»، و«دمج الإسلاميين المتطرفين في محور الاعتدال؛ ٢٠٠٩». وقد أنهى مؤخرًا دراسته لأنماط الإرهاب والراديكاليّة الإسلاميّة في أوروبا، ومتفرّغ الآن لمشروع بحثي عن «تدجين الإسلاميين المتطرّفين».

لويل شوارتز؛ باحث بقسم دراسات الحرب في كِنجز كولدج لندن، ومحلل سياسات بمؤسسة راند. ومدار أبحاثه: تاريخ الحرب الباردة، والأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجيّة الدفاع. وقد عمل سابقًا كمُحللٍ للأعمال لدى مُصنِّع الطائرات: «بوينج». وهو مؤلف مُشارك في العديد من دراسات مؤسسة راند.

بيتر سيكل؛ نال درجة الماجستير في الأمن العالمي عام ٢٠٠٣م من جامعة جورج تاون. كان أحد باحثي مؤسسة راند لعدّة شهور، وباحث دكتوراة في حقل العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن.

المحتويات

تصدير

الصراع الدائر الآن عبر مساحة كبيرة من العالم الإسلامي هو في الأساس حرب أفكار. وسوف تحدِّد نتيجتُه الاتجاه المستقبلي للعالم الإسلامي، وهل يستمر تهديد الإرهاب الجهادي أم لا، في الوقت الذي يزداد فيه تَرَدِّي بعض المجتمعات الإسلامية نحو نماذج من التعصب والعنف؛ الأمر الذي يؤثر تأثيرًا شديدًا على أمن الغرب. وفي حين يمثّل الإسلاميون الأصوليون أقلية في كل مكان تقريبًا فإنهم، في مناطق كثيرة؛ يحظَوْن بالتفوق. ومرجع هذا، إلى حد كبير؛ أنهم قد طوّروا شبكات واسعة تغطي العالم الإسلامي، وتمتد في بعض الأحيان خارج حدوده إلى الجاليات الإسلامية في أمريكا الشمالية وأوروبا. أما المسلمون المعتدلون والليبراليون فإنهم، رغم كونهم أغلبية في معظم البلاد الإسلامية؛ لم ينشِئوا مثل تلك الشبكات، التي من شأنها -حال إنشائها- أن توفر وسيلة لدعم المعتدلين، كما تتيح لهم بعض الحماية من العنف والإرهاب.

ومع هذا، فإن المعتدلين ليس لديهم موارد لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ ومن ثمّ قد يكونون بحاجة إلى مُحَفِّزٍ خارجي. ومع خبرة الولايات المتحدة الضخمة، التي راكمتها جهودها أثناء الحرب الباردة؛ في بناء شبكات لمن يعتنقون أفكار الحرية والديمقراطية؛ فإن للولايات المتحدة دورًا حاسمًا تستطيع أن تؤديه في تمهيد الأرض أمام المعتدلين. والمطلوب في هذه المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى ملاءمتها لظروف العالم الإسلامي الآن، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات إسلامية معتدلة وليبرالية، وهو ما تقترحه هذه الدراسة.

ويكمِّل البحثُ، الذي بُنيت عليه هذه الدراسة؛ الجهود الممتدة لمؤسسة راند عن الإسلام المعتدل، وبخاصة تقرير «العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر» لأنجيل راباسا وآخرين، وكذلك تقرير «الإسلام الديمقراطي المدني» لشيريل بينارد.

ملخص

اكتسبت التفسيرات المتطرّفة والمنغلقة للإسلام أرضًا لها داخل المجتمعات الإسلامية في الأعوام الأخيرة. ورغم أن هناك أسبابًا كثيرة لذلك، ورغم أن هناك قدرًا مُتناميًا من الكتابات المعنية باكتشاف تلك الأسباب، لكن من الواضح أن للعوامل البنيوية دورًا كبيرًا؛ فقد أدى انتشار الهياكل السياسية ذات البنية الشمولية، وضمور مؤسسات المجتمع المدني، في جزء كبير من العالم الإسلامي؛ إلى تحول المسجد لأحد السُبل المهيأة للتعبير عن السخط الشعبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة بعض الدول الشمولية؛ يُسوِّق الأصوليون المسلمون أنفسَهم بوصفهم البديل الصالح للأوضاع الراهنة. وهم يَشنون معاركهم في وسائل الإعلام ببلادهم، جهارًا أو خفيةً؛ طبقًا لدرجة القمع السياسي.

وبشكل عام؛ نجح الأصوليون (والحكومات الشمولية أيضًا) بدرجات متفاوتة في ترهيب وتهميش وإسكات المسلمين المعتدلين، الذين يشتركون في تبنّي الخطوط الأساسية للثقافة الديمقراطية.[1] وفي بعض الأحيان، كما حدث في مصر وإيران والسودان؛ يُغْتال المسلمون الليبراليون أو يُكْرَهون على الفرار إلى الخارج. وحتى في أندونيسيا، الليبرالية نسبيًا؛ يلجأ الأصوليون إلى العنف والتهديد بالعنف، لإرهاب خصومهم. ويجري استخدام هذه الأساليب على نحوٍ مُتزايدٍ بين الجاليات الإسلامية المهاجرة بالغرب.

---

(١) وتشمل هذه الأبعاد دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وحرية العبادة، واحترام التنوع، وقبول المصادر القانونية غير الطائفية، ومعارضة الإرهاب وأشكال العنف غير القانونية. وسوف تتم مناقشة ذلك في الفصل الخامس: خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي.

وإلى جانب الميل للعنف، بُغْيَة إكراه غيرهم من المسلمين على الإذعان لرؤاهم الدينية والسياسية؛ يتفوق الأصوليون على الليبراليين والمعتدلين بميزتين هامتين: الأولى هي المال؛ فقد كان للتمويل السعودي، المستخدم في تصدير النسخة الوهابية من الإسلام؛ أعظم الأثر خلال العقود الثلاثة الماضية في دعم ونمو التطرف الديني في العالم الإسلامي، بغض النظر عن كونه مقصودًا أم لا. أما الميزة الأخرى فهي التنظيم؛ إذ طورت الجماعات الأصولية على مر السنين شبكات واسعة، مغروسة بدورها في شبكةٍ كثيفةٍ من العلاقات الدولية.

وهذا الاختلاف في الموارد والتنظيم يُبين السبب في أن للمتطرِّفين -الذين لا يزيدون على كونهم أقليات صغيرة في معظم البلدان الإسلامية- تأثيرًا لا يتناسب مع أعدادهم. وبما أن المسلمين الليبراليين والمعتدلين، بوجه عام؛ لا يحوزون الوسائل التنظيمية التي تساعدهم مساعدة فعالة في مواجهة المتطرفين؛ فإن بناء شبكات اعتدال إسلامية من شأنه تزويد المعتدلين بمِنْبَرٍ يقوي بث رسالتهم، ويحميهم كذلك من المتشدِّدين، ويوفر لهم أيضا بعض الحماية من حكوماتهم، التي تقمع المعتدلين أحيانًا لأنهم يطرحون بديلًا للحكم الشمولي أكثر قبولًا مما يطرحه المتشدِّدون.

وما دام المعتدلون تنقُصهم الموارد المالية، لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ فقد يتطلب إنشاؤها مُحفزًا خارجيًا. ويرى بعضهم أن الولايات المتحدة، بوصفها بلدًا أغلبيته غير مسلمة؛ لا تستطيع الاضطلاع بهذا الدور. لذا؛ لا ينبغي أبدًا التقليل من شأن العقبات التي تعترض التأثير الفعال في التطورات الاجتماعية والسياسية خارج الولايات المتحدة. ورغم هذا؛ فإن للخبرة الهائلة، التي اكتسبتها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة في إنشاء شبكات اتصالات بين الملتزمين بأفكار الحرية والديمقراطية؛ دورًا هامًا في تمهيد الطريق أمام المعتدلين.

وفي هذه الدراسة نَصِف أولًا كيف تم إنشاء تلك الشبكات أثناء الحرب الباردة، وكيف حددت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف سعت لتجنب

الإضرار بهم، ثم نحلل ثانيًا وجوه الشبه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة والصراع الحالي مع الاتجاه الإسلامي المتطرِّف، وكيف تؤثر هذه التشابهات والاختلافات على جهود إنشاء شبكات الاتصال الآن، ثم نفحص ثالثًا الإستراتيجيات والبرامج الأمريكية الحالية والخاصة بالتعامل مع العالم الإسلامي. وأخيرًا، باستئناسنا بجهود الحرب الباردة، وبعمل مؤسسة راند فيما يخص الاتجاهات الأيديولوجية في العالم الإسلامي؛ سوف نرسم خارطة طريق لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وهناك ثمرة أساسية لهذه الدراسة، وهو ما لاحظ أهميتَه الخاصةَ أحدُ نُقَّادها؛ هي حاجة حكومة الولايات المتحدة وحلفائها - رغم فشلهم في هذا حتى الآن - إلى التوصُّل لمعايير واضحة تُبنَى على أساسها الشراكة مع المعتدلين الحقيقيين؛ إذ أن النتيجة النهائية الواضحة للعيان تمثِّل تثبيطًا للمعتدلين الحقيقيين من الإسلاميين.[1]

دروس الحرب الباردة

تشتمل جهود الولايات المتحدة وحلفائها أثناء الأعوام الأولى للحرب الباردة، في مجال بناء مؤسسات وتنظيمات حرة وديمقراطية؛ على دروس للحرب العالمية الحالية على الإرهاب. ففي بداية الحرب الباردة، لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفييتي الاعتماد على إخلاص الأحزاب الشيوعية القوية في أوروبا الغربية فحسب (وكان بعضها أقوى الأحزاب في بلادها وأفضلها تنظيمًا، وبدا أنها توشك على الوصول إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية)، بل اعتمد أيضًا على إخلاص عدد كبير من المنظمات (كاتحادات العمال، ومنظمات الشباب والطلاب، والجمعيات الصحفية) التي يسرت للعناصر المدعومة سوفييتيًا سيطرة فعالة على قطاعات هامة في المجتمع. وفي خارج أوروبا الغربية شمل حلفاءُ السوفييت عددًا من «حركات التحرُّر» المناهِضة للحكم الاستعماري. ومن ثمَّ؛ فإن نجاح الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء قد تطلَّب (بالإضافة إلى الغطاء العسكري) إنشاء مؤسسات

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

ديمقراطية موازية، لمنافسة السيطرة الشيوعية على المجتمع المدني. وكان الرباط الوثيق بين إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، وجهودها في بناء الشبكات الديمقراطية؛ عنصرًا أساسيًا في النجاح الشامل لسياسة الاحتواء الأمريكية. وبهذا يقدم لنا ذلك الرباط نموذجًا يستطيع صُنّاع السياسة اليوم احتذاءه.

وهناك ملمح هام لمبادرات الولايات المتحدة في مجال إنشاء شبكات الاتصال المشتركة؛ ألا وهو الربط بين القطاعين العام والخاص. فقد وجدت فعلًا حركة فكرية مناهضة للشيوعية داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وبخاصة بين اليسار غير الشيوعي؛ لكن كان المطلوب هو التمويل والتنظيم، لتحويل الجهود الفردية إلى حملة مترابطة. إن الولايات المتحدة لم تأتِ بتلك الشبكات من فراغ، فقد تولّدت من حركات ثقافية وسياسية أوسع؛ ثم تبنتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في هدوء.

وفي كل هذه المساعي تقريبًا، كانت الولايات المتحدة تتصرف كمؤسسة. لقد كانت تقيِّم المشروعات لمعرفة مدى تحقيقها للغايات الأمريكية، ثم تقوم بتمويلها، وبعدها تتركها لتدبُّر أمرها بنفسها سامحة لتلك التنظيمات بإنجاز أغراضها دون أي تدخُّل من جانبها. وكأية مؤسسة أخرى؛ تضع الحكومة الأمريكية القواعد الخاصة بأوجه إنفاق أموالها. ومع هذا، كان المسؤولون الأمريكيون يعرفون أنه كلما زادت المسافة بين حكومتهم والمنظمة التي تكفُلها؛ كان ذلك أجدر بإنجاح أنشطة تلك المنظمة.

واليوم تواجه الولايات المتحدة عددًا من التحديات في إنشاء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي، وهذه التحديات تشبه ما واجهه صُنّاع السياسة في بداية الحرب الباردة، ومنها ثلاثة تحديات تبدو وثيقة الصلة بما نحن فيه على نحو خاص. أولها ما دار بين صنّاع السياسة، في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات؛ من جدلٍ بشأن الجهود الخاصة بإنشاء شبكات الاتصال، وهل ينبغي أن تكون هجومية أو دفاعية. كان البعض يعتقد أن على الولايات المتحدة تبنِّيَ إستراتيجية هجومية، تعمل على تدمير الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي؛ عن طريق

الدعم الصريح والخفي للجماعات التي تسعى إلى قلب الحكومات الشيوعية في تلك البلدان. أما البعض الآخر فكان يتبنى إستراتيجية دفاعية؛ تركز على «احتواء» التهديد السوفييتي عن طريق دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبرغم غلبة الإستراتيجية الدفاعية في الممارسة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عكس مسار الأفكار؛ فبدلًا من تدفُّق الأفكار الشيوعية إلى الغرب عبر الاتحاد السوفييتي ومنظماته الطليعية، أمكن تسريب الأفكار الديمقراطية إلى ما وراء الستار الحديدي؛ عبر شبكات معلومات حديثة التأسيس.

تحدٍّ آخر واجهه صُنّاع السياسة إبّان الحرب الباردة، ألا وهو الحفاظ على مصداقية الجماعات التي كانت الولايات المتحدة تدعمها. لقد سعى منظمو الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات إلى تقليل المخاطر التي تواجهها هذه الجماعات إلى أقل مدى ممكنٍ، وذلك عن طريق المحافظة على المسافة بين تلك التنظيمات والحكومة الأمريكية أولًا، واختيار أشخاص بارزين يتمتعون بمصداقية كبيرة لشغل المناصب القيادية في تلك الشبكات ثانيًا. كذلك دعمت حكومة الولايات المتحدة جهود منظماتٍ مستقلة مثل «الاتحاد العمالي الأمريكي»[1] في إنشاء شبكات اتصال.

تحدٍّ ثالث هامّ واجه صنّاع السياسة في الولايات المتحدة، وهو تحديد مساحة الائتلاف المناهض للشيوعية. فمثلًا؛ هل يضم الاشتراكيين الذين انقلبوا على الشيوعية، لكنهم رغم ذلك ظلوا على انتقادهم لكثير من جوانب السياسة الأمريكية؟ وفي النهاية قررت الولايات المتحدة ضم أي شخص إلى الائتلاف، ما دام هناك اتفاق على عدَدٍ محدَّدٍ من المبادئ الأساسية. فعلى سبيل المثال؛ كانت بطاقة عضوية «مؤتمر الحرية الثقافية» تعني الموافقة على الإجماع المناهِض للشمولية. كان الاختلاف مع سياسة الولايات المتحدة مسموحًا به؛ بل يتم تشجيعه لأنه يُساعد على بناء مصداقية التنظيمات المدعومة واستقلاليتها.

---

(1) The American Federation of Labor.

أوجه الشبه والاختلاف بين بيئة الحرب الباردة والعالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه للشبه بين بيئة الحرب الباردة وما يقع حاليًا. أولًا واجهَتْ الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات، كما تواجه اليوم؛ بيئة جيوسياسية جديدة ومضطربة تطوي تهديدات أمنية جديدة. في بداية الحرب الباردة كانت هناك حركة شيوعية عالمية يقودها اتحاد سوفييتي مسلح نوويًا، واليوم هناك حركة جهادية عالمية توجِّه ضرباتها ضد الغرب في عمليات إرهابية ضحاياها بالجملة. وثانيًا فإننا نشهد، كما في الأربعينيات؛ إنشاء بيروقراطيات حكومية أمريكية كبيرة لمواجهة هذه التهديدات. وأخيرًا، وهذا هو الأهم؛ كان هناك في السنوات الأولى للحرب الباردة إقرار واسع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها مشغولون بصراع أيديولوجي. وقد أدرك صنّاع السياسة أن هذا الصراع سيدور عبر قنوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية ونفسية. واليوم، طبقًا لما أقرته وزارة الدفاع في «صحيفة تقرير الدفاع الذي يصدر كل أربع سنوات»؛ فإن الولايات المتحدة متورطة في «صراع مسلح وصراع فكري في آن». صراع لا يمكن إحراز النصر النهائي فيه إلا «بإفقاد الأيديولوجيات المتطرفة مصداقيتها في نظر الأعداد الغفيرة من معتنقيها الأساسيين ومؤيديها الضمنيين».[1]

وكما هو المتبع في الحالات التاريخية المشابهة؛ فمن المهم بالطبع رصد وجوه الاختلاف والتشابُه بين الماضي والحاضر. وبوصفه دولةً أُمّةً؛ كان للاتحاد السوفييتي مصالح ينبغي حمايتها، وحدود جغرافية مُحددة، وبنية حكومية واضحة. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة، على العكس من ذلك؛ تواجه ممثلين لا يشكلون دولة محددة المعالم ولا يسيطرون على أرض (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يؤسس ملاذات خارج سيطرة الدول المضيفة)، ويرفضون قواعد النظام الدولي، ولا يمكن التعامُل

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21-22.

ـعهم بوسائل ردع اعتيادية. ويلخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة ـحرب الباردة، وبيئة العالم الإسلامي حاليًّا:

	الحرب الباردة.	**الشرق الأوسط (اليوم).**
دور المجتمع المدني:	قويّ تاريخيًا.	**تاريخيًا ليس قويًا ولكنه آخذ في التطور.**
العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدَفة أو المجتمع المستهدَف:	عداوة معلنة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. المجتمعات الغربية مفضَّلة.	يُنْظَر إلى ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، بواسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تهديدًا للاستقرار.
	اعْتُبرت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.	لا يُنظَر للولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.
الروابط الثقافية والتاريخية:	قوية.	ضعيفة.
أيديولوجية الخصم:	علمانية .	ذات أساس ديني.
طبيعة الشبكات المعارضة:	محكومة مركزيًا.	فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.
تحديات السياسة:	أقل تعقيدًا.	أكثر تعقيدًا.

برامج الولايات المتحدة للتعامل مع العالم الإسلامي

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية؛ وُجِّهَ كثير من الموارد والانتباه لتأمين المواطنين الأمريكيين في أراضيهم. وإلى جانب إدراك أن محاربة الإرهاب لا تقتصر على تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كانت هناك جهود متزامنة لفهم أسباب الإرهاب الأساسية، والتعامل معها. وقد عرضت الوثيقة الخاصة بإستراتيجية التأمين الوطنية، في سبتمبر ٢٠٠٢م؛ تصورًا دقيقًا للتأمين يُبرِز نتائج الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى، وبخاصة غياب الديمقراطية. وقد كان من الضروري التأكيد على هذا الموضوع على مدار السنوات التالية؛ بدءًا من تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ووصولًا إلى أكثر الأمور إثارة: خطاب الولاية الثانية للرئيس بوش.

وبسبب الموقع البارز الذي يحتله «جدول أعمال الحرية» للرئيس بوش في عدد من الوثائق والخطب المثيرة للانتباه؛ يمكن القول بأن هذا الجدول هو «إستراتيجية ممتازة» تتبعها الولايات المتحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب. ومع ذلك لم نر حتى الآن إجماعًا على الكيفية التي يتم بها تحديد الحلفاء في «حرب الأفكار» ودعمهم. وتحديدًا فليس هناك سياسة أمريكية صريحة، في الوقت الحالي؛ للمساعدة على إنشاء شبكات اعتدال إسلامية، رغم أن النشاط الخاص بإنشاء مثل تلك الشبكات يشغل مكانه الآن كنتيجة ثانوية لبعض برامج الدعم الأمريكية. وفي القلب من الخطة التي نقترحها؛ إدراج بناء شبكات اعتدال إسلامية كهدف صريح لبرامج حكومة الولايات المتحدة.

ومن الممكن إطلاق عملية بناء شبكات الاعتدال على ثلاثة مستويات: الأول دعم الشبكات الموجودة، والثاني تحديد الشبكات الكامنة ومساندتها في بدايتها وأثناء نموها، والثالث المساهمة في تعزيز الظروف المهيئة للتعدُّدية والتسامُح، والملائمة لنمو تلك الشبكات. ورغم أن هناك عددًا من برامج الحكومة الأمريكية الفعّالة على المستويين الأولين؛ فإن معظم الجهود الأمريكية حتى الآن تقع في نطاق

المستوى الثالث، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الخيارات التنظيمية؛ ففي كثير من مناطق العالم الإسلامي لا يوجد إلا القليل من التنظيمات المعتدلة، التي يمكن للولايات المتحدة المساهمة فيها. وفضلًا عن ذلك، يجب على الولايات المتحدة، عند تشكيل شبكات معتدلة؛ أن تتصارع مع بيئات اجتماعية وسياسية قمعية، ودرجات عداوة متزايدة لأمريكا في أكثر أرجاء العالم الإسلامي.

وفي أكثر الأحوال؛ تتمركز معظم جهود الحكومة الأمريكية المهمة في مجالات: الترويج للديمقراطية، وتطوير المجتمع المدني، والدبلوماسية الشعبية.

الترويج للديمقراطية

تشترك الولايات المتحدة، من خلال الدبلوماسية التقليدية؛ في حوار مع بعض الدول الأخرى، مبتكرةً بعض الحوافز، مثل «تقرير تحدي الألفية»؛[١] لإغراء من تريد من الدول الالتحاقَ بـ«مجتمع الديمقراطيات». وتركز الولايات المتحدة، سرًّا وعلانيةً؛ على فوائد التمسُّك بقيم الديمقراطية الليبرالية من مساواة وتسامُح وتعدُّدية، وحكم بالقانون، واحترام لحقوق الإنسان. وهذا التركيز على القيم الديمقراطية من شأنه أن يُسهم في تطوير بيئة سياسية واجتماعية تُسَهِّل إنشاء شبكات اتصال بين المعتدلين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل من وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»[٢] خطط خاصة للترويج للديمقراطية. ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى واقع؛ فإن وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» تتعاونان مع عدد من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها «الصندوق الوطني للديمقراطية»،[٣]

(1) The Millennium Challenge Account.

(2) The U.S. Agency for International Development (USAID).

(3) The National Endowment for Democracy (NED).

و«المعهد الجمهوري الدولي»، و«المعهد الديمقراطي الوطني» و«مؤسسة آسيا»، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية»،[1] وجميعها منظمات غير ربحية تموِّلها حكومة الولايات المتحدة.

ورغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برامج التعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تمثل محاولة للتحرُّر من الأساليب التي كان معمولًا بها قبل الحادي عشر من سبتمبر. وتقيّم «مبادرة الشراكة» برامجها على أربعة أسس تتعلق بمضمون الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والتعليم، وتمكين المرأة. وهي تدعم المنظمات الأهلية غير الحكومية بشكل مباشر، وعلى أُسس أكثر ابتكارًا ومرونة. وبوصفها إدارة جديدة داخل «مكتب شؤون الشرق الأدنى»[2] بوزارة الخارجية؛ فإن «مبادرة الشراكة» قد صُمِّمَتْ بغية الابتعاد عن أسلوب التعاون التقليدي بين الحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية، كمتعاقدين تنفيذيين؛ لمنح هبات صغيرة ومباشرة للمنظمات الأهلية غير الحكومية، في إطار الأسس الأربعة المذكورة.

وفي عام ٢٠٠٤م، حاولت الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8)؛ انتهاج أسلوب متعدد الأطراف مع إطلاق المبادرة الموسعة الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (BMENA). وفي صيف ٢٠٠٦م؛ شرعت هذه المبادرةُ في محاولة تكرار نموذج «مؤسسة آسيا»، وهي أنجح منظمة غير حكومية في دعم البرامج الخاصة بتطوير مؤسسات المجتمع المدني؛ بعد تعديلها لتناسب ظروف منطقة الشرق الأوسط.

(1) The International Republican Institute (IRI), The National Democratic Institute (NDI), The Asia Foundation, and The Center for the Study of Islam and Democracy (CSID).

(2) Bureau of Near Eastern Affairs (NEA).

تطوير المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية مع تطوير المجتمع المدني يدًا بيد. والواقع أن كثيرين، في الميدان الأكاديمي وعالم السياسة؛ يَعُدّون المجتمع المدني خطوة تمهيدية لا بُد منها للديمقراطية. يُشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع؛ إلى مجموعة من المؤسسات والقيم تؤدي، في ذات الوقت؛ دور الحاجز والرباط المحكَم بين الدولة والأفراد والأسر والقبائل. ويبرُز المجتمع المدني حين تستطيع المنظمات المدنية والاجتماعية التطوعية (كالمنظمات غير الحكومية) الوقوف بوجه قُوَى الدولة. وبينما يتطور المجتمع المدني بأكبر قدرٍ من اليُسر في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن تطوره يظل ممكنًا ومرغوبًا فيه بنفس الوقت في الدول غير الديمقراطية، وكذلك دول ما قبل الديمقراطية.

إن تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات مُترابطان ترابُطًا وثيقًا؛ فكلاهما يقوِّي الآخر، ويعتمد عليه. ومن الناحية النظرية؛ فحين يظهر المجتمع المدني تتبعه الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أوسع من محاولات ترويجها للديمقراطية. إذ تشمل تلك الجهود جميع البرامج المصممة للترويج للديمقراطية، إلى جانب تلك المصحوبة بتوصيات لا ترتبط ارتباطًا مُباشرًا بالديمقراطية في حد ذاتها. وهذه تشمل برامج الترويج للاستثمارالاقتصادي، ووسائل الإعلام المستقلة والمسؤولة، وحماية البيئة، وحقوق الأقليات أو الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم. وهذا النهج الرحب بعيد النظر، يبني الديمقراطية والقيم الليبرالية تدريجيًا من خلال جهود تأسيسية وعمليّة. وتشكل مثل هذه الإستراتيجية تحديًا لإجراءات التشغيل الغالبة لدى حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الخارجية؛ التي تركز تقليديًا على الارتباط بالحكومات.

ويواجه العمل على الترويج للديمقراطية وبناء المجتمع المدني عقبتين أساسيتين؛ هما: المقاومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وانعدام المعايير الملموسة

لقياس الأداء. وتتبدى مقاومة الحكومات في القوانين التي تُحرِّم إنشاء المنظمات غير الحكومية أو قبول الدعم الخارجي، وكذلك المتابعة الصارمة لنشاط المنظمات غير الحكومية، إلى جانب ما وقع مؤخرًا من طرد الموظفين (كما حدث في البحرين)، وتعليق للفعاليات (كما هو الحال في مصر).

وعلى صعيد الدبلوماسية العلنية تجتهد وزيرة الخارجية[1] «كوندوليزا رايس» في تحويل وزارة الخارجية، والحكومة الأمريكية بوجهٍ عام؛ إلى اتباع «الدبلوماسية التحويلية»، التي يستعين فيها موظفو الحكومة الأمريكية بالدبلوماسية العلنية في التخطيط والتنفيذ السياسيين جميعًا. لكنْ في نطاق الحكومة، تظل غايات السياسة العامة متنوعة. ولا جرم بعدها أن تكون آثارها أبعد الآثار عن التحديد وأعصاها على القياس.

وفي مقدمة الوسائل التي تنقل الدبلوماسية العلنية إلى العالم الإسلامي يأتي المذياع وقنوات التلفاز الفضائية، وبالذات راديو «سوا» وشبكة تلفاز الشرق الأوسط الأمريكية «الحرة». وبينما تُنْتَقَد «الحرة» لعجزها عن اكتساب موطئ قدم لها في السوق الإعلامي، نجد راديو «سوا» ناجحًا إلى حدٍ معقول في اجتذاب جمهور من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في اكتساب جمهور من المستمعين لا يُترجَم بوضوح إلى مكاسب نهائية في مجال الاعتدال العام، أو في أشكال ملموسة من بناء المؤسسات المعتدلة. وبرغم التكلفة الباهظة لتشغيل راديو «سوا» وفضائية «الحرة» (٧٠٠ مليون دولار سنويًا، أي ما يوازي عشرة أضعاف المبلغ المخصص لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية)؛ فمن غير الواضح ما إذا كان أي منهما قد استطاع أن يُعيد تشكيل مواقف العالم الإسلامي، على نحو إيجابي؛ من سياسات الولايات المتحدة.

---

(١) السابقة! أو الأسبق! (الناشر)

بعد مراجعة الإستراتيجيات، التي كان لها أكبر الأثر في تكوين مجموعة قوية تتمتع بالمصداقية من معتنقي القيم البديلة، والمنشقين المؤثرين، الذين أمكن الاعتماد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بعمل فحصٍ شاملٍ للتكوين الفكري والتنظيمي للعالم الإسلامي. وبالتوازي قمنا بتقييم جهد الدبلوماسية العلنية الحالي، الذي تضطلع به الحكومة الأمريكية لإعادة صياغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وفي هذا البحث حدّدنا طريق التنفيذ الذي سنُفصِّل الكلام عنه لاحقًا.

والخطوة الأولى بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، وحلفائها؛ هي اتخاذ قرار ببناء شبكات اعتدال، وبناء صلة صريحة بين هذا الهدف وبين إستراتيجية الولايات المتحدة وبرامجها الإجمالية. ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه الإستراتيجية خلق بنية مؤسساتية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ توجِّه هذا الجهد وتدعمه وتلاحظه وتراقبه باستمرارٍ. وفي إطار هذه البنية، لا بد أن تُوَفِّر حكومة الولايات المتحدة الخبرة اللازمة، والقدرة على تنفيذ الإستراتيجية، التي تتضمن:

١- مجموعة من المعايير الدائمة التطور والتحسُّن تميز بين المعتدلين الحقيقيين، وبين الانتهازيين والمتطرفين الذين يتظاهرون بالاعتدال، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين وبين العلمانيين التابعين للسلطة. وتحتاج حكومة الولايات المتحدة إلى التحلي بالقدرة على اتخاذ قرارات وقتية بغية القيام، عن علم ولأسباب مرحلية؛ بدعم أفرادٍ خارج هذه الدائرة تحت ظروف معينة.

٢- قاعدة معلومات دولية خاصة بالشركاء (من أفراد أو جماعات أو منظمات أو مؤسسات أو أحزاب... إلخ).

٣- وسائل لمراقبة البرامج والخطط والقرارات، وتحسينها ومتابعتها. وينبغي أن يتضمن هذا وجود نظام تقييم يسمح بتلقي مُشاركات وتصحيحات الأفراد، الذين ثبت أنهم جديرون بالثقة الشديدة.

ويمكن في البداية أن يتركز الجهد الخاص ببناء الشبكات على جماعةٍ كنواةٍ؛ تتكون من شركاء موثوقٍ بهم ومعروفي التوجه الأيديولوجي، مع التوسّع انطلاقًا من هؤلاء (على طريقة المنظمات السرية). وما إن يتم التأكد تمامًا من توجُّه أية منظمة جديدة يُنْوَى تجنيدها؛ حتى يصبح ممكنًا للولايات المتحدة البدء في رفع مستويات العمل الذاتي المستقل لها على المستوى المحلي.

يدعو أسلوبنا المُقتَرح إلى تغييراتٍ جذريةٍ في الإستراتيجية الحالية، المتّسمة بالتناسُق؛ في تعاملنا مع العالم الإسلامي. إذ يحدِّد أسلوبنا الحالي منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المشكلة، ويضع برامجه على هذا الأساس. إلا أن هذه المنطقة هي من الاتساع والتنوع والإعتام، فضلًا عن وقوعها إلى حد بعيد في قبضة قطاعات غير معتدلة؛ بحيث لا تسمح بكثير من الدعاية (كما هو الحال في تجربة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية). ومن الممكن أن تُستهلك مقادير كبيرة جدًا من الموارد دون إحداث أي تأثير ذي بال، أو دون تأثير على الإطلاق. وبدلًا من هذا ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة متنوِّعة وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب جهود الولايات المتحدة مركز جاذبية خصومها، وتركّز بدلًا من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأعظم احتمال للتأثير في حرب الأفكار.

وبالنسبة للشركاء؛ فمن المهم تحديد القطاعات الاجتماعية التي سوف تشكل المواد الأساسية الخاصة بالشبكات المقترحة. وينبغي أن تُعْطَى الأولوية للفئات التالية:

١- الأكاديميين والمثقفين المسلمين من العلمانيين والليبراليين.

٢- علماء الدين الشبان المعتدلين.[1]

٣- النشطاء الاجتماعيين.

٤- المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.

٥- الصحفيين والكتّاب المعتدلين.

وعلى الولايات المتحدة أن تؤمّن فرص الظهور والمنابر لهؤلاء الأفراد. فمثلًا؛ ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يعملوا على تهيئة زيارات جماعية للأفراد المنتمين إلى هذه الجماعات، وتعريف الساسة بهم، والمساهمة في الإبقاء على الدعم والموارد الأمريكية للجهد الخاص بالدبلوماسية العامة.

وينبغي أن تُنظَّم برامج لمساعدة القطاعات المذكورة آنفًا، وأن تتضمن:

١- *التربية الديمقراطية*؛ وبخاصة البرامج التي تَستعمل نصوصًا ومبادئ إسلامية، واضحة المرجعيّة؛ تدعم قيم الديمقراطية والتعددية.

٢- *وسائل الإعلام*؛ ذلك أن دعم وسائل الإعلام المعتدلة أمر حيوي لمحاربة تسلُّط العناصر الإسلامية المحافظة والمعادية للديمقراطية على وسائل الإعلام.

٣- *المساواة بين الجنسين*؛ فقضية حقوق المرأة هي ميدان رئيسي في حرب الأفكار داخل الاتجاهات الإسلامية، ثم إن المدافعين عن حقوق المرأة يعملون في أجواء معادية. إن تعزيز المساواة بين الجنسين عنصر حيوي في أية مشروعات تهدف إلى وضع السلطة في أيدي المسلمين المعتدلين.

٤- *الدعاية السياسية*؛ للإسلاميين مشروعاتهم في الدعاية السياسية، والمعتدلون بحاجة إلى تنظيم حملات للدعاية السياسية أيضًا. وتعود أهمية النشطاء المروّجين إلى الحاجة لتشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

---

(١) تلاميذ المفتي السابق «علي جمعة» مثلًا! (الناشر)

وبالنظر إلى التركيز الجغرافي؛ فإننا نتصور أن انتقال الأولويات من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، حيث تتوفر حرية أكبر في العمل؛ هو أمر ممكن، حيث المجال أكثر انفتاحًا للنشاط والتأثير، وفرص النجاح أكثر مواتاة وأشد وضوحًا. إن الأسلوب الحالي هو أسلوب دفاعي يقوم على رد الفعل. وعصب هذا الأسلوب هو الإقرار بأن الأفكار الراديكالية تتخلق في الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى بقية العالم الإسلامي، بما فيه الجاليات الإسلامية في الغرب وشمال أمريكا؛ وهذا من شأنه أن يعرّف بأفكار المتطرفين في الشرق الأوسط وجهودهم، ويسعى لبلورة جهود الرد عليها. ويمثل السعي إلى عكس اتجاه تدفُّق الأفكار سياسة أفضل كثيرًا. ولذا ينبغي ترجمة النصوص المهمة التي يكتبها مفكرون ومثقفون وناشطون وزعماء للجاليات الإسلامية الغربية وفي تركيا وأندونيسيا وغيرها، إلى العربية؛ ونشرها على نطاق واسع. ولكن هذا لا يعني إهمال المناطق البؤرية، بل ينبغي أن يكون الهدف هو الحفاظ على ما في أيدينا تحسُّبًا لأية فرصة قد تسنح للتقدم في أية لحظة.

وثمت بعض «شبكات الاتصال» للمعتدلين، إلا أنها عشوائية؛ وقليلًا ما تؤخذ في الاعتبار. وأفراد وجماعات هذه الشبكات، الذين لم يتم التحقُّق جيدًا من مصداقيتهم بوصفهم معتدلين، أو المعتدلون الظاهريون منهم؛ هؤلاء جميعًا ليسوا فقط مضيعة للموارد، بل من الممكن أيضًا أن يتحولوا إلى العمل في الاتجاه المعاكس. فأئمة المساجد المقيمون في الدنمارك، والذين جعلوا من موضوع الرسوم الكاريكاتيرية حريقًا عالميًا؛ كان يُنظَر إليهم قَبلًا على أنهم معتدلون، كما كانوا يتمتعون بدعم الدولة، بما في ذلك السفر وفرص إقامة شبكات اتصال. وقد كشف التدقيق بعد ذلك أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قَطّ.

إن الدبلوماسية العلنية متأخرة حاليًا عن اللحاق بوسائل الإعلام، وهي بحاجة إلى أن تُولي الظروفَ العصرية انتباهًا أشد. لقد كان المذياع أداة مهمة، أثناء الحرب الباردة؛ في مساعدة السكان المعزولين عن بعضهم البعض على معرفة الأخبار

بشكلٍ أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي تنهال عليهم أخبار كثيرة تتسم غالبًا بالانحياز وعدم الدقة. وينبغي أن تكون هناك صلة أوثق بين محتوى الخبر الإعلامي من ناحية والقدرة على توصيله إلى الجمهور من ناحية أخرى. ويُعَدّ راديو «سوا» وقناة «الحرة» مُتحدثين بلسان الحكومة الأمريكية، لكن برغم الأموال الطائلة التي تُنفَق عليهما؛ فالنتيجة هي عجزهما عن توجيه عملية صياغة مواقف الجماهير العربية من أمريكا لِوجهةٍ إيجابية. ونعتقد أنه من الأفضل توجيه الأموال المبذولة في «سوا» و«الحرة» إلى دعم وسائل الإعلام المحلية والصحفيين المحليين أصحاب الأجندات الديمقراطية والتعددية.

ونقترح الشروع في المبادرة المقترحة بهذه الدراسة من خلال ورشة عمل تجتمع في واشنطن، أو أي مكان آخر ملائم؛ وتضم جماعة صغيرة تمثّل المسلمين المعتدلين. ولسوف تُسهِم هذه الورشة في الحصول على أفكارهم ودعمهم للمبادرة، وإعداد أجندة وقائمة بمن يصلحون للاشتراك في مؤتمر دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجح هذا الحدث؛ فعلينا حينئذ العمل مع المجموعة النواة على عقد مؤتمر دولي يُقام في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين - كقُرطبة الإسبانية مثلًا- للشروع في إنشاء منظمة دائمة لمحاربة الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة.



الفصل الأول

مقدمة

تحدي الإسلام الراديكالي

اكتسبت التفسيرات المتطرّفة والمنغلقة للإسلام أرضًا في كثير من المجتمعات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن هناك أسبابًا كثيرة وراء ذلك، وأن مقدارًا كبيرًا ومتزايدًا من الكتابات ماضٍ في محاولة اكتشافها؛ فمن الممكن تلمُّس الأسباب البنيوية التي لعبت دورًا كبيرًا في هذا المجال. فغلبة الأنظمة السياسية الشمولية في المجتمعات الإسلامية، وبخاصة العربية منها؛ وهُزَال مؤسسات المجتمع المدني في كثير من أرجاء العالم الإسلامي، جعلا من المسجد أحد المنافذ القليلة الصالحة للتعبير عن السخط الشعبي على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بعض الدول الشمولية يُقدِّم المسلمون الراديكاليون أنفسهم بوصفهم البديل الصالح الوحيد لما هو موجود. وهم يَشنون معاركهم في وسائل الإعلام الجماهيرية، وفي الساحات السياسية بدولهم إما علنًا أو في الخفاء؛ تبعًا لدرجة القمع السياسي.

وبوجه عام، نجح الراديكاليون، بدرجات متفاوتة؛ في إرهاب أو تهميش أو إسكات المسلمين المعتدلين، الذين يُشاركوننا في الأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية.[1] وأحيانًا، كما هو الحال في مصر وإيران والسودان؛ نرى المثقفين

---

(١) تشمل هذه الأبعاد: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما فيها المساواة في حرية العبادة، واحترامُ التنوع، وقبولُ مصادر التشريع غير الطائفية، ومعارضةُ الإرهاب، وأشكالِ العنف غير القانونية. وسوف نناقش هذا في الفصل الخامس المعنون: خارطة طريق لبناء شبكات اعتدال في العالم الإسلامي.

المسلمين المعتدلين يُقْتَلون أو يُكْرَهون على الفرار إلى خارج البلاد. بل لقد لجأ الراديكاليون في أندونيسيا – الليبرالية إلى حد ما – للعنف والتهديد به، لإرهاب المعارضين. وأصدر المشايخ الراديكاليون هناك فتوى تُحلّ قتل مُعارِضٍ ليبرالي بتُهمة الردة، كما هاجم أعضاء بعض الجماعات الراديكالية المباني والبيوت الخاصة بأشخاص ينتمون إلى المذهب الأحمدي[1] المخالِف، وفضّوا محاضرة عامة كان يُلقيها الرئيس السابق «عبد الرحمن وحيد». وتصاعَد اللجوءُ إلى هذه السياسة في الجاليات الإسلامية في الغرب، وبخاصة في أوروبا؛ حيث تلقى المسلمون البارزون من ليبراليين وعلمانيين تهديدات بالقتل.[2]

وفضلًا عن لجوء الراديكاليين إلى العنف، لإكراه غيرهم من المسلمين على اعتناق آرائهم الدينية والسياسية؛ فإنهم يتمتعون بميزتين خطيرتين لا يتمتع بهما المعتدلون ولا الليبراليون المسلمون: الأولى هي المال؛ فالتمويل السعودي المخصص لتصدير النسخة الوهابية من الإسلام على مدار العقود الثلاث المنصرمة[3] قد أثمر، بقصد أو بغير قصد؛ ترويجًا للتطرف الديني في أرجاء العالم الإسلامي. وقد أُغْلِقت «مؤسسة الحرمين» السعودية لأن فروعها كانت تموِّل المنظمات المتطرفة بدءًا من البوسنة حتى جنوب شرق آسيا.

والميزة الثانية للراديكاليين هي التنظيم، فالجماعات الراديكالية قد أنشأت لنفسها شبكات واسعة، على مدار السنين؛ مغروسة بدورها في شبكة كثيفة من العلاقات الدولية. وبعض هذه الشبكات الدولية تقع تحت إشراف سعودي رسمي. وقد أُنْشِئَت «رابطة العالم الإسلامي» عام ١٩٦٢م برئاسة مفتي السعودية، وكانت مهمتها

---

(١) الأحمدية هو الإسم الإعلامي للقاديانية. (الناشر)

(2) "Moderate Danish Muslims Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish Politiken Web site, BBC Worldwide Monitoring, November 22, 2004.

(٣) تعني ما بين أعوام ١٩٧١ و٢٠٠١م تقريبًا. (الناشر)

نشر النسخة السعودية للإسلام في الساحة العالمية، فضلًا عن أنها وثّقت الارتباط بين الوهابيين وغيرهم من أصحاب الاتجاهات السلفية. وتضم الشبكة الوهابية أيضًا:

«الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية»،[1] و«الندوة العالمية للشباب الإسلامي»،[2] و«رابطة الطلاب المسلمين في أمريكا الشمالية وكندا».[3]

وهذا التفاوت في التنظيم والموارد يُفسِّر لنا السبب في أن الراديكاليين، رغم كونهم أقلية صغيرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريبًا؛ ذوو تأثير لا يتناسب وأعدادَهم. وهذا التفاوت بين وسائل الراديكاليين والمعتدلين يمكن أن تكون له نتائج هامة في «حرب الأفكار» الدائرة الآن في أنحاء العالم الإسلامي. ولا تستطيع الولايات المتحدة، ولا الدول الغربية الأخرى؛ أن تفعل شيئًا يُذكر للتأثير في نتائج هذه «الحرب الفكرية» مباشرة، إذ المسلمون وحدهم هم الذين يتمتعون بمصداقية تمكنهم من التحدي الناجح للمتطرفين الذين يُسيئون للإسلام. بَيْدَ أنّ المعتدلين لن يستطيعوا تحدي المتطرفين بنجاحٍ ما لم تتم تسوية أرض الملعب، وهو ما يستطيعه الغرب من خلال المساهمة في الترويج لبناء شبكات اعتدال إسلامية.

شركاء وحلفاء محتملون

الشركاء المحتملون للغرب، في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة؛ هم المعتدلون والليبراليون والعلمانيون من المسلمين، الذين يؤمنون بالقيم العالمية التي تقوم عليها جميع المجتمعات الليبرالية الحديثة. وحين نذكر هنا المسلمين «الليبراليين» و«المعتدلين»؛ فإننا لا نذكرهم على سبيل التصنيف، بل على سبيل الاختزال لتلك الجماعات التي تنبذ العنف والتعصُّب، ومن ثمَّ تصلُح وأفرادها كشركاء مُحتملين

(1) The International Islamic Federation of Student Organizations.

(2) The World Assembly of Muslim Youth.

(3) The Muslim Student Association of North America and Canada.

للولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في الحرب الفكرية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة. ويشكّل التمييز بين المعتدلين الحقيقيين وبين المتطرفين المتظاهرين بالاعتدال؛ مشكلة خطيرة في البرامج الغربية الخاصة بالارتباط بالمجتمعات الإسلامية. ومن النتائج الهامة في هذه الدراسة، وهو ما لاحظ أحد المراقبين أهميته الخاصة؛ أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحتاجون للتوصُّل إلى معايير واضحة لتحديد المعتدلين الحقيقيين، وإن كانوا قد فشلوا في ذلك حتى الآن.[1] والنتيجة النهائية البادية للعيان هي تثبيط المسلمين المعتدلين الحقيقيين. وعندنا أمل في أن تكون إحدى إنجازات هذه الدراسة الكبيرة هي وضع مجموعة معايير لتحديد المعتدلين، وهي مبسوطة في الفصل الخامس.[2]

وفي مقال هام بجريدة «وول ستريت جورنال»، في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥م؛ ذكر الرئيس الأندونيسي السابق، والسياسي المتدين المشهور «عبد الرحمن وحيد»؛ ستة عشر جانبًا من جوانِب قوة المعتدلين في مواجهة التطرف الديني، وإن ذكر أن معظم هذه المزايا، رغم طبيعتها الحاسمة؛ هي في حالة كمون أو تشتُّت، وينبغي تعبئتها لتصير فعّالة في مواجهة الفكر الأصولي.[3] وبوجه عام، فإن الليبراليين والمعتدلين المسلمين يفتقرون إلى الأدوات التنظيمية، التي يواجهون بها الراديكاليين مواجهة فعالة. ويُقرُّ مُعظم الليبراليين المسلمين بأنه لا توجد حركة إسلامية ليبرالية، بل مُجرد أفرادٍ مُنعزلين ومحاصَرين في الغالب. ويري كثيرٌ من المعتدلين المسلمين أن بناء شبكات مُعتدلة وليبرالية أمر أساسي في عملية استرداد الإسلام من أيدي الراديكاليين. ويتمثَّل الترياق الشافي من الراديكالية في استخدام نفس الأساليب

---

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

(٢) هناك من يعترض على استعمال مصطلح مسلمين «معتدلين»؛ مُفضلًا وصفهم بأنهم: مسلمون «ينتمون إلى التيار الرئيسي»، على أساس أن الولايات المتحدة ليست في موقع يُتيح لها أن تحدد من هم المسلمون الطيبون، ومن هم غير ذلك. ومع هذا، فنفس المشكلة سوف تواجهنا في تحديد من ينتمي إلى «التيار الرئيسي» ومن لا ينتمي إليه. وفضلًا عن ذلك؛ فقد تتولد ظروف لا يكون فيها التيار الرئيسي مُعتدلًا.

(3) Abdurrahman Wahid, «Right Islam vs. Wrong Islam,» *The Wall Street Journal*, December 30, 2005.

نص المقال في ملحق هذا الكتاب.

التنظيمية التي يستخدمها الراديكاليون؛ كإنشاء شبكات الاتصالات الفعالة، لنشر التفاسير المستنيرة والمعتدلة للإسلام.

إن المشكلة الأساسية هي أن المعتدلين يفتقرون إلى الموارد المالية والتنظيمية لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم، والباعث المبدئي لإنشائها يستلزم مُحَفِّزًا خارجيًا. وإذا كان للولايات المتحدة دورٌ هام في تمهيد التربة للمعتدلين، فهي عملية تعترضها عقبات بطبيعة الحال. وفي أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي لا يوجد سوى قلة من الشبكات والتنظيمات التي تستطيع الولايات المتحدة المشاركة فيها. كذلك هناك من يزعُم إن الولايات المتحدة، بوصفها بلدًا ذا غالبية غير مسلمة؛ لا تتمتع بالمصداقية اللازمة للتحفيز الناجح لشبكات اعتدال إسلامية. وبالتأكيد لا ينبغي التهوين من شأن العقبات، التي تؤثر بقوة في التطورات السياسية والاجتماعية خارج الولايات المتحدة. ومع هذا، فإن لدى الولايات المتحدة خبرة كبيرة، تعود إلى الحرب الباردة؛ في رعاية الشبكات التي يلتزم أصحابها بالأفكار الحرة والديمقراطية. وما نحتاجه في هذه المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى صلاحيتها لظروف العالم الإسلامي اليوم، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات اعتدال وتحالُفات إسلامية معتدلة.

وهناك باحثين، مثل «روبرت ساتلوف»، قدّموا اقتراحات مفيدة عن كيفية «مد يد العون» إلى حلفاء الأمريكيين في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية الراديكالية.[1] كذلك لسنا أول من اقترح اتخاذ حرب الولايات المتحدة الباردة

(1) Robert Satloff, *The Battle of Ideas in the War on Terror*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2004, pp. 60–69.

ويقدم ساتلوف ثلاثة اقتراحات عامة: الأول أن تحدِّد الولايات المتحدة الحلفاء المحتملين، الذين يمكن تنظيمهم تحت مظلة جماعية هدفها معارضة الأفكار الإسلامية المتطرّفة؛ وتدعمهم. والثاني أن تقوي الولايات المتحدة شركاءها في معركتهم ضد المد الصاعد للمنظمات الإسلامية غير الحكومية (NGOs). وقد صارت هذه المنظمات الإسلامية، تحت غطاء تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ طريقًا واسعًا لنشر الفكر والإرهاب الديني في أرجاء العالم الإسلامي. والثالث هو توفير فرص تعليمية للشباب المسلم، مع تركيز خاص على اللغة الإنكليزية. ومن شأن المعرفة العملية بالإنكليزية أن تفتح للشباب المسلم نافذة يُطِلّ منها على العالم، وتتيح له الاقتراب من مصادر الإعلام العالمي، بدلًا من الاكتفاء بالمحلي فقط.

مثلًا يُحتذَى في إنشاء شبكات الاتصال. ففي مقال له يورد «وليم رَف» بعض وسائل الدبلوماسية العامة التي استخدمتها وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) خلال الحرب الباردة، موضحًا كيفية الانتفاع بها الآن.[١] وكما فعلنا؛ يرى «ديرك كينان» أن الطريق الصحيح هو بناء منبر عالمي للمسلمين المعادين للأيديولوجيات الإسلامية المتطرّفة؛ شبيه بالمنظمات المناهضة للشيوعية في غرب أوروبا خلال الحرب الباردة.[٢] ومع هذا، فهناك آخرون لا يرون أهمية لتطوير المجتمع المدني في إنهاء الحرب الباردة.[٣]

وفي هذه الدراسة نتتبع كيف تم بناء الشبكات أثناء الحرب الباردة، وكيف حدَّدت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف حاولت تجنُّب تعريضهم للخطر. كما نُحلِّل أوجه التشابُه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة وبين معركتنا اليوم مع الراديكالية الإسلامية. وبعد تحليل إستراتيجيات الولايات المتحدة، وبرامجها الخاصة في التعامُل مع العالم الإسلامي؛ نقدم خارطة طريق لإنشاء شبكات ومؤسسات اعتدال إسلامية في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي.

---

(1) William Rugh, «Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences,» in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004, pp. 145–162.

(2) Derk Kinnane, «Winning Over the Muslim Mind,» *The National Interest*, Spring 2004, pp. 93–99.

(٣) على سبيل المثال؛ يقول جيفري كوبشتاين: «من وجهة النظر الغربية لأوروبا فإن دعم جهود الترويج للديمقراطية بعد ١٩٨٩م هو في المقام الأول آمر فوقي يتعلّق بالحكّام، فالصناع الحقيقيون للتاريخ، حسب هذا الفهم؛ كانوا موجودين في الكرملين لا في شوارع وارسو أو بودابست، وأنه لولا عزم الرئيس السوفيتي آنذاك، ميخائيل جورباتشوف؛ على إنهاء الحرب الباردة، لم يكن ليوجد منفذ في الشرق. أي أن الزعماء السياسيين والدبلوماسيين، لا المتظاهرين؛ هم الذين أحدثوا التغيير في نظم الحكم»:

- Jeffrey Kopstein, «The Transatlantic Divide over Democracy Promotion,» *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 87.

الفصل الثاني

خبرة الحرب الباردة

لا تزال جهود الدعاية والدمج الثقافي، التي اضطلعت بها الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء فترة الحرب الباردة؛ دروسًا قيمة بالنسبة إلى الحرب الدولية على الإرهاب. ففي مُستهل الحرب الباردة لم يعتمد الاتحاد السوفييتي على ولاء الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا فحسب (كان بعضها أكبر الأحزاب وأفضلها تنظيمًا في بلادها، وبدا أنه يوشك علي الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية)، بل على عددٍ موفور من المنظمات كاتحادات العمال، ومنظمات الطلبة، والجمعيات الصحافية، والتي منحت العناصرَ المدعومة من الاتحاد السوفييتي سلطةً فعالةً على قطاعات هامة في المجتمع. وخارج أوروبا الغربية، كان بين حلفاء الاتحاد السوفييتي عددٌ من «حركات التحرُّر»، التي تُناضل ضد الحكم الاستعماري؛ ومن ثمَّ اقتضت سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة (بالإضافة إلى الحماية العسكرية التي تتيحها القوات الأمريكية) إنشاءَ مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ موازيةٍ، لمنافسة الهيمنة السوفييتية على المجتمع المدني.

إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة

بدأت الجهود الحربية ضد الاتحاد السوفييتي تقريبًا في ذات الوقت الذي وُضِعت فيه الإستراتيجية الكبرى للاحتواء موضع التنفيذ. ولم يكن ذلك مصادفة.

لقد تعامل «جورج كينان»، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومؤلف برنامج «لونغ تِليغرام Long Telegram» الذي يعرض سياسة الاحتواء؛ وغيره من صنّاع السياسة، مع المعركة السياسية باعتبارها جزءًا من إستراتيجية أكبر للحد من قوة موسكو ونفوذها. ومن الضروري أن نراجع بإيجازٍ إستراتيجيةَ الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة، لنفهم تمام الفهم الإستراتيجية ونمط التفكير الكامنين خلف أنشطة الولايات المتحدة في إنشاء شبكات الاتصال.

في ١٢ مارس ١٩٤٧م، وقف «هاري ترومان» أمام إحدى جلسات الكونجرس المشتركة، ليُعلِن ما صار يُعرَف بـ«مبدأ ترومان». كانت الفكرة الأساسية مباشِرة وبسيطة. إذ كانت اليونان وتركيا واقعتين تحت ضغط شيوعي لتنصيب حكومة أكثر ودًا مع الاتحاد السوفييتي. وقد استطاعت الدولتان مقاومة الضغط حتى ذلك الوقت بسبب المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها بريطانيا لهما. إلا أن بريطانيا، نظرًا لما كانت تمر به من ضائقة اقتصادية آنذاك؛ قد اضطرت لوقف المعونة. وأعرب ترومان في خطابه عن نيته في أن تتولى الولايات المتحدة تقديم الأسلحة والمعونة الاقتصادية والمشورة الحربية، التي لم تعد بريطانيا قادرة على تقديمها. بيد أن حديث ترومان لم يقف عند هذا الحد؛ إذ غلّف الرجل كلامه بعبارات تشير إلى إستراتيجية أوسع لدعم «الشعوب الحرة المقاوِمة لسياسة الإخضاع، التي تمارسها الأقليات المسلحة أو جماعات الضغط الخارجية».[1] ولم يكن كينان مسرورًا تمامًا بخطاب ترومان؛ فكتب قائلًا إنه احتجّ على ما فيه نظرًا إلى «الطبيعة الشاملة والكاسحة للتعهُّدات التي تضمّنها»، فقد شعر أنها «سياسة عالمية أكثر منها سياسة خاصة بطائفة من الظروف المعينة».[2] ومع ذلك، فإن هذا النوع من التصريحات الكاسحة هو بالضبط ما كان الرئيس ترومان ومساعد وزير الخارجية «دين أتشسون»؛ يؤمنان أنه سوف يحرك الكونجرس والشعب الأمريكي لمواجهة التحدي الشيوعي.

---

(1) David McCullough, *Truman*, New York: Simon and Schuster, 1992, p. 546.

(2) George Kennan, *Memoirs: 1925–1950*, Boston: Little, Brown, 1967, pp. 319–320.

ثم تَلَتْ مبدأَ ترومان خطةُ مارشال. وفي خطاب حفل تخرُّج الطلاب في جامعة هارفارد، في الخامس من يونيه ١٩٤٧م؛ أعلن وزير الخارجية الأمريكية «جورج مارشال» أن أمريكا سوف تُقدِّم مساعدات اقتصادية تُعين على تعافي الدولِ الأوروبيةِ، التي ترغب في التعاون في تخطيط البرنامج الاقتصادي الموحَّد في أوروبا، وتنفيذه. وجنبًا إلى جنب مع موظفي وزارة الخارجية؛ عرض كينان الأسباب الإستراتيجية التي دعته إلى طرح البرنامج الاقتصادي من خلال مقولة أن الانهيار الاقتصادي لأوروبا سوف يُسهِّل على الشيوعيين الاستيلاء على السلطة فيها. كان كينان يعتقد أن ذلك البرنامج لا ينبغي أن يوجَّه إلى محاربة التسلُّط الشيوعي، بل لاستعادة عافية المجتمع الأوروبي الاقتصادية وحيويته.[١]

وبعد جدال طويل، وافق الكونجرس على خطة مارشال، في سبتمبر ١٩٤٧م؛ بميزانية مؤقتة، قدرها ٥٩٧ مليون دولار؛ لمساعدة النمسا وفرنسا وإيطاليا والصين.[٢] ورغم الشروع في تنفيذ خطة مارشال، فقد كانت بداية سنة ١٩٤٨م كئيبة للولايات المتحدة؛ إذ واجهت أزمتين، في فرنسا وإيطاليا؛ تهددتا إستراتيجيتها للحرب الباردة. لقد رد الاتحاد السوفيتي على خطة مارشال بإنشاء مكتب الإعلام الشيوعي «الكومنفورم». وكان استيعاب الحزبين الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا داخل «الكومنفورم» إنذارًا للمسؤولين الغربيين؛ إذ بدأ الحزبان في التحريض على الإضراب والتوقف عن العمل، لمنع حكومات بلادهما الضعيفة من الانضمام إلى خطة مارشال. ومع الانتخابات، التي كان مخططًا إجراؤها عام ١٩٤٨م في كل من فرنسا وإيطاليا؛ كان هناك اختبار قوة شامل يوشك أن يقع بين القوى الشيوعية وغير الشيوعية في أوروبا الغربية.

(1) Wilson Miscamble, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947–1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992, p. 50.

(2) Walter L. Hixson, *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*, New York: Columbia University Press, 1989, p. 56.

وردًا على هذا التحدي؛ أصدر مجلس الأمن القومي (NSC) قرارًا برقم «٤»، يفوض فيه مساعدَ وزير الخارجية للشؤون العامة بتشكيل العمليات الإعلامية الأمريكية، والتنسيق بينها.[1] وطبقًا للقرار رقم «٤»؛ يُتْرَك لمساعد الوزير تحديد أفضل الاستخدامات الممكنة لجميع التسهيلات الإعلامية الأمريكية، فضلًا عن تطوير الخطط والبرامج بالتبادُل بين الأقسام المختلفة؛ بُغية دفع الرأي العام الأجنبي إلى الاتجاه الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة.[2]

وسرعان ما وُضِعت هذه الجهود موضع التنفيذ في حملةٍ مُكثفة، لنُصرة الحزب الديمقراطي المسيحي على نظيره الشيوعي في إيطاليا. فمن الناحية العلنية؛ أذاع الرئيس ترومان، في «صوت أمريكا»؛ تحذيرًا بوقف المساعدات الاقتصادية إذا فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات. كما أرسلت الولايات المتحدة المواد الغذائية، وبدأ الأمريكان ذوو الأصول الإيطالية حملة خطابات إلى أهليهم في إيطاليا؛ يحثونهم فيها على دعم الأحزاب غير الشيوعية. ومن الناحية السرية؛ شنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جهدًا دعائيًا ضخمًا، زودت بمُقتضاه الصحف الموالية للغرب بالمطبوعات الخبرية والإعلامية. ومن القصص التي نشرتها وكالة المخابرات الأمريكية في الصحف الإيطالية: تقارير صحيحة عن وحشية القوات السوفييتية في القطاع الشرقي من ألمانيا، والانقلابات الشيوعية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر.[3] وفي يوم الانتخابات أحرز الحزب الديمقراطي المسيحي نصرًا كاسحًا؛ إذ حصد ٤٨,٥٪ من أصوات الناخبين. وبالنسبة لأعضاء إدارة الرئيس ترومان؛ كان ذلك الفوز علامة جلية على فائدة الدعاية والحرب النفسية في هزيمة التهديدات الخارجية.

---

(1) Gregory Mitrovich, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block*, 1947–1956, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000, p. 17.

(2) Edward P. Lilly, The Development of 1951, Box 22, p. 35, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

(3) Mitrovich, 2000, p. 18.

وما إن وصلنا إلى أواخر عام ١٩٤٨م، حتى كانت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تشمل الاحتواء و«القوة المضادة» (مُمارِسَةً الضغط على الاتحاد السوفييتي بعدة طرقٍ بُغْيَةَ القضاء على ميوله التوسعية). وتدور هذه الإستراتيجية على محورين: تقوية أوروبا الغربية (وغيرها من المناطق فيما بعد) لتثبيط محاولات الاتحاد السوفييتي في التوسُّع، وممارسة الضغط ضد تسلُّط الاتحاد السوفييتي على شرق أوروبا. كان مخططًا تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الأنشطة الاقتصادية (كخطة مارشال) والعسكرية (كالنيتو وغيره من التحالُفات العسكرية) والدبلوماسية والمعلوماتية.

الحرب السياسية

حدد كينان برنامجه الخاص بالحرب السياسية في مذكرة بعث بها إلى مجلس الأمن القومي في مايو ١٩٤٨م.[1] ورغم احتواء المذكرة على بعض النقاط التي تتجاوز كثيرًا موضوع الإعلام وعمليات إنشاء الشبكات؛ فإن برنامج كينان يستحق الذكر هنا، لتتسع رؤيتنا لدور الحرب السياسية في إستراتيجية الولايات المتحدة في المراحل الأولى للحرب الباردة. يقول كينان في مذكّرته مُعَرِّفًا الحرب السياسية: «الحرب السياسية هي التطبيق المنطقي لمذهب كلاوزفيتز في أوقات السلام. وفي أوسع تعريفاتها؛ فإن الحرب السياسية تعني توظيف كل الوسائل التي تمتلكها الدولة، ما عدا الحرب؛ لتحقيق أهدافها القومية. وهذه الأنشطة سرِّية وعلنية على حدٍّ سواء. تشمل الأنشطة العلنية التحالفات السياسية والإجراءات الاقتصادية والدعاية البيضاء، إلى جانب عمليات سرِّية مثل الدعم الخفي للعناصر الأجنبية

(1) Policy Planning Staff to National Security Council, «Organized Political Warfare,» 4 May 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2. National Archives and Records Administration.

الصديقة، والحرب النفسية والدعاية **السوداء**، وصولًا إلى تشجيع المقاومة السرِّية في الدول المعادية».[1]

وقد ذكر كينان أن الولايات المتحدة كانت مُنخرطة فعلًا في مثل تلك الأنشطة من خلال مبدأ ترومان وخطة مارشال، اللذين تم تنفيذهما ردًا على جهود «الحرب السياسية السوفييتية العدوانية». ومع ذلك فشلت الولايات المتحدة في تعبئة كل الموارد المطلوبة للنجاح في شن حربٍ سياسية سرِّية ضد الاتحاد السوفييتي.

وقد شمل برنامج كينان الخاص بالحرب السياسية أربعة أنواع رئيسة من الأنشطة: بعضها علني، وبعضها سرِّي. وكانت المجموعة الأولى من «المشروعات» التي تعرَّض لها عبارة عن خطط لإنشاء «لجان تحرُّر». وتعين على هذه اللجان أن تكوِّن «مؤسسات أمريكية عامة» على النحو الأمريكي التقليدي، فضلًا عن «دعم عام منظَّم لمقاومة الاستبداد في البلاد الأجنبية». كان الهدف منها ثُلاثيًا: العمل باعتبارها «بؤرًا للأمل القومي» للاجئين السياسيين من الكتلة السوفييتية، وتوفير «الإلهام من أجل استمرار المقاومة الشعبية في نطاق الكتلة الشرقية»، و«العمل كنواة محتملة لجميع حركات التحرُّر عند نشوب الحرب».[2] وقد وصف البحث هذه الجهود بأنها «عملية علنية في الأساس ينبغي توجيهها سرًا، وإن أمكن تلقيها للمساعدة من الحكومة». وتم التخطيط على أن يُتْرَك تنظيم هذه اللجان إلى «مواطنين أمريكيين، من غير الموظفين الحكوميين؛ ممن يُوثَق بهم»، وذلك لتجنيد بعض «الزعماء اللاجئين»، و«تيسير سبل الكتابة والخطابة» لهؤلاء الزعماء اللاجئين؛ للإبقاء عليهم أحياء كشخصيات عامة في أوطانهم. كانت هذه المجموعة الأولى من البرامج هي مصدر الإلهام بفكرة إنشاء «اللجنة القومية لأوروبا الحرة» (NCFE)، كما شكّلت مبدأها التنظيمي؛ وكذلك «اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» (Amcomlib)، والمنظمات الراعية لـ«إذاعة أوروبا الحرة» (RFE)، و«إذاعة التحرير» (RL)؛ التي اشتهرت بعد عام ١٩٥٩م باسم «إذاعة الحرية».

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) Policy Planning Staff, 1948.

أما المجموعة الثانية من المشروعات، وكثير منها لا يزال سريًا؛ فكانت أعمالًا شِبه عسكرية صريحة هدفها القضاء على القوة السوڤييتية في الكتلة الشرقية، وداخل الاتحاد السوڤييتي ذاته.[1] وكان تنفيذ تلك الأعمال يتم على أيدي منظمات أمريكية خاصة، ولها صلة بممثلين محليين سريين في البلاد الحرة. ومن خلال هؤلاء الوسطاء تُقدَّم المعونة والتوجيه لحركات المقاومة العاملة وراء «الستار الحديدي».[2]

أما المجموعة الثالثة من المشروعات، فكان الهدف منها دعم العناصر الوطنية والمضادة للشيوعية في بلاد العالم الحر المهدَّدة. وقد ذُكِرَتْ كل من فرنسا وإيطاليا على نحو خاص، لأنهما ظلتا مُضطربتين عام ١٩٤٨م. وكانت هذه أيضًا من العمليات السرية التي ينبغي فيها الاستفادة من «الوسطاء التابعين للقطاع الخاص». وقد كتب كينان أنه من المهم «فصل» هذه المنظمات الخاصة عن المنظمات الموجودة في المجموعة الثانية من المشروعات، والتي يمكن أن يُقصَد بها المنظمات السياسية المكَلَّفة بتهريب السلاح إلى جماعات عاملة وراء «الستار الحديدي».[3] وقد كانت هذه أقوى المشروعات صلة بالأنشطة الخاصة بإنشاء الشبكات. وقد مُنحت مبالغ هائلة مِنْ قِبَل «مكتب التنسيق السياسي» (OPC)، ثم بعد ذلك مِنْ قِبَل «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA)؛ للأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية، ولاتحادات العمال، والجماعات الطلابية والمنظمات الثقافية. أما كيف كانت هذه الجماعات تنظَّم وتموَّل سِرًّا؛ فهذا ما سنفصله في القسم التالي.

أما نوعية المشروعات الرابعة والأخيرة، التي ذكرها كينان؛ فهي «الأعمال الوقائية المباشرة في البلاد الحرة».[4] كانت «الضرورة الملحة» هي السبب الوحيد وراء هذه

(1) Peter Grose, *Operation Rollback: America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000, p. 98.

(2) Grose, 2000, pp. 164-168.

(3) Policy Planning Staff, 1948.

(4) Policy Planning Staff, 1948.

الأعمال بُغية «الحيلولة دون تدمير أو تخريب الأجهزة الحيوية أو غيرها من المواد أو تصفية أو أسر الأفراد على يد عملاء الكرملين أو وكالاته».[1] وقد بسطت الورقة أمثلة لهذا النوع من الأعمال السرية مثل: «السيطرة على أنشطة مكافحة التخريب في حقول النفط القنزويلية»، و«تحديد الأشخاص المهمين المهدَّدين من قِبَل الكرملين، والذين ينبغي توفير الحماية لهم أو نقلهم إلى مكان آخر».

وحظيت رؤية كينان للحرب السياسية بالموافقة الفائقة السرية، وأصبحت توجيهًا لمجلس الأمن القومي(NSC 10/2).[2] وأنشأ هذا التوجيه «مكتب المشروعات الخاصة»، الذي سرعان ما أُطلق عليه «مكتب التنسيق السياسي». وكان المفترَض أن تخضع أنشطة ذلك المكتب لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية. والواقع أن المكتب، منذ عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٢م؛ كان هو قانون نفسه، وانخرط في مجموعة من الأنشطة غير التقليدية وراء «الستار الحديدي».[3]

الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات

أدار «مكتب التنسيق السياسي»، بقيادة «فرانك ويزنر»؛ جهود الولايات المتحدة لبناء شبكات مُعادية للشيوعية. وفي عام ١٩٥١م؛ تم دمج الجزء الخاص ببناء الشبكات، الذي يضطلع به «مكتب التنسيق السياسي»؛ في «قسم المنظمات الدولية»

---

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) National Security Council, «National Security Council Directive on Office of Special Projects,» NSC 10/2, June 18 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2, National Archives and Records Administration.

(3) Evan Thomas, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA,* New York: Simon & Schuster, 1995, pp. 29–30.

وفيما بعد، أصبح كينان ناقدًا أساسيًا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، مُحتجًا بأن مفهومه الأصلي للاحتواء «قد أفسدته عسكرة الصراع، وتحويل أوروبا إلى أحلاف عسكرية». ومع ذلك، واصل كينان وقتها أبحاثه الخاصة بدعم أنشطة الحرب السياسية، التي ساعد على إطلاقها؛ معتبرًا إياها أداة قيمة في صراع الولايات المتحدة الأيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي.

(IOD)، وهو قسم كامل في «وكالة الاستخبارات المركزية»؛ مخصص لتمويل الأنشطة التي تهدف للتأثير على المثقفين والعمال والطلاب الأوروبيين على كلا جانبي «الستار الحديدي».[1] ومن أشهر المنظمات التي دعمها قسم المنظمات الدولية نذكر: «مؤتمر الحرية الثقافية»، و«إذاعة أوروبا الحرة» (REF)، و«إذاعة الحرية» (RL)، و«لجنة اتحاد التجارة الحرة» (FTUC)، و«اتحاد الطلاب الوطني» (NSA)، وكلها كانت جزءًا مما أطلق عليه «بيتر كولمان»: **المؤامرة الليبرالية** لوكالة الاستخبارات المركزية.[2]

كان أحد الملامح الهامة لذلك المجهود هو الربط بين القطاعين العام والخاص. وكما علّق المؤرخ «سكوت لوكاس»؛ ففي هذه «الشبكات الحكومية الخاصة» يأتي الدافع للأعمال المناهضة للشيوعية من الطرف الخاص (لا الحكومي) في المعادلة.[3] وفي داخل الولايات المتحدة وأوروبا كانت هناك حركة فكرية مناهضة للشيوعية بالفعل، وبخاصة داخل اليسار غير الشيوعي. ومع ذلك، كان ثمة حاجة للمال والتنظيم؛ بُغية تحويل الجهود الفردية إلى حملة متماسكة. إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تنشئ تلك الشبكات من العدم؛ فقد وُلِدَتْ من حركات سياسية وثقافية أوسع، حركات رعتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في صمت.

أولًا؛ لجان التحرُّر:

تركزت معظم أنشطة الولايات المتحدة الخاصة بإنشاء الشبكات، أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ في رعاية الشبكات الديمقراطية، التي تستطيع منافسة الهيمنة الشيوعية على المجتمع المدني في أوروبا الغربية. ومع ذلك؛ كان جزء هام

(1) Tom Braden, «I'm Glad the CIA Is 'Immoral,'» *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

(2) Peter Coleman, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.

(3) W. Scott Lucas, «Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Cultural and the k in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 53–72.

من إستراتيجية الولايات المتحدة العامة للحرب الباردة هو الضغط على نظم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، من خلال الحرب الأيديولوجية. وكانت المنظمتان الرئيسيتان المخصصتان لهذا الغرض هما «اللجنة القومية للإبقاء على أوروبا حرة» (NCFE)، التي سميت بعد ذلك: «لجنة أوروبا الحرة» (FEC)، و«اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» (Amcomlib).

وقد شُرِع في تأسيس «لجنة أوروبا الحرة» على يد رئيس «مكتب التنسيق السياسي»، «فرانك ويزنر»؛ الذي وفَّر التمويل المبدئي للمشروع، وحشد مجموعة باهرة من الشخصيات العامة لدعمه. ومن المهم ملاحظة أن تلك الشخصيات القيادية والعامة (مثل «جون فوستر دالاس»، و«س. د. جاكسون» كبير مستشاري «دوايت أيزنهاور» للحرب النفسية إبان الحرب العالمية الثانية) كانت تبحث في ذلك الوقت بالفعل عن طرق لإنشاء جالية للاجئي أوروبا الشرقية. وقد ضم مجلس إدارة «لجنة أورورباً الحرّة»: «ألين دالاس»، الذي صار فيها بعد مُديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية، والناشر «هنري لوس»، والجنرال «لوشياس كلاي»، والسفير السابق في اليابان «جوزيف جرُو»، والرئيس اللاحق أيزنهاور.[1]

قُسِّمَتْ أنشطة «لجنة أوروبا الحرة» مبدئيًا إلى ثلاث وحدات: كانت الوحدة الأولى خاصة بعلاقات المنفيين، وقد ساعدت على تنظيم المنفيين من أوروبا الشرقية في قوة سياسية فعالة أَملت «لجنة أوروبا الحرة» أن تجعل منها رمزًا من رموز المستقبل الديمقراطي لأوروبا الشرقية. وكجزء من هذه العملية؛ وفّرت «لجنة أوروبا الحرة» وظائف مؤقتة للعلماء المنفيين في الجامعات الغربية، وافتتحت جامعة حُرة، في ستراسبورج بفرنسا؛ لتدريب الجيل التالي من قادة أوروبا الشرقية، ودشنت سلسلة من المجلات لتحليل ما يقع من تطورات في المجتمع الشيوعي.[2]

---

(1) Arch Puddington, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty*, Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000, p. 12.

(2) Puddington, 2000, p. 12.

وقد أُسِّسَتْ لجان قومية لكل بلدٍ محتل، وتكونت تلك اللجان من ست أو سبع من الشخصيات القيادية المنفية، الذين يمثلون القوى والمصالح السياسية لدولهم قبل احتلال الاتحاد السوفييتي لها. وقد لعبت اللجان دور وسيلة الاتصال بين «لجنة أوروبا الحرة» وجماعات المنفيين السياسيين في الغرب، وأصبح أعضاؤها مُتحدثين باسم المنفيين في الولايات المتحدة، ومنظمين لهم. وقد ساعد هذا على استمرار تركيز الأمريكيين والغربيين على قضية الاحتلال السوفييتي لأوروبا الشرقية. وأخيرًا؛ قامت تلك اللجان بالمساهمة في إنتاج مجلات وصحف شهرية، بلغاتها الأم؛ ورعايتها.[١]

أما الطائفة الثانية من أنشطة «لجنة أوروبا الحرة»، فنظَّمها قسم الاتصالات الأمريكية. وكانت تلك الوحدة مسؤولة عن تعريف المنفيين بالثقافة والسياسة الأمريكية، وتشجيع التواصُل الشخصي بينهم وبين الجمهور الأمريكي الأوسع. وهو ما كان جزءًا من برنامج واسع لتشجيع الدعم العام للأهداف الأمريكية، في بداية الحرب الباردة.[٢]

وهناك جانب آخر من هذا الجهد هو «حملة التحرُّر»، التي أطلقها «دوايت أيزنهاور» بشكل رسمي في خطابٍ قومي بمناسبة عيد العمال عام ١٩٥٠م.[٣] وكانت حملة التحرُّر عملًا يهدف إلى جمع الأموال لتشجيع الأمة الأمريكية ومؤسساتها على المساهمة في قضية الحرية في دول أوروبا الشرقية، التي ترزح تحت نِير الأسر. وفي ذلك الخطاب دشَّن أيزنهاور ضربة البداية بمقولته: «حارِب الكذبة الكبيرة بحقيقة

---

(١) تُعَدّ لجان البلطيق أحد أمثلة هذه اللجان القومية، راجع:

- «Memorandum on Baltic Committees,» November 29, 1955, Box 154, Baltic Committees, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

(2) "Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4,1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950–1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

(3) Martin J. Medhurst, «Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign,» *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 27, Fall 1997, p. 649.

كبيرة».[1] كان هناك بعض الأمل في أن توفر الحملة معظم التمويل لميزانية «لجنة أوروبا الحرة». وفي خلال سنة أو اثنتين ثبت أن ذلك مستحيل؛ فظل مصدر معظم ميزانية اللجنة هو وكالة الاستخبارات المركزية. وفي الأعوام التالية أثارت حملة التحرُّر قدرًا كبيرًا من الجدل إذ اعتبرت غطاء لتمويل وكالة الاستخبارات المركزية لـ«لجنة أوروبا الحرة».[2]

كان أشهَر وأهمّ نشاط لـ«لجنة أوروبا الحرة» هو تأسيس «إذاعة أوروبا الحرة»، التي بدأت بثها الإذاعي لشعوب أوروبا الشرقية على الموجة القصيرة عام ١٩٥٠م. كانت «إذاعة الحرّية» تحت رعاية «اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» تشبه «إذاعة أوروبا الحرة»، لكنها ناطقة بالروسية (وغيرها من لغات أوروبا)، واستهدفت شعوب الاتحاد السوفييتي. لقد أتاحت هذه المحطات لمواطني الكتلة الشيوعية مصدرًا إخباريًا بديلًا. كذلك قَدَّمَتْ هاتان المحطتان الإذاعيتان نفسَيْهما للمستمعين كما لو كانتا تُبثّان من محطة إذاعية قومية في دولةٍ حرة. وبالإضافة للأخبار؛ قدمت هاتان المحطتان قائمة كاملة لموادَّ إذاعيةٍ تشمل برامجَ ترفيهيةً وثقافيةً وتعليقات، اضطلع بإعدادها طاقم كبير اختلط فيه الأمريكيون والمهاجرون القاطنون في نيويورك وميونخ.

وبينما كانت «إذاعة أوروبا الحرة» ومحطة «إذاعة الحرّية» تموَّلان على نطاق واسع من خلال وكالة الاستخبارات المركزية، كانتا كيانين جِدَّ مستقلين قاما بتطوير إستراتيجيتهما الفريدة للوصول إلى جمهورهما المستهدَف. وقد استطاعت «إذاعة الحرية» الوصول إلى عقل الشعب الروسي مستعينة بالعناصر الديمقراطية والإنسانية في تراثه السابق على الثورة. إذ كانت تركز دائمًا على الجوانب الإنسانية في الثقافة والتاريخ الروسيين مثل كتابات ديستويفسكي وتولستوي. ومن أجل جذب المستمعين السوفييت؛ قامت «إذاعة الحرية» بتوظيف منفيين يتحدثون الروسية

(1) Medhurst, 1997.

(2) Puddington, 2000, p. 22.

وغيرها من اللغات السوفييتية بطلاقة ونبرة طبيعية؛ مُستخدمين لغة معاصرة في كلامهم. كان الأمل أن يعتبر المواطنون السوفييت «إذاعة الحرية» تعبيرًا صادقًا عن تطلُّعهم إلى العيش في مجتمع ديمقراطي.

وبحلول ستينيات القرن الماضي؛ نجحت محطتا الإذاعة المذكورتان في كسب ثقة شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، كمصدرين للأخبار والتعليقات. واتضحت هذه الثقة عندما بدأت المحطتان تتسلمان من المنشقين الداخليين، في الكتلة الشيوعية؛ وثائق تُطالِب بالحريات الدينية والمدنية. وقد أذاعتا هذه النصوص، ناشرين إياها على نطاق واسع، لم تكن تلك الوثائق لتحظى به لو أنها ظلت ملفات سرية. وقد وُصِفَت «إذاعة الحرية» بأنها «هيئة مسموعة» يمكن للمواطنين السوفييت أن يُعبِّروا من خلالها عن أنفسهم ويتبادلوا ما لديهم من معلومات.[1] وبحلول الستينيات، كانت الإذاعتان، من خلال ما تذيعانه من مواد؛ تؤديان دورًا أساسيًا في المناقشات السياسية والثقافية والفلسفية التي تجرى داخل الكتلة الشيوعية.

كذلك رعت «لجنة أوروبا الحرّة» و«اللجنة الأمريكية للتحرر من البلشفية» (Amcomlib) برامج الكتب البريدية، التي كانت تُرسِل المطبوعات إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. لقد وضع «جورج ميندن»، رئيس «صحافة أوروبا الحرة»؛ برنامجًا لإرسال الكتب بالبريد خاصًا بأوروبا الشرقية، ومهمته توزيع مواد مطبوعة تقدم «فهمًا روحيًا للقيم الغربية».[2] وقد حاول ميندن، فيما اختاره من كتبٍ؛ تجنُّبَ السياسة، مُركِّزًا بدلًا من ذلك على إرسال مواد في «علم النفس والأدب والمسرح

(1) Gene Sosin, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty*, University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999, p. 152.

(2) John P.C. Matthews, «The West's Secret Marshall Plan for the Mind,» *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence,»* Vol. 16, No. 3, July–September 2003.

والفنون المرئية» لمثقفي أوروبا الشرقية ومفكريها.[1] وقد استطاعت «صحافة أوروبا الحرة» تأمين حقوق النشر باللغات الأجنبية من الناشرين الغربيين، لكثير من الأعمال الكلاسيكية؛ لقاء رسوم زهيدة. وركز برنامج الكتب البريدية على الكتب المحظورة أو غير المتاحة في الكتلة الشيوعية، والتي لا بد أن تمرّ غالبًا على المراقبين الشيوعيين حين تُرسَل من مؤسسات أو ناشرين غربيين شرعيين، فوزع كتبًا مثل «صورة الفنان في شبابه» لجيمس جويس، و«پنين» لفلاديمير نابوكوف، و«مزرعة الحيوان» لجورج أورويل، وكتاب «روبرت كونكويست» الشهير عن حملات التطهير التي قام بها ستالين، وعنوانه: «الرعب الكبير The Great Terror».[2] وبنهاية الحرب الباردة قُدِّر عدد الكتب والمجلات، التي تم تسريبها إلى النصف الشيوعي من أوروبا؛ بما يزيد على ١٠ ملايين نسخة أرسلت من خلال برامج الكتب البريدية.[3]

ثانيًا؛ مؤتمر الحرية الثقافية:

كان «مؤتمر الحرية الثقافية»، المؤسَّس عام ١٩٥٠م؛ واحدًا من أهم مؤسسات الحرب الباردة المناهِضة للشيوعية. وقد صدرت الفكرة الأصلية، صيف ١٩٤٩م؛ عن مجموعة من المثقفين الأمريكيين والأوروبيين، منهم «ميلڤن لاسكي» و«روْث فيشر». لقد أراد هؤلاء المثقفون عقد مؤتمر دولي في برلين، لتوحيد مُعارضي الستالينية في أوروبا الغربية والشرقية، وعدّوه ردًا على سلسلة المؤتمرات التي يرعاها الاتحاد السوڤيتي، دعوة إلى السلام العالمي وإدانة لسياسات إدارة ترومان؛ والتي عُقِد أحدها في نيويورك وحضره ٨٠٠ من الشخصيات الفنية والأدبية البارزة، منهم «أرثر ميلر» و«هارون كوبلاند» و«تشارلي شابلن» و«ألبرت أينشتين».[4]

---

(1) Matthews, 2003.

(2) Matthews, 2003.

(3) Matthews, 2003.

(4) Coleman, 1989, p. 5.

وقد ظلت الخطط الخاصة بما سوف يصبح في نهاية المطاف «مؤتمر الحرية الثقافية»، سجينة البيروقراطية لبعض الوقت. كانت السلطات الأمريكية في ألمانيا تعرف بأمر هذه الخطط، إلا أنها خشيت ألا يكون لمؤتمر ترعاه حكومة الولايات المتحدة مصداقية تُذْكَر لدى المفكرين الأوروبيين. ومن هذه الثُّغْرَة دَخَل شخصان محوريان؛ هما «ميشيل جوسيلسون» و«ميلفن لاسكي».

كان «ميشيل جوسيلسون»، الذي ولد في أستونيا ثم أمسى مواطنًا أمريكيًا؛ أحد موظفي الشؤون الثقافية لدى الحكومة العسكرية الأمريكية في ألمانيا. وقد شغف بفكرة عقد مؤتمر، وكان لديه خطط عظيمة لذلك. لقد أراد جوسيلسون عقد مؤتمر ثقافي وفكري ينتزع زمام المبادرة من الشيوعيين، بإعادة تأكيد «الأفكار الأساسية التي تحكم مناخ العمل الثقافي والسياسي في العالم الغربي، ورفض التحديات الشمولية».[1]

وقد اقترح جوسيلسون على «مكتب تنسيق السياسات» أن تنظم المؤتمرَ لجنةٌ من المفكرين الأمريكيين والأوروبيين، تدعو المشاركين إليه. على أن يتم اختيار المشاركين بناءً على ثلاثةِ معايير: وجهة نظرهم السياسية، وشهرتهم الدولية، وشعبيتهم في ألمانيا. كان الغرض من المؤتمر تأسيس لجنة دائمة تحافظ، بقليل من التمويل؛ على درجة من التنسيق البلاغي والفكري. وقد رحب «مكتب تنسيق السياسات» بخطة جوسيلسون، ووافق على أن يخصص لها ميزانية قيمتها خمسين ألف دولار.

كذا كان لـ«ميلفن لاسكي» هو الآخر دورٌ في عقد المؤتمر. ولاسكي هو الصحفي الأمريكي الذي أسس «دير مونات Der Monat»، وهي صحيفة ألمانية كانت ترعاها سلطات الاحتلال الأمريكية. ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها منهمكين بقوة في محاولة بناء المؤسسات والثقافة الألمانية من جديد، وممسكين بزمام التراخيص الخاصة بالمطبوعات الألمانية. وقد نجحت صحيفة «دير مونات» أيما

(1) Michael Warner, «Origins of the Congress of Cultural Freedom 1949–1950,» *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995.

نجاح، وجعلت من لاسكي شخصية فكرية وثقافية رئيسية في أوروبا.[1]

وبعد أن علم لاسكي باهتمام جوسيلسون بخطة المؤتمر؛ شرع في العمل لتوه. وهو ما كان مدعاة لشيء من القلق داخل «مكتب تنسيق السياسات»، الذي خشي أن يُعتبر وجود لاسكي، الموظف في حكومة الاحتلال الأمريكي؛ دليلًا على أن حكومة الولايات المتحدة تقف وراء الحدث[2]. لكن ذلك لم يُعِق لاسكي بأي حال؛ فقد استطاع في غمرة أشغاله تجنيد محافظ برلين الغربية وحشدٍ من المفكرين البارزين لذلك المؤتمر.

وقد بدأ «مؤتمر الحرية الثقافية» في برلين، يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٠م؛ بعد بدء غزو قوات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية بيوم. وقد شهد المؤتمر اختلافًا حول كيفية مجابهة الشيوعية: فآثر البعض الهجوم العسكري على الجبهة الأمامية، في حين فضَّل آخرون طريقة أمكر وأقلّ صدامية؛ إذ يتم التركيز على الإصلاحات السياسية والاجتماعية، لتقويض الجاذبية الأخلاقية التي تتمتع بها الشيوعية. وبرغم هذه الاختلافات؛ وافق المؤتمر على إصدار بيانٍ رسمي يرفُض الحيادية، ويدعو إلى السلام، من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية؛ ويعبِّر عن التضامُن مع ضحايا الدول الشمولية.[3] وقد وافق المجلس أيضًا على إنشاء منظمة دائمة لدعم المبادئ المتفَق عليها في برلين.

كان مؤتمر برلين بداية لتحقيق هدف «مؤتمر الحرية الثقافية» الأساسي، وهو ما سيجعله سببًا لاستمرار دعمه طوال سبعة عشر عامًا. لقد كان المؤتمر يهدف إلى صياغة إجماعٍ مضاد للشمولية فيما وراء الأطلنطي، ينبني على القيم العامة لحرية

(1) Giles Scott-Smith, «A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000, pp. 263–280.

(2) Warner, 1995; Scott-Smith, 2000.

(3) Coleman, 1989, p. 31.

الفكر والبحث. ومن ثم تشكلت لجان قومية في أرجاء أوروبا (ولاحقًا في آسيا وأمريكا اللاتينية)، وتكونت كل لجنة من مثقفين مُستقلين يَرْعَوْن أنشطة يعتقدون بملاءمتها لدعم المبادئ العامة للمؤتمر. وكان أحد الأنشطة الرئيسية للّجان القومية هو إصدار المجلات والصحف.

كانت أشهر مطبوعة يرعاها المؤتمر هي مجلة «إنْكَونْتَر Encounter»، التي كان يحرِّرها «إيرڤنغ كريستول» و«ستيفن سبندر»؛ وتُنشَر في لندن. لقد كان المجلس يرعى «إنكونتر»، ولكنه لم يطبعها مباشرة. كذا كانت المجلة مستقلة أيضًا عن «الجمعية البريطانية للحرية الثقافية». ولأنها كانت تُقدِّم عروضًا للاتجاهات الثقافية والسياسية العالمية، من وجهة نظر بريطانية؛ فقد نالت رضى خليط من الكتاب البريطانيين والأمريكيين والأوروبيين.

لقد أصدر المؤتمر ما يزيد على اثنتي عشرة مطبوعة ثقافية حول العالم، بالإنكليزية والفرنسية والإسپانية والألمانية؛ وكانت كلها تنطلق من وجهة نظر ليبرالية مُضادة للشيوعية، وتتناول القضايا السياسية والثقافية معًا. وفي الخمسينيات وأوائل الستينيات، من القرن المنصرم؛ صارت طائفة من تلك المجلات أحظى المطبوعات في بلادها بالشهرة والجدل الدائر حولها.

كذلك عقد «مؤتمر الحرية الثقافية» مؤتمرات دولية تناولت القضايا السياسية والاجتماعية الهامة، واستهدفت خلق ساحة عالمية للنقاش، وليس مجرّد توفير أداة أخرى تستخدم في الصراع الأيديولوجي ضد الاتحاد السوڤييتي. كما اجتهد المؤتمر في طرح آراء بناءة عن السلوك الاجتماعي و السياسي والاقتصادي، لا تتسم بكونها مجرد رد فعل ضد الشيوعية.[1] وقد صارت هذه المؤتمرات بؤرةً للمناقشات الفكرية، عبر الأطلنطي؛ حول الحداثة والديمقراطية والتطور التقني. فعلى سبيل

---

(1) Giles Scott-Smith, «The Congress for Cultural Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference: Defining the Parameters of Discourse,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002, pp. 437–455.

المثال وفَّر أحد المؤتمرات، عام ١٩٥٥م؛ ساحة للمناظرة بين عالمي الاقتصاد: «جيه كيه غالبريث» و«فريدريش ڤون هايك» حول الدور الصحيح للحكومة في الاقتصاد، وما إن كان لسيطرة الدولة على الاقتصاد أية علاقة بالحرية السياسية.

كذلك كان للمؤتمر نشاطه السياسي؛ إذ نظم احتجاجات ضد اضطهاد المثقفين في الدكتاتوريات اليسارية واليمينية جميعًا. وبعد قمع السوفييت للثورة المجرية عام ١٩٥٦م؛ تحرك المؤتمر لحشد دعم دولي للكُتّاب والفنانين والعلماء المجريين. كما قدَّم المعونة للاجئين المجريين، الذين فروا من البلاد؛ ولا سيما المثقفون. وبالمثل عارض المجلسُ إيقافَ نظام الجنرال فرانكو، في إسبانيا؛ لبعض الأساتذة الجامعيين عن العمل في ١٩٦٥م، واعتقال السلطات البرتغالية في موزمبيق لأحد رؤساء التحرير المعارضين للاستعمار في نفس العام.[1]

وقد ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية «مؤتمر الحرية الثقافية» بطريقتين: الأولى هي الدعم المالي؛ فبعد مؤتمر برلين سعى المؤتمر لمواصلة أنشطته، لكنه افتقد لمصدر تمويل يعتمد عليه. لم يكن من المحتمل أن يتلقى مالًا من وزارة الخارجية الأمريكية أو الكونجرس، إذ كانت فترة محاكمات مكارثي في ذروتها، وفي مثل ذلك الجوّ يصعُب على جماعة من يمين الوسط الحصول على تمويل علني من حكومة الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى؛ كانت وكالة الاستخبارات المركزية ترغب في تمويل المنظمات الليبرالية المعادية للشيوعية، وتستطيعه. وقد ظل تمويل الوكالة سرًا، حتى يحتفظ المؤتمر بمصداقيته أمام أعضائه؛ إذ كان من المستبعد أن يتعاون كثير من هؤلاء المثقفين الأوروبيين مع جماعة تتلقى تمويلًا مُباشرًا من الحكومة الأمريكية.

أما الدور الثاني الذي لعبته الوكالة لإنجاح المؤتمر؛ فهو العمل على أن تكون له قيادة مُتمكّنة ومخلصة. ففي نوفمبر ١٩٥٠م اختار «مكتب تنسيق السياسات» «ميشيل جوسيلسُنْ» لمنصب السكرتير الإداري، وهو المنصب الذي سوف يشغله

---

(1) Coleman, 1989, p. 244.

لستة عشر عام تالية.[1] وقد استقال جوسيلسن من وظيفته في حكومة الاحتلال الأمريكي بألمانيا، لتقلُّد المنصب الجديد. وهكذا؛ كان لجوسيلسن منصبان في المؤتمر: مُنظِّم مجموعة المثقفين الدولية، وهمزة الوصل مع المصدر التمويلي؛ وكالة الاستخبارات المركزية.

ثالثًا: الاتحادات العمَّالية:

في أواخر أربعينيات القرن الماضي، شغلت القوى الشيوعية موقعًا مُهيمنًا على الحركة العمالية بأوروبا وآسيا. بل حتى في أمريكا الشمالية؛ ضم «مجلس المنظمات الصناعية» (CIO)، وهو إحدى المنظمات العمالية الرئيسية في الولايات المتحدة؛ بعض الشيوعيين البارزين بين أول جيل من قادته. وتركزت سيطرتهم في «الجمعية الدولية للاتحادات التجارية»، التي يسيطر عليها الشيوعيون منذ تم تأسيسها عام ١٩٤٥م. وفي مواجهة حركة الاتحاد التجاري الشيوعي؛ ظهر «اتحاد العمال الأمريكي» (AFL) بقيادة «جورج ميني»، والذي أسس «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» لمساعدة الاتحادات التجارية الحرة بالخارج، وبالذات في أوروبا. كان رئيس «لجنة اتحاد التجارة الحرّة»، «غاي لوفستون»؛ شيوعيًّا سابقًا انقلب على الحزب بعد فصله، لمطالبته بدرجة من الاستقلال لمجموعات الاتحاد التجاري الشيوعي الأمريكية، في أواخر عشرينيات القرن المنصرم. وتَبنَّى لوفستون وميني رؤية مشتركة لحركة دولية لاتحادات التجارة؛ متحررة من السيطرة الشيوعية، وتحترم قواعد اقتصاد السوق الحر.[2]

وفي عام ١٩٤٥م؛ أَرسَلَ لوفستون «إيرڤينغ براون» إلى باريس، لإنشاء مكتب أوروبي لاتحاد التجارة الحرّة؛ للعمل على تأسيس اتحادات غير شيوعية في فرنسا

(1) Warner, 1995.

(2) Anthony Carew, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1987.

وإيطاليا. وقد أدت هذه اللجنة عددًا من المهام منها الدعم المالي للمنشورات العمالية المعادية للشيوعية، والدعم المالي للاتحادات العمّالية غير الشيوعية، والمحاولة المنظمة للتودُّد إلى المنشقين عن الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا، وتقديم مساعدات تنظيمية وخدمات بريدية لـ«مؤتمر الحرية الثقافية»، وتأسيس شبكة للعملاء السريين في أوروبا الغربية. أما خارج أوروبا؛ فقد دشنت «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» برامج لمكافحة الشيوعية، موجَّهة إلى الحركات العمالية في الهند وأندونيسيا وتايوان.[1]

وتم تمويل أنشطة «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» بواسطة اتحاد العمال الأمريكي، وبعض الهيئات الأخرى؛ ووزارة الخارجية الأمريكية. وقد أدت الموافقة على خطة مارشال، عام ١٩٤٨م؛ إلى دعم «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» ماليًا. إذ كانت الخطة تنُص على استخدام ٥٪ من التمويل في الأغراض الإدارية، وإعادة إنشاء الاتحادات الأوروبية الغربية.[2] لم يكن لوكالة الاستخبارات المركزية أو «مكتب تنسيق السياسات» علاقة بـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» حتى عام ١٩٤٩م حين تم التوصُّل إلى اتفاق بين «مكتب تنسيق السياسات» و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ بأن تمول وكالة الاستخبارات المركزية مشروعات معينة لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة». ولأن أموال مشروع مارشال كانت قد بدأت بالنضوب؛ أمست «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» تعتمد بشكل مُتزايد على وكالة الاستخبارات المركزية في التمويل.[3]

وفي عام ١٩٤٩م، وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة؛ طهّر «مجلس المنظمات الصناعية» قيادته الشيوعية وانسحب من «لجنة اتحاد التجارة الحرّة». وكانت هذه هي الشرارة التي دفعت «اتحاد العمال الأمريكي» و«مجلس المنظمات الصناعية» إلى المشاركة

---

(1) Anthony Carew, «The American Labor Movement in Fizzland: The Free Trade Union Committee and the CIA,» *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998.

(2) Scott Lucas, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York: New York University Press, 1999, p. 46.

(3) Carew, 1998.

معًا في إنشاء «الكنفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة» (ICFTU)، وهي منظمة دولية هدفها مكافحة الشيوعية، وتضُم في عضويتها اتحادات تنتمي إلى ٥٣ دولة.[1] والآن أصبحت عضوية «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» مقتصرة على المنسحبين من الجماعات العمالية، التي يسيطر عليها الشيوعيون؛ مما أضعف تأثير المنظمة إلى حد كبير.

لم تكن العلاقة بين حكومة الولايات المتحدة و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» علاقة سلسة، بل اتسمت بخلافات قوية ومستمرة، وبخاصة بين اللجنة ووكالة الاستخبارات المركزية. وتركزت هذه الخلافات حول أمرين أساسيين: أولهما بخصوص إستراتيجية الحرب الباردة، والدور الذي ينبغي أن تنهض به الحركة العمالية فيها. لقد اعتقدت وزارة الخارجية و«مجلس المنظمات الصناعية» أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية قد فتحت الباب أمام الشيوعية، وشعرا أن مقاومة الشيوعية تحتاج إلى سياسات تُعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية على نطاقٍ واسع.[2] لكن «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» رفضت هذا الرأي؛ متصورة أن العمال يهتمون بالحرية أكثر مما يهتمون بأمور الطعام والشراب. كان رأيها أن استهواء الشيوعية لمعتنقيها يتعدى القضايا الاقتصادية الخالصة. وطبقًا لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ فإن محاربة الشيوعية تستلزم مواجهتها مباشرة في كل مناحي الحياة، وهو ما يعني، بالنسبة للحركة العمالية؛ الانخراط في كثير من الأعمال التي تخرّب الاتحادات الشيوعية بشكل مباشر، وتشجِّع الاتحادات البديلة غير الشيوعية.[3] وبجانب الدور المتنامي الذي اضطلع به «مجلس المنظمات الصناعية» داخل الحركة العمالية الدولية، أدى صراع التوجهات الإستراتيجية إلى وقوع احتكاك بين «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» ووكالة الاستخبارات المركزية، خلال الفترة المبكرة من الحرب الباردة.

---

(1) The AFL and CIO formally merged into the AFL-CIO in 1955.

(2) Anthony Carew, «The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 73–91.

(3) Carew, 2003.

أما الخلاف الآخر بين وكالة الاستخبارات المركزية و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ فيدور حول تعيين المسؤول عن توزيع التمويل. وقد أبدى لوفستون وبراون وآخرون، بصراحةٍ؛ انتقاداتهم لسياسة وكالة الاستخبارات المركزية تجاه النقابات العمالية في أوروبا. لقد عَدَّ لوفستون الموظفين الذين تلقوا تعليمهم في جامعات القمة (Ivy League) مجرد هواة حين يتعلق الأمر بمكافحة الشيوعية داخل الحركة العمالية، وأسقطهم من الاعتبار على أساس أنهم «أولاد صغار».[1] لقد كان يريد من وكالة الاستخبارات المركزية أن تزود «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» بمنح كاملة، وتسمح لها بالقيام بعمليات كلما رأت ذلك مناسبًا. من ناحية أخرى؛ رأت وكالة الاستخبارات المركزية أن «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» شديدة التصلُّب وخارج السيطرة. ورغم علاقتها العاصفة؛ واصلت وكالة الاستخبارات المركزية دعمها لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» حتى عام ١٩٥٧م، عندما شرعت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) بتمويل الأنشطة العمالية خارج البلاد.

رابعًا: المنظمات الطلابية:

من المحتمل أن يكون أكثر أنشطة الحكومة الأمريكية، في إنشاء الشبكات؛ إثارة للجدل هو دورها في تمويل «اتحاد الطلاب الوطني»، والذي تم الكشف عن أنشطته السرية في مجلة «رامپارتس Ramparts» عام ١٩٦٧م.[2] وقد أدى الكشف عن تلك الأسرار إلى تحقيقات قادت بدورها إلى الكشف عن عشرات العمليات السرية المماثلة، التي يُديرها قسم المنظمات الدولية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية. ومن بين العلاقات التي تم كشفها؛ دَعْمُ الوكالة لـ«مؤتمر الحرية الثقافية»، وصلاته بمجموعات الاتحاد. وقد قوض هذا الكشفُ، وبشكل فعال؛ محاولاتِ الوكالة

---

(1) Carew, 1998.

(2) Michael Warner, «Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949–1967,» *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996/1997, p. 425.

السرية لمواجهة منظمات للجبهة السوفييتية في قطاعاتٍ كالشباب والعمال والمثقفين، والفنانين والصحفيين والأكاديميين.

لقد تدخلت الوكالة في منظمات الشباب مدفوعةً بكثيرٍ من الأسباب المشابهة لتلك التي دفعتها للتدخُّل في مجالات المجتمع المدني الأخرى. ففي أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ احتكر الاتحاد السوفييتي المنظمات الدولية الخاصة بالطلاب والشباب. كان «الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي» (WFDY)، و«الاتحاد الدولي للطلاب» (IUS)، وهما المنظمتان الوحيدتان للشباب والطلاب المعترَف بهما لدى الأمم المتحدة؛ منظمتين سوفييتين على نحو فعالٍ وبادٍ للعيان. لقد تبنى الاتحادان الخط الستاليني؛ فهاجما مشروع مارشال، وساندا غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، وأيدا حملة السلام الستالينية.[1]

وقد رعى «الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي» المهرجانات الطلابية والشبابية، التي أتت بمئات الآلاف من الطلاب من أفريقيا وآسيا وأوروبا إلى ما وُصِف بأنه فعاليات ثقافية واجتماعية. ومع ذلك، كانت تلك المهرجانات سياسية إلى حد بعيد؛ إذ تبنَّت وروَّجت التفسير الشيوعي للأحداث الجارية، وصوَّرت الحياة في البلاد الشيوعية في أحسن صورة ممكنة. وأنفقت مبالغ ضخمة على استضافة تلك المهرجانات، فعلى سبيل المثال؛ أنفقت حكومة ألمانيا الشرقية ٤٨ مليون دولار على تنظيم مهرجان الطلاب والشباب الدولي الثالث في برلين.[2]

كانت الجهود الغربية المناهضة للجماعات الطلابية والشبابية الشيوعية محدودة قبل عام ١٩٥٠م. وفي ١٩٤٧م؛ تم تأسيس «الاتحاد الوطني للطلاب» (NSA) في ماديسون، ويسكونسن. كان ذلك الاتحاد عضوًا أول الأمر في «الاتحاد الدولي للطلاب» الخاضع للسيطرة الشيوعية، ثم انشق عن تلك المنظمة عام ١٩٤٨م لعدم

(1) Joel Kotek, «Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 168–191.

(2) Kotek, 2003.

إدانتها الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. وتعثرت محاولاته لتأسيس منظمةٍ طلابية دولية منافسة؛ جرّاء نقص الأموال والمهارات التنظيمية. وبمساعدة مالية محدودة، من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية؛ استطاعت جماعات طلابية، بريطانية وسويدية وأمريكية؛ عقد اجتماع للمنظمات الطلابية الساخطة على «الاتحاد الدولي للطلاب»، في ستوكهولم بالسويد؛ عام ١٩٥٠م.[١]

وبعد مؤتمر ستوكهولم، تدخلت وكالة الاستخبارات المركزية بشكل أكبر في جهود «الاتحاد الوطني للطلاب»؛ مُزوِّدة المنظمة بالتمويل الذي يسمح لها بالوصول إلى الجماعات الطلابية في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وهو ما قاد لإنشاء «المؤتمر الطلابي الدولي» (ISC) عام ١٩٥٢م. ومع ذلك، لم تموّل وكالة الاستخبارات المركزية «الاتحاد الوطني للطلاب» بشكل مُباشر، بل من خلال منظمات خاصة مثل مؤسستي فورد، وروكفلر.[٢] كذلك أُنشِئَت مكاتب لـ«المؤتمر الطلابي الدولي» في عدد من الدول، لدعم الحركة بالمال. وبحلول مُنتصف خمسينيات القرن المنصرم؛ صار «المؤتمر الطلابي الدولي» مموِّلا رئيسيًا لبرامج الشباب الدولية، بما فيها المعونة الفنية والتعليم والتبادُل الطلابي والمنح الدراسية؛ التي تُتيح لطلاب العالم الثالث الدراسة في الغرب.[٣]

خامسًا: دور أشباه المؤسسات التابعة لحكومة الولايات المتحدة:

خلال كل تلك المحاولات تقريبًا؛ تصرفت حكومة الولايات المتحدة كأنها مؤسسة. لقد قَيَّمَتْ بعض المشروعات لتحديد ما إذا كانت تخدم أغراض الولايات

(1) Karen Paget, «From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 134–167.

(2) Kotek, 2003.

(3) Sol Stern, «A Short Account of International Student Politics, and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.,» *Ramparts*, Vol. 5, No. 9, March 1967, pp. 29–38.

المتحدة أم لا، وموّلتها، ثم رفعت يدها عنها؛ مُتيحة للمنظمات التي تدعمها تحقيق غاياتها دون تدخُّل مباشر من جانبها. ومثل أية مؤسسة؛ تضع حكومة الولايات المتحدة القواعد التي تُحدد كيفية إنفاق أموالها. ومع ذلك، أدرك الموظفون الأمريكيون أنه كلما بعُدت المسافة بين حكومتهم والمؤسسة التي ترعاها؛ كان نجاح أنشطة المؤسسة أرجح.

وقد دعمت حكومة الولايات المتحدة أنشطة بناء الشبكات، أثناء الحرب الباردة؛ بأربع طرقٍ حيوية: الأولى هي المساعدة في تنظيم جماعاتِ بناء الشبكات الديمقراطية. وكما وثّقنا في المثال السالف، فإن مستوى التخطيط والتنظيم الذي توفِّره وكالات الحكومة الأمريكية يتغير بشكلٍ كبيرٍ باختلاف المجموعة التي تدعمها. وفي بعض الحالات، كما في دعم الولايات المتحدة لأنشطة الاتحاد في أوروبا؛ اضطلعت الحكومة بدورٍ جِدٍّ صغير في التنظيم الفعلي للمجموعات. ومرجع ذلك أن المجموعات الخاصة، ويمثّلها هنا «اتحاد العمال الأمريكي»؛ كانت قد أنشأت بالفعل شبكة مؤثرة بمجهودها الخاص. أما في حالات أخرى، مثل حالة «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ فقد لعب مسئولو حكومة الولايات المتحدة دورًا أكبر، فلم يظهر «مؤتمر الحرية الثقافية» إلى الوجود إلا لأن مسئولي الولايات المتحدة قد حوّلوا مجموعة أفكار، وضعها أفراد متفرقون؛ إلى خطةٍ ملموسةٍ جاهزة للتنفيذ.

أما الدعم الثاني الذي وفَّرته حكومة الولايات المتحدة؛ فهو الدعم المالي. وبشكل عام، كان التمويل يتم من خلال مؤسساتٍ تُبْقِي على مسافة بين الحكومة والمنظمات التي تدعمها. ورغم أن عددًا محدودًا من الأفراد داخل كل مؤسسة هم من كانوا يعلمون بدور حكومة الولايات المتحدة، كمصدر للتمويل؛ فلم يكن الأمر برغم ذلك سرًّا. ومنذ فتح الأرشيفات الشيوعية، ظهر جيدًا مِنَ الوثائق أن أنظمة الكتلة السوفييتية كانت على وعي بتورُّط وكالة الاستخبارات المركزية في تمويل تلك المنظمات. وإذا كانت بعض المنظمات قادرة على توفير تمويل خاص لسد حاجاتها، فلم تكن تلك الأموال تكفي لدعم كل أنشطتها. لقد كان دعم حكومة الولايات المتحدة

عاملًا أساسيًا في تمكين تلك المنظمات من التنافسُ، على قدم المساواة؛ مع المنظمات الشيوعية الظاهرة، التي كان يتم تمويلها جيدًا من قِبَل الأنظمة الشيوعية بطبيعة الحال.

وثَمَّ مجال ثالث للدعم، الذي قدمته الولايات المتحدة؛ هو توجيه السياسة العامة. فعلى سبيل المثال؛ وصف موظفو «إذاعة الحرية» السابقون عملية تطور السياسة العامة للمنظمة بأنها: جهدٌ مشتركٌ بين الإذاعة ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. وكان موظفو الإذاعة يُسجِّلون توجيهات السياسة العامة، ثم يرسلونها إلى وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية للتنسيق.[1] وفي خمسينيات القرن الماضي قدّمت جماعة وسيطة بين الوكالات، تسمى: «لجنة شئون البث الإذاعي»؛ إطار هذه العملية التنسيقية. وفي مذكرةٍ عامَ ١٩٥٨م؛ وضعت اللجنة القواعد والسياسات، التي كان على «إذاعة الحرّية» اتباعها. وقد غطت المذكرة عددًا من الموضوعات منها: أهداف برامج الإعلام الأمريكي، وتنظيم المحطات، والطرق والأساليب العامة التي ينبغي أن تُتَّبَع.[2] وفي حالات أخرى، مثل «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ أدت حكومة الولايات المتحدة دورًا جِدّ محدود في إعداد توجيه للسياسة العامة.

أما الدور الأخير، الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة في بناء الشبكات؛ فيتمثل في تزويد المنظمات بـ«المساعدة المباشرة المحدودة»، أي فرض موظفين تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية كمساعدين شخصيين لرؤساء المؤسسات، مما يجعل الحكومة على علم تام بالأنشطة الجارية للمؤسسات وفاعليتها. وهناك طريق آخر، للمساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة؛ يؤدي إلى التأثير المباشر على

---

(1) Author's interviews with former staff members Gene Sosin (interviewed at home in Westchester, New York, April 2005), Jim Critchlow (interviewed by telephone, July 2005), and Ross Johnson (interviewed at RFE/RL Corporate Headquarters, June 2005).

(2) "Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13–15, 2004, Document Reader.

تعيينات الموظفين في المناصب الحساسة. وقد فحصت حكومة الولايات المتحدة رؤساء جميع المؤسسات الكبيرة، ووافقت عليهم؛ لضمان كون رؤساء هذه المنظمات، في معظم الأحوال؛ أفرادًا محترمين جدًا ولهم تاريخ سابق في الخدمة العامة.

ورغم أن التعرُّف على الدور المباشر لحكومة الولايات المتحدة في بناء شبكة مناهضة للشيوعية كان ضروريًا، فربما كان الأهمَّ منه هو تسليطُ الضوء على الأمور التي تُرِكَت لقيادة المنظمات الفردية. ولأن هؤلاء القادة كانوا أفرادًا موثوقًا بهم؛ فقد أُعْطُوا الحرية لتطوير الإستراتيجيات والأساليب المناسبة لمهامهم. وقد شجع ذلك على تطوير مجموعة كبيرة من الإستراتيجيات التي تحتاجها المهام المختلفة لبناء الشبكات. وباستثناء مستوى في القيادة العليا؛ اختارت كل منظمة موظفيها وحددت من الذي يُشارك أو لا يشارك في الأنشطة التي ترعاها. وقد أدت هذه المرونة السياسية إلى عمل المنظمات مع أفراد وجماعات لا يرضَوْن عادةً بالانخراط في الأنشطة التي تدعمها الولايات المتحدة. وأخيرًا، فقد أدارت تلك المنظمات شؤونها يومًا بيوم. وطبقًا لما تم الكشف عنه من وثائق؛ فقد آمنت وكالة الاستخبارات المركزية بأن منظمات بناء الشبكات تصير أشد فعالية حين تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.[1]

الأنشطة البريطانية في بناء الشبكات

لم تكن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي انغمست في أنشطة بناء الشبكات، أوائل الحرب الباردة. ففي أوائل عام ١٩٤٨م؛ أنشأت الحكومة البريطانية «إدارة

(1) Cord Meyer, who headed the CIA's IOD from 1954 to the early 1970s, wrote about the hands-off relationship between the CIA and the organizations it funded in his book *Facing Reality: From World Federation to the CIA*. No documents or interviews contradicting his characterization of these relationships have emerged since Meyer published his book in 1980. Cord Meyer, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA*, New York: Harper & Row, 1980.

تقصّي المعلومات» (IRD)، وهي قسمٌ سريٌّ تابعٌ لوزارة الخارجية؛ بُغية الإشراف على جهود الدعاية البريطانية إبان الحرب الباردة. كانت تلك الإدارة تحدوها فكرة أن الشعوب في الدول الحرة سوف ترفض الشيوعية السوفييتية إذا أدركت الأوضاع الحقيقية في الدول الخاضعة للشيوعية، وكذا إذا تعرفت إلى أهداف الدعاية السوفييتية وأساليبها. ولذا اضطلعت إدارة تقصّي المعلومات بـ«عملية بث للتعاليم الحقيقية»؛ ردًا على الدعاية السوفييتية.[1]

وقد قامت «إدارة تقصّي المعلومات» بمسح لأنظمة الجماعات المختلفة، داخل بريطانيا وخارجها على السواء؛ بغية التعرُّف على قادة الرأي المستعدين للتعاون مع الحكومة البريطانية في محاربة الشيوعية. وقد اهتمت الإدارة، بشكل خاص؛ بالشخصيات الدينية ورؤساء الاتحادات والمثقفين والصحفيين. وتم تزويد بعض أفراد تلك الجماعات، سرًا؛ بمعلوماتٍ عن الشيوعية والحياة في الاتحاد السوفييتي، من مصادر علنية ومن المخابرات البريطانية؛ ليصيروا قادرين على الكلام في الموضوع عن علم. لقد كان بمقدور تلك الشخصيات غير الرسمية تعزيز مهمة مقاومة الشيوعية، دون أن يُلاحظ أحد أنهم تحت رعاية الحكومة البريطانية أو يحظون دعمها.

كما قامت «إدارة تقصّي المعلومات» بشراء حقوق النشر الأجنبية للكتب والمقالات، التي تظن أنها مفيدة بوجه خاص في هدم الشيوعية. وكان جورج أورويل من أوائل من جندتهم الإدارة؛ فسَمَح لها بترجمة روايتيه: «مزرعة الحيوان» و«١٩٨٤» إلى ١٨ لغة مختلفة، منها الفنلندية واللاتفية والأوكرانية. كذلك أَسَّست الإدارة شبكة للصحفيين الأجانب والمحليين الراغبين في استخدام منشوراتها في تأليف قصصهم. وعلى سبيل المثال؛ قامت الإدارة، في عام ١٩٤٩م؛ بعملية نشر مركَّبة ذات شعب ثلاث، لفضح

(1)Ralph Murray, «Progress Report on the Work of the IRD,» memorandum to Christopher Warner, March 21, 1950. Foreign Office 1110/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

معسكرات استعباد العمال السوفييتية؛ فأفصح وزير في الحكومة، أمام مجلس العموم؛ عن العثور على بعض الكتب التي توضح خبايا معسكرات العمل السوفييتية الاستعبادية. ونبهت الإدارة «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) الموجَّهة لغير البريطانيين إلى وجود المستند قبل بيان الوزير، وقبل إصدار الوثيقة فيما بعد. وذلك إلى جانب إخطار ممثلي الصحافة البريطانية والأجنبية، ممن تربطهم علاقات ود بـ«إدارة تقصّي المعلومات»؛ بالبيان مُقدَّمًا وذلك لإتاحة الفرصة لهم لإعداد ما يريدون نشره من قصص عن ذلك الموضوع. وقد تم تغطية الموضوع بشكل واسع، ونُشِرت المعلومات المتعلقة بالممارسات السوفييتية مع العمال في أكثر من ٥٠ دولة، وأذاعتها «هيئة الإذاعة البريطانية» بكثير من اللغات.

دروس من تجربة الحرب الباردة

كما أسلفنا في مدخل هذه الدراسة؛ فإن الولايات المتحدة تواجه طائفة من التحديات في بناء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي. وكثير من هذه التحديات يُشبِهُ تلك التي واجهها الساسة في بداية الحربِ الباردة. وفي هذا القسم نُحلِّل باختصارٍ كيف تصَّرَّف الساسة، إبان الحرب الباردة؛ حيال بعضها.

أتكون جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات هجومية أم دفاعية؟

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي احتدم جدال بين أصحاب القرار، في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ حول إستراتيجية مواجهة الاتحاد السوفييتي؛ أتكون هجومية أم دفاعية. لقد تركزت الإستراتيجية الدفاعية على «احتواء» التهديد السوفييتي، من خلال دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (ثم بعد ذلك في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط)؛ لتأمين قدرتها على مقاومة ضغط القوى الشيوعية. ودافع آخرون عن الإستراتيجية الهجومية المسماة بـ«التحرير» و«الصَّدّ»، والتي تركزت على تدمير الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، ثم داخل الاتحاد السوفييتي نفسه في نهاية الأمر. وتركزت الجهود الرامية

إلى بناء الشبكات، طبقًا لهذه الإستراتيجية؛ على تقديم المساعدات السرية والعلنية لجماعاتٍ، داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي؛ شاركت بشكلٍ فعالٍ في محاولات الإطاحة بالحكومات الشيوعية.

وقد سادت إستراتيجية الاحتواء الدفاعية، غالبًا؛ في الولايات المتحدة وبريطانيا، كلتيهما؛ لعدة أسباب. أولها أن فشل جهود دعم جماعات المقاومة داخل الكتلة السوفييتية؛ جعل صنّاع السياسة يعرفون محدودية قدرتهم على التأثير في القوى الداخلية المحرّكة للمجتمعات الشيوعية إلى حد كبير. إن حكومات الدول الشيوعية وشعوبها وحدها، وليس أيٌّ من الدول الأجنبية؛ هي التي تستطيع الإطاحة بالسيطرة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وثانيها أن أي ارتباطٍ نشطٍ بين الغرب وأية جماعات داخل الكتلة الشيوعية؛ سينتج عنه قمعٌ عنيفٌ لتلك الجماعات. وثالثها أن دعم الشبكات الديمقراطية في أوروبا الغربية قد أدى إلى تعزيز المجتمع هناك، وإنشاء قنوات قلبت اتجاه تدفُّق الأفكار؛ فبدلًا من تدفق الأفكار الشيوعية إلى أوروبا الغربية، عن طريق الاتحاد السوفييتي والمنظمات التابعة له؛ بدأت الأفكار الديمقراطية تتسرَّب إلى ما وراء «الستار الحديدي» عبر الشبكات حديثة النشأة.

كيفية المحافظة على مصداقية الجماعات التي تتلقى دعمًا خارجيًا

كان الخوف من تأثير دعم الولايات المتحدة على مصداقية المنظمات الديمقراطية أمرًا أساسيًا خلال الحرب الباردة، كما هو الحال الآن. وقد حاول صُنّاع السياسة، أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الفائت؛ تجنُّب هذا المزلق بالإبقاء على سرّية ما يقدّمونه من دعم؛ فكانت الولايات المتحدة تموّل المنظمات من خلال مؤسسات بعضها حقيقي، وبعضها وهمي. وفي بداية الأمر؛ كان عدد محدود فقط من الأفراد على علم بالدعم السري للمنظمات الديمقراطية الجديدة، وبذلك تجنب صنّاع السياسة، لبعض الوقت؛ الآثار السلبية الناجمة عن الدعم. لكن كما هو الحال دائمًا؛ انكشف في النهاية أمر الدعم السرّي الذي تقدّمه الولايات المتحدة. وما إن

حدث ذلك؛ حتى تصدَّعت مصداقية تلك المؤسسات، ولم يستطع كثير منها التعافي قط.

وقد تم الحفاظ على مصداقية بعض المنظمات بشكل أفضل، بالإبقاء على درجة من التباعُد الحقيقي بين الجماعات وحكومة الولايات المتحدة. وتحقق ذلك، على سبيل المثال؛ من خلال دعم جهود المنظمات الخاصة وغير الحكومية، التي تتمتع بشبكة علاقات وطيدة في البلاد التي تعمل بها. وثمة طريقة أخرى للتأثير على المنظمات في صمت، مع الحفاظ على مصداقيتها؛ وذلك بتعيين رموز وشخصيات عامة حسنة السمعة، ليكونوا زعماء للحركة. لقد كانت شهرة هؤلاء القادة تُضفي على الجماعات درجة من المصداقية، ساعدتها على تهدئة أي مخاوف تتعلق بصلات محتملة مع حكومة الولايات المتحدة.

أخيرًا؛ من المهم الملاحظة أن كثيرًا من الأفراد والمنظمات كانوا سعداء بقبول التمويل الأمريكي، كما كانوا واعين تمامًا بالمخاطرة السياسية والشخصية الناجمة عن قبول الدعم الخارجي. لكنهم كانوا يؤمنون بقضيتهم، ويريدون استغلال كل فرصة متاحة.

مدى اتساع نطاق التحالُف

في بداية الحرب الباردة؛ واجهت الولايات المتحدة مُعضلة تتمثل في تحديد مدى اتساع نطاق تحالُفها الخاص بمقاومة الشيوعية. فمن جانبٍ، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالفٍ واسع يشمل أكثر أطياف المجال السياسي؛ لإظهار محدودية الجاذبية الشيوعية. ومن جانب آخر أرادت قصر دعمها على الجماعات التي تلتزم بمجموعةٍ من المبادئ الأساسية، يمكن تلخيصها في: قبول القيم الديمقراطية الليبرالية، بما فيها الحقوق الفردية والسياسية الرئيسية.

وقد خلص المنظِّمون لجهود بناء الشبكات الغربية للترحيب بالأفراد والجماعات، الذين يقبلون هذه المبادئ؛ في تحالف مكافحة الشيوعية، مهما يكن موقعهم في

الطيف السياسي. وكان من المسموح به (بل ومن المشجَّع عليه أيضًا) أن تختلف مع سياسات الولايات المتحدة تلك المنظمات التي تتلقى منها دعمًا ماليًا. كان الكثيرون في حكومة الولايات المتحدة يؤمنون بأن مصداقية واستقلالية تلك المنظمات، وبخاصة الأفراد والجماعات المنتمين ليسار الطيف السياسي؛ يعزّزها تعبيرُهم عن اختلافهم الحقيقي مع سياسات الولايات المتحدة. وكان «مؤتمر الحرية الثقافية» و«إذاعة أوروبا الحرّة» و«إذاعة الحرية» جميعًا يعتقدون أن أنجع نقد وُجِّه للنظام السوفيتي لم يصدُر عن اليمين كما هو متوقَّع، بل عن اليسار غير الشيوعي، بما فيه المنشقون حديثًا عن الحزب الشيوعي. وقد باح رئيس «إذاعة الحرية» بهذه الحكمة لموظفيه، قائلًا: «إن اللكمة الخطافية اليسرى لهي بمثابة أقوى اللكمات التي توجَّه للكرملين».[1]

هل تتورط الولايات المتحدة في القضايا الأيديولوجية الداخلية؟

غالبًا ما كان الشيوعيون يوسّعون مجادلاتهم حول المعنى الحقيقي للماركسية، فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وغالبًا ما كانت تلك المجادلات تُبرز الصراع المحتدم بين الإصلاحيين، الذين كانوا يريدون إدخال تعديلات على النموذج الستاليني في الاجتماع والاقتصاد؛ وبين المتشددين، الذين كانوا يُعارضون الإصلاح. ومن وجهة نظر الغرب؛ كان الإصلاحيون أفضل كثيرًا من المتشددين. ومع ذلك، كان من غير الواضح مدى التشجيع الذي يتعين على الغرب إظهاره للإصلاحيين، الذين كانوا، رغم جهودهم الإصلاحية؛ يريدون في نهاية المطاف الحفاظ على النظام الشيوعي.

ورغم أنه لم يكن ثَمَّ إجماع واضح على تلك القضية، فقد طُبِّقَت عليها بعض القواعد العامة. لقد كانت الإصلاحات التي تطال حياة السكان تلقى القبول، ومع ذلك كان يَتبع هذا القبولَ بيانٌ يؤكد عدم كفاية تلك الإصلاحات لتصحيح المشاكل التي نجمت بسبب طبيعة الأيديولوجية الشيوعية نفسها. وبوجه عام،

(1) Lowell Schwartz interview with Gene Sosin, April 2005.

حاولت الجماعات الغربية ألا تتورط في تفسير الأيديولوجية الماركسية؛ إذ إن التورُّط في المجادلات الفلسفية حول الماركسية يستهلك الوقت، ويحرف الانتباه بعيدًا عن الواجب الرئيسي المتمثل في إبراز الفروق الأساسية بين المجتمعات الشمولية والمجتمعات الحرة.

ورغم ذلك؛ مثَّل الدين جزءًا من الخطاب الغربي إلى حد كبير. فبُذِلَت الجهود المكثفة لشرح دور الدين في المجتمع الحر، والتعريف بأن الناس في الغرب أحرار في تأدية العبادة على أي نحو يختارونه، بما في ذلك حريتهم في ألا يعبدوا شيئًا على الإطلاق. كما عُني باستعراض أهمية الدين في الإجابة علي الأسئلة الأخلاقية، وقامت البرامج الدينية التي بثتها كل من «إذاعة أوروبا الحُرّة» و«إذاعة الحرية» أيام الآحاد بمناقشة القضايا التي تواجه الناس في حياتهم اليومية.

لماذا نجح الجهد المبذول؟

تُعدّ أنشطة الولايات المتحدة والغرب، في بناء الشبكات؛ أحد الأسباب الأساسية لانتصار الغرب في الحرب الباردة. ويمكن إرجاع نجاح تلك الجهود على نحو واسع إلى عدة عوامل: فأولًا ارتبط تطور الشبكات الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بإستراتيجيةٍ أكبر تضمنت كل جوانب القوة القومية، ما عدا الحرب؛ بما في ذلك المكونات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والدبلوماسية. وثانيًا انتقلت جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات إلى الحركات والمنظمات الموجودة بالفعل في أوروبا الغربية. وكانت مساعدة الحكومة مُكملًا هامًا لتغذية تلك الحركة. ومع هذا كان لا بد من مراعاة الحذر والانتباه، حتى لا يتم التعتيم عليها أو تحطيمها.

وعلاوة على ذلك، كان هناك إجماع سياسي عريض داخل الولايات المتحدة وبعض الدول الحليفة، وبخاصة بريطانيا العظمى؛ على الحاجة إلى مكافحة الشيوعية في المجالات السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى المجال العسكري.

وقد استمر هذا الإجماع لمدة ٢٠ عامًا تقريبًا؛ مُتيحًا بذلك تواصُل الدعم، السري والعلني جميعًا؛ لجهود بناء الشبكات دون تدخل سياسي محلي، رغم أن كثيرًا من الصحفيين ورجال القانون والمثقفين كانوا على وعي كبير بالتمويل السري لبعض تلك البرامج.

وأخيرًا استطاعت حكومة الولايات المتحدة تحقيق توازن يسمح للجماعات التي تدعمها بمستوى عالٍ من الاستقلالية، مع ضمان تلاقي أنشطتها في نفس الوقت، وعلى المدى الطويل؛ مع الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة. ولولا ذلك، ما كان للجهود المرنة الخلّاقة المتمتعة بالمصداقية لتلك الجماعات؛ أن تنجح تحت الإشراف المتواصِل لحكومة الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

أوجه الشبه بين بيئة الحرب الباردة وتحديات العالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه كبيرة للشبه بين بيئة الحرب الباردة، والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة والغرب في العالم الإسلامي هذه الأيام. فأولًا، مثلما كان الحال أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ تواجه الولايات المتحدة الآن بيئة جيو سياسية مُربِكة، ومشبَّعة بتهديدات أمنية جديدة. وفي أربعينيات القرن الماضي، كان التهديد الآتي من الاتحاد السوفييتي مصحوبًا باحتمالات هجوم مدمّر بالأسلحة النووية. وبوصفه قوة كبرى مُنافسة؛ كان الاتحاد السوفييتي يدعم دولًا تابعة وتدعِّمُه، ويكونون معًا كتلة دولية تحركها أيديولوجية عدائية، كتلة متحركة ساعدت الاتحاد السوفييتى في مهاجمة الديمقراطية الغربية بوسائل سرية وعلنية. واليوم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها تهديد حركة جهادية عالمية موجَّهة أيديولوجيًا وترتكب في هجومها أعمالًا إرهابية تُسْقِط الضحايا بالجملة، وتسعى لقلب النظام العالمي.

ويتمثل التشابه الآخر في الحاجة إلى خلق بيروقراطيات حكومية جديدة وضخمة، لمحاربة هذه التهديدات. لقد أُسِّسَ مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية جميعًا في ١٩٤٧م؛ حين كانت الولايات المتحدة تستعد لدورها الجديد كقائد للمعسكر الغربي. وفي ٢٠٠٢م؛ أُنشئت وزارة الأمن القومي لمحاربة تهديد الإرهابيين الدوليين للولايات المتحدة، وأُطْلِقت برامج جديدة مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، لإعادة تشكيل

بيئة الشرق الأوسط. وثَم اعتراف أيضًا بالحاجة إلى إعادة توجيه مؤسسات المخابرات الأمريكية لمجابهة هذه التهديدات الجديدة بشكل أكثر فعالية. ففي عام ٢٠٠٤م؛ وافق الكونجرس على أكبر إعادة تنظيم لمجموعة المخابرات القومية منذ إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية.

وأخيرًا، وهو الشيء شديد الأهمية لهذا المخطط؛ ثَم اعتراف منذ السنوات الأولى للحرب الباردة، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا متورطين في صراع أيديولوجي بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية. وقد فهم صنّاع السياسة أن ذلك الصراع الأيديولوجي سوف يمتد إلى المنافسة في النواحي الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية. لقد كانت معركةً لنيل قلوب وعقول مجموعة مختلفة من الجماهير؛ أهمها الرأي العام خلف «الستار الحديدي» وفي أوروبا الغربية. واليوم، بناءً على اعتراف وزراة الدفاع في تقريرها الذي يصدر كل أربع سنوات؛ فإن الولايات المتحدة طرف في «حرب بالقتال العسكري وحرب بالأفكار معًا»، وهي الحرب التي سوف يتحقق فيها النصر النهائي فقط «حين يتم تشويه أيديولوجيات المتطرفين في عيون جماهيرهم الغفيرة وتابعيهم الصامتين».[1]

وبطبيعة الحال فمن المهم، كما هو الأمر في الحالات التاريخية المشابهة؛ ملاحظة الفروق الرئيسية وأوجه الشبه بين الماضي والحاضر. إذ بوصفه دولة وأمة في نفس الوقت؛ كان للاتحاد السوڤييتي مصالح قومية يبغي حمايتها، وحدود جغرافية معينة، وهيكل حكومي واضح. وهو ما عنى إمكان منع الاتحاد السوڤييتي من أفعال مثل الهجوم على الولايات المتحدة، أو حلفائها؛ من خلال التهديد بالانتقام العسكري من جيشها وقيادتها وشعبها. ومن ثم أمكن أيضًا التفاوض مع السوڤييت، إذ تصرف الاتحاد السوڤييتي، على الأقل في السنوات الأخيرة، إلى حد كبير؛ مثل أية دولة قومية أخرى، إذ سعى لتعظيم قوته وتعزيز مكانته في النظام الدولي إلى أقصى مدى.

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report,* February 6, 2006, pp. 21–22.

وفي حربها العالمية ضد الإرهاب؛ تواجه الولايات المتحدة نموذجًا جِدَّ مختلفٍ من الأعداء: فاعلو ظل لا ينتمون إلى أية دولة، ولا يمكن ردعهم بالطرق التقليدية. ولأنه ليست هناك أراض خاضعة لسيطرتهم (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يوفّر لنفسه ملاجئ لا تخضع لسيطرة أي دولة) فمن غير الواضح أصلًا للولايات المتحدة ماهية أهدافهم؛ لتستطيع درء الخطر عنها. إن الأهداف الإستراتيجية لخصومنا الحاليين هي في الغالب غير واضحة وتنابذ مبادئ النظام الدولي. ويلخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة الحرب الباردة، وبيئة العالم الإسلامي اليوم.

ويتصل الفارق الأول، الذي يُبرزه الجدول؛ بدور المجتمع المدني. فتاريخيًا؛ كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية جدًا في أوروبا الغربية، لذا؛ وجدت الولايات المتحدة الأساس اللازم لبناء شبكات ديمقراطية إبان الحرب الباردة، أما في العالم الإسلامي، وخصوصًا في الشرق الأوسط؛ فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تزال في طور التنمية، مما يجعل بناء الشبكات الديمقراطية أصعب.

وبطبيعة الحال، كانت الروابط الفكرية والتاريخية بين أوروبا والولايات المتحدة أقوى. لقد كان للثقافة السياسية الأمريكية جذورها في أوروبا، وفي التطور المؤسساتي والقانوني في بريطانيا، وفي أفكار عصر الاستنارة. وقد سهّلت هذه الخبرات والقيم المشتركة اضطلاع الولايات المتحدة بدورها في حرب الأفكار. وبينما مدّت الأفكار الليبرالية الغربية جذورها في بعض الدول وداخل بعض القطاعات في العالم الإسلامي، مما قد يزيد على ما تم الإقرار به بشكل عام؛ فإن الفارق الثقافي والتاريخي بين الولايات المتحدة وشركائها المسلمين من المعتدلين المفترضين أكبر مما كان بينها وبين أوروبا أثناء الحرب الباردة.

الحرب الباردة والشرق الأوسط اليوم

	الحرب الباردة.	الشرق الأوسط (اليوم).
دور المجتمع المدني:	قويّ تاريخيًا.	تاريخيًا ليس قويًا ولكنه آخذ في التطور.
العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدَفة أو المجتمع المستهدَف:	عداوة معلنة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. المجتمعات الغربية مفضَّلة.	يُنْظَر إلى ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، بواسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تهديدًا للاستقرار.
	اعْتُبِرت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.	لا يُنظَر للولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.
الروابط الثقافية والتاريخية:	قوية.	ضعيفة.
أيديولوجية الخصم:	علمانية .	ذات أساس ديني.
طبيعة الشبكات المعارضة:	محكومة مركزيًا.	فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.
تحديات السياسة:	أقل تعقيدًا.	أكثر تعقيدًا.

كذا؛ فإن البيئة المعلوماتية اليوم جد مختلفة. ففي أثناء الحرب الباردة تكونت وسائل الإعلام من عدد محدود من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفاز. أما اليوم؛ فإن بيئة الإعلام في الشرق الأوسط أشد تعقيدًا بكثير، إذ في مواجهة وسائل الإعلام التي تملكها الدولة؛ يقف الإنترنت ومئات القنوات الفضائية مُتحدية. وعلى العكس مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، حين كان التحدي الرئيسي، وبخاصة في أوروبا الشرقية؛ هو بث معلومات حقيقية تحظرها حكومات شمولية، فإن تحدي اليوم هو مواجهة سيل من وسائل الإعلام التي تروج وتضفي المصداقية على الرؤى المتطرفة.

ومع ذلك، وكما أشار أحد النقّاد؛ فإن هذه الفروق والصعوبات لا تعوق أي عمل نافع في هذا المجال. إن العالم الإسلامي بأشد الحاجة إلى اكتساب عادات مراجعة النفس وتأملها ونقدها، وهو ما يتطلب الحصول، بشكلٍ مُطَمْئِن؛ على المعلومات الحقيقية وتقويمها. واستهداف التأثير على البيئة الفكرية في العالم الإسلامي هو بالتأكيد مسألة معقدة، ويستلزم أسلوبًا دقيقًا في التناول، لكنه لا يختلف عن الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. ذلك أن التوفير المستمر للمعلومات الحقيقية؛ عامل مهم في صياغة الآراء. وبالمثل؛ فمن خلال توفير منبر للحوار، استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر وجود آراء معينة «قابلة للنقاش». لكن المشكلة ليست في أن هذه الأشياء لا يمكن تطبيقها مرة ثانية، بل في أنها لم تُجرَّب أصلًا.[1]

إن ساحة العمليات اليوم خطيرة بشكلٍ جِدّ مختلف عما كانت عليه إبان الحرب الباردة. لقد كان أعضاء الشبكات الديمقراطية، لا سيما المنشقين عن الكتلة الشيوعية؛ مُستهدَفين من قِبَل وكالات الاستخبارات الشيوعية. ومع ذلك، كان السوڤييت يُحجمون بصورة ما عن استهداف الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر مع الولايات المتحدة والموظفين الأمريكيين؛ خشية الانتقام من عملائهم. واليوم،

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

يعمل الإرهابيون دون التقيد بأية قواعد أو حدود، ويظهرون رغبة قوية في استهداف كل من يعتبرونه عدوًا من الأفراد أو المؤسـسـات.

وثم اختلاف أساسي آخر؛ هو تعقّد الاختيارات السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت الاختيارات السياسية المتاحة للولايات المتحدة واضحة بشكل قاطع؛ إذ دافعت الولايات المتحدة عن أصدقائها، وعارضت الاتحاد السوفييتي وحلفاءه. أما في العالم الإسلامي اليوم؛ فإن الاختيارات أشد تعقيدًا بكثير، ذلك أن النقد الموجّه للولايات المتحدة يتركز إلى حد كبير على ارتباطاتها بالنظم المستبدة. وتتلخص المشكلة التي تواجه سياسة الولايات المتحدة في أن تشجيع الديمقراطية قد يُهدد كيان الحكومات، التي تُشكل جزءًا من البنية الأمنية الحالية؛ والتي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة.

الفصل الرابع

جهود الولايات المتحدة في القضاء على المد الراديكالي

كانت الهجمات الإرهابية، في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ حافزًا لإعادة تقويم وتنظيم برامج الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة. وتم في البداية تخصيص مقدار كبير من الموارد والعناية لأمن المواطنين الجسماني وأمن الإقليم. كذلك استهدفت زيادةُ النفقات الحكومية المترتبة على ذلك، وإعادةُ الهيكلة التنظيمية؛ دعمَ قدرة وفعالية النشاطات الاستخباراتية والعسكرية، وتلك المتعلقة بفرض القانون في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا في النهاية إلى تأسيس وزارة الأمن القومي، وإلى إجراء تغييرات رئيسية في مجتمع الاستخبارات.

وفي نفس الوقت، ومع الإقرار بأن محاربة الإرهاب ليست مقصورة على تقديم الإرهابيين للعدالة وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كان هناك مجهود لفهم ودراسة المصادر الأعمق للإرهاب. وقد أوضحت وثيقة سبتمبر ٢٠٠٢م، الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي؛ مفهومًا دقيقًا للأمن، يُعنى أكثر بنتائج الظروف الداخلية للدول الأخرى: «إذن ستشجع أمريكا التقدُّم الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي.... لأنهما أفضل أسس للاستقرار الداخلي وللتنظيم العالمي». وكان لا بد من إعادة تطبيق ذلك على مدار السنوات التالية، بدءًا بتقرير اللجنة القومية الخاصة بأحداث ١١ سبتمبر، ووصولًا إلى ما هو أكثر إثارة ربما؛ خطاب الرئيس

بوش الافتتاحي لفترة رئاسته الثانية.[1]

لقد رفعت «أجندة الحرية» التي عرضها الرئيس بوش، ببلاغتها الفائقة؛ التوقعات بأن سياسة الولايات المتحدة القديمة في مجال الأمن القومي، والتي انبنت على دعم الاستقرار؛ قد تغيرت بشكل كاف، لتشكل تحديًا للنُظم القمعية والأوتوقراطية. ولكن الواقع يكشف أن دعم الحرية والديمقراطية يتضمن في أحسن الأحوال خطوات جديدة نادرًا ما تنطوي على تحديات صريحة للنظم غير الليبرالية. فرغم وجود مؤشرات واعدة بالإصلاح، تتمثل في تنامي حرية التعبير وزيادة المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية في العالم الإسلامي؛ فإن حلفاء أمريكا الرئيسيين في «الحرب على الإرهاب»، مثل مصر وباكستان؛ لم يظهروا تقدُّمًا ملموسًا وكافيًا لجني ثمار الديمقراطية والليبرالية.[2]

يمكن اعتبار «أجندة الحرية»، التي تشكلت وتبلورت بسلسلة من الأحاديث والوثائق البارزة؛ بمثابة «الإستراتيجية العليا» للولايات المتحدة. ومع ذلك فلا بد من صياغة إعلان محدَّد لأهداف السياسة الخارجية المتصلة بهذا الموضوع، وتحديد ثابت لحلفاء «حرب الأفكار» وأساليب دمجهم في حملة شاملة.[3] وعلى

---

(١) كانت هذه النزعة واضحة في آخر أشكالها في الوثيقة المحدَّثة لإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في مارس ٢٠٠٦م، والتي جعلت من تشجيع الديمقراطية والحرية «الدعامة الأولى»: «تتمثل الدعامة الأولى في تشجيع الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، والعمل على إنهاء الطغيان وتشجيع الديمقراطيات الفعالة، ونشر الرخاء الاقتصادي من خلال التجارة الحرة العادلة وسياسات التنمية الحكيمة».

- The White House, «Fact Sheet: The President's National Security Strategy,» Web page, n.d.

(٢) أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة قامت، في مايو ٢٠٠٦م، بتطبيع العلاقات مع ليبيا التي غيّرت مواقفها من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. إذ حتى شهر مارس ٢٠٠٦م كانت وزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تصف ليبيا بأنها ذات نظام حكم شمولي يمارس التعذيب، ويصادر الحقوق المدنية:

- U.S. Department of State, «Libya: Country Reports on Human Rights Practices, 2005,» Web page, March 8, 2006.

(٣) في لقاء صحفي أجري لإعداد هذه الدراسة؛ ذهب مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية إلى تحدي الزعم بأن الولايات المتحدة كانت ضالعة في «حرب أفكار». وليست لآراء هذا المسؤول أهمية يُحتج بها فإن محض البلاغة الواضحة والمطردة لتصريحات الرئيس ووزير الخارجية لا يضمن الدعم من بعض قطاعات البيروقراطية في ترجمة البيانات السياسية إلى أفعال.

هذا تظل العلاقة بين بناء شبكات إسلامية معتدلة والعناصر الأمنية لـ«الحرب على الإرهاب» غير واضحة. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن يبدو الهدف الأمني على المدى القصير والمتعلق بتقليص قدرة الإرهابيين، وعلى المدى الطويل في تعزيز الديمقراطية؛ وكأنهما أمران متعارضان، وبخاصة فيما يتصل بتعاون الولايات المتحدة مع الدول الصديقة، برغم كونها سلطوية؛ بشأن قضايا الأمن.

برامج حكومة الولايات المتحدة وتحديات المستقبل

تركز هذه الدراسة على بناء شبكات للمسلمين المعتدلين والليبراليين، والمشكلة المبسوطة أعلاه تُبيّن أن حكومة الولايات المتحدة، والحكومات الغربية الأخرى؛ ليس لديها في ذلك الأمر رؤية ثابتة ومطردة تحدِّد من هم المعتدلون، وأين توجد فرص بناء الشبكات بينهم، وما هي أحسن الطرق لبناء تلك الشبكات. ولأنه لا توجد استراتيجية واضحة ومفهومة للجميع؛ فإن اشتراك الولايات المتحدة في «حرب الأفكار» يتم في الغالب بشكل جزئي، مركزًا على جهود دولة أو مؤسسة معينة. وقد تم اصطناع هذا الأسلوب على أساس من الطرق المنهجية التقليدية؛ للتحول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والتطور الاقتصادي، والتبادُل الثقافي والتعليمي، وتمكين المرأة. وفي كثير من هذه المجالات، تحاول الولايات المتحدة تحديد الأفراد والمؤسسات المعتدلة المتاحة؛ لتقدِّم لهم الدعم المالي والسياسي والفني. ومع ذلك، يندُر أن يصير بناء الشبكات بين هذه العناصر المتباينة هدفًا صريحًا. ونتيجة لذلك، وبغض النظر عن حسن النوايا؛ فإن قلة من تلك الجهود المبذولة قد تولد مقاييس موضوعية للنجاح، تتيح إعداد ميزانية إستراتيجية لرأس المال السياسي والبشري والنقدي.

وبذلك تُعرِّض الولايات المتحدة نفسها لثلاثة مخاطر، تُشكِّل جميعها عقبة في طريق البناء الناجح للشبكات: (١) التضليل، (٢) الجهود المهدرة بسبب التكرار، (٣) الفرص الفائتة. ففي الحالة الأولى قد تعمل الولايات المتحدة من خلال برامج أو أنصار تنقُصُهم المصداقية المطلوبة لرفعة القيم الليبرالية، أو يعارضون تلك

القيم بالفعل؛ مثل «حزب العدالة والتنمية» المغربي (PJD) أو الإخوان المسلمين الأردنيين (المعروفين أيضًا بـ«جبهة العمل الإسلامي»).[1] وفي الحالة الثانية، قد تقوم المؤسسات المختلفة، أو حتي أقسام نفس المؤسسة؛ بإنفاق الموارد سعيًا لنفس الهدف. وبدون وسائل الاتصال والتحكم والسيطرة الكافية داخل حكومة الولايات المتحدة، فقد تتداخل الجهود؛ ليترتب عليها تكاليف فرص بديلة دون داع. وأخيرًا، لأن عملية اختيار الشركاء ودعمهم تعرّض كلًا من الولايات المتحدة وشركائها لدرجة من المخاطرة؛ فقد يكبح المعدلُ الطبيعيُّ للنفور من المخاطرة، لدى البيروقراطيات الحكومية؛ الدعمَ الفعالَ للمعتدلين والإصلاحيين، مما يُفاقم إحساسهم بالعزلة لافتقادهم هياكل دعم مكتفية ذاتيًا.

ومن أجل أغراض تحليلية، يمكن القول بأن بناء الشبكات المعتدلة يجري على ثلاثة مستويات: (١) تعزيز الشبكات الموجودة، (٢) تحديد الشبكات الممكن إنشاؤها وتعزيزها عند بدايتها ونموها، (٣) توفير مناخ بنيوي للتعدُّدية والتسامح يكون من شأنه الإعانة مُستقبلًا على نمو هذه الشبكات. وبرغم وجود عدد من برامج حكومة الولايات المتحدة، التي لها آثار إيجابية في المستويين الأولين؛ تنحصر معظم جهود الولايات المتحدة حتى الآن في المستوى الثالث، لأن البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة أكثر اتساقًا مع الثقافات البيروقراطية؛ إذ يمكنها التكيُّف بسهولة أكثر مع إجراءات العمل القياسية، كما أنها تشكِّل درجة أقل من المخاطرة.

فمثلًا صار استخدام الدبلوماسية العلنية التقليدية، في نقل رسالة الولايات المتحدة وتوضيح سياستها؛ أساسًا لأنشطة وزارة الخارجية (وقبلها وكالة المعلومات الأمريكية) خلال العقود الأخيرة؛ فهي الطريقة التي تفضلها الوكالة كثيرًا. وبالإضافة إلى تفضيل الأفراد والمنظمات للبرامج التي تقع في المستوى الثالث،

---

(1) See Jeremy M. Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (RL33486), June 15, 2006, pp. 14–17, 27.

كما لوحظ مُسبّقا؛ يوجد في كثيرٍ من مناطق العالم الإسلامي الآن عدد قليل من الشبكات والمؤسسات المعتدلة، التي يمكن أن تشاركها الولايات المتحدة. ولسوء الحظ، فعند تحديد الفرص المشجّعة لإنشاء شبكات معتدلة؛ يجب على الولايات المتحدة الدخول في صراع مع بيئاتٍ قمعيةٍ ومستويات عالية من العداء لأمريكا.(١)

الترويج للديمقراطية

ازداد عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي بشكل كبير خلال القرن الماضي، برغم أن الشرق الأوسط لا زال يعاني من «غياب الديمقراطية». وداخل دائرة صنع القرار يبدو ثَم إجماع على أن العمل لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة خطوة ضرورية، لكنها غير كافية؛ لتحقيق الديمقراطية، إذ إن حرية التعبير والدين والتجمُّع والاحتجاج كلها تتطلب إنشاء مؤسسات تقوم على الدعم المكتفي ذاتيًا، وتنبني على حكم القانون، وحماية حقوق الأقليات والجندر، وشفافية الحكم. ومع ذلك، فقد وقعت مؤخرًا «رِدّة» ضد عملية الترويج للديمقراطية من جانب النظم والجماهير غير الليبرالية، التي تشترك في الخوف والنفور من التأثير الخارجي، وإن اختلفت الأسباب في ذلك.(٢)

ولصعوبة جهود الترويج للديمقراطية، حتى في أكثر الأوساط ترحيبًا بها؛ يتكرر الصراع، لا سيما في الشرق الأوسط؛ بين تلك الجهود وبين النُظم التي تخشى الديمقراطية باعتبارها تهديدًا لمصالحها السياسية، فتقاومها بسنّ القوانين التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية معارِضة، أو ترهيب القائمين على أي نشاط للمنظمات غير

(١) هذه الدراسة لم تقم بأي جهد لاستكشاف برامج الولايات المتحدة السرية؛ فمن غير الممكن تقديم أية خلاصات عن نطاق أي من تلك البرامج أو طبيعتها.

(2) National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate*, Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

الحكومية من شأنه تعزيز الديمقراطية.[1] كذلك تواجه جهود الترويج للديمقراطية مقاومة من جماعات أخرى، في مقدمتها الإسلاميون المتطرفون. وعلى الساحة الأمريكية أدت الميزانية الفيدرالية الضئيلة، والمقاومة العنيفة لجهود الولايات المتحدة للترويج للديمقراطية في العراق وأفغانستان، إلى تناقُص دعم الكونجرس والجمهور الأمريكي لما يَعُدّه الكثيرون مهمة بالغة الصعوبة لا تُثمِر من النتائج إلا أقل القليل. وفضلًا عن ذلك، فلأنه من الممكن أن تؤدي العملية الليبرالية لنشر الديمقراطية إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، ولاسيما في الفوز الانتخابي الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية؛ فهناك حرص مُتزايد من الضغط على الشموليين العلمانيين لفتح المجال في نظمهم السياسية، إذا كان من المحتمل حلول الإسلاميين محلهم.

وفي وسط هذه التحديات الشاملة؛ تُشارِك الولايات المتحدة في عدد من الجهود، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ للترويج للديمقراطية. فمن خلال القنوات الدبلوماسية التقليدية تشترك الولايات المتحدة في حوارات مع الدول الأخرى، عارضة بعض الحوافز المبتكرة (مثل تقرير تحدي الألفية)، لدفع تلك الدول إلى اللحاق بـ«مجتمع الديمقراطيات». وتؤكد الولايات المتحدة، سرًّا وعلانية؛ لمحاوريها وللمجتمع الدولي، فوائد تطبيق القيم الديمقراطية والليبرالية؛ مثل: العدل والتسامح والتعدُّدية، وحكم القانون واحترام الحقوق المدنية والإنسانية. ويساعد هذا التركيز على القيم الديمقراطية في المساهمة بخلق بيئة سياسية واجتماعية تُسهِّل إنشاء الشبكات المعتدلة.

(1) In *The Backlash Against Democracy Assistance* (National Endowment for Democracy, 2006).

تم تصنيف ليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وأوزباكستان باعتبارها «تحظر بقوة» الجهود الديمقراطية، والمؤسسات المستقلة غير الحكومية. وصُنِّفت البحرين ومصر وتونس باعتبارها «تقيد جهود الديمقراطية بشكل قاسٍ»، أما الأردن والمغرب فهُما «يتسامحان بشكلٍ كبيرٍ مع تلك الجهود، لكن مع التدخل التعسفي والمضايقات».

وعلاوة على ذلك؛ فإن لوزارة الخارجية الأمريكية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) هياكل مخصصة للترويج للديمقراطية، يترأسها على الترتيب: مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للديمقراطية والصراع والمساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٢م؛ أطلقت وزارة الخارجية «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»، التي تشتمل على «دعامة سياسية» (راجع دراسة الحالة الخاصة بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في هذا الفصل). ويعتمد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على موارد ضخمة (٤٨ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠٥م) في شكل «تمويل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، يهدف إلى تعزيز «برامج مُبتكرة ومحدَّثة؛ كحوافز لتحسين حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية جنبًا إلى جنب مع مشروعاتٍ ذات تأثير مباشرٍ وقصير المدى». ويشمل تفويض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «تعزيز أداء المؤسسات الحكومية ومسؤوليتها، ومكافحة الفساد والتعامل مع أسباب الصراع ونتائجه».[١]

ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى أفعال؛ يتعاقدُ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (التابع لوزارة الخارجية الأمريكية) و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» مع منظمات غير حكومية، وبصفة أساسية «الصندوق الوطني للديمقراطية» (NED) و«المعهد الجمهوري الدولي» (IRI)، و«المعهد الديمقراطي الوطني» (NDI)، ومؤسسة آسيا، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID)، المنشأ حديثًا؛ وكل المنظمات الخاصة غير الربحية، التي تموّلها حكومة الولايات المتحدة.[٢]

(1) Scott Tarnoff and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.

(٢) يقترح «مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID) عمل شبكات للديمقراطيين المسلمين، بما في ذلك الإسلاميون الملتزمون بأجندة ديمقراطية من وجهة نظر المركز؛ الذي يموّله «مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل» (DRL) جزئيًا. والواقع أن طريقة المركز في بناء الشبكات مثيرة للجدل: فبعضهم يعتقد أن الطريقة الشاملة التي يطبقها المركز أمر ضروري، على حين يستنكر آخرون العمل مع الإسلاميين. وهناك رأي في وزارة الخارجية (خارج مكتب الديمقراطية) يقول بأن تمويل الدولة للمركز مجرد «تجربة».

وفي هذا المستوى التنفيذي تتم الجهود الداعمة للشبكات العاملة، وكذلك الجهود المحدِّدة والمعزِّزة للشبكات الجديدة. إذ تقدِّم البرامج، التي ينفذها هؤلاء المتعهدون؛ العون الفني، ومهارات إعداد وإدارة حملات الأحزاب السياسية، والتدريب على المهام الانتخابية، وتوجيه مراقبة الانتخابات والإشراف عليها. كما أنها تنشئ أو تقوّي مؤسسات مقاومة الفساد، وتعقد المؤتمرات وورش العمل التي تجمع الأفراد ذوي الأهداف السياسية المشتركة مثل المحامين والقضاة، الذين يَسْعَوْن إلى دعم دور القانون. فمثلًا يعقد «المعهد الجمهوري الدولي» برامج تدريبية «لدمج شبكات القيادة التقليدية في العملية الديمقراطية» وذلك لدعم الشبكات العاملة.[1]

وكمثال للجهد الواضح في بناء الشبكات، قام مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المعهد الديمقراطي الوطني» برعاية «مؤتمر الديمقراطيين من العالم الإسلامي»، الخاص بالوزراء وموظفي الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية؛ لمناقشة قضايا مثل «دور الحكم القانوني الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية».[2] وتسعى هذه الجهود مجتمعة لبناء شبكات معتدلة على مستويات ثلاثة: دعم الشبكات التي يوجد بها أحزاب سياسية، وتحديد وتعزيز الشبكات المحتمَلة، عند احتياج الأفراد ذوى الميول الواحدة إلى نقطة التقاء أو اكتساب قدرةٍ تنظيميةٍ على الاندماج؛ والمساهمة في خلق الظروف الرئيسية المؤدية للاعتدال من خلال ما في البرامج ذاتها من مبادئ جوهرية تكرس الاعتدال.

ودائمًا ما يتمتع عمل هذه المؤسسات باحترام كبير بين مسؤولي الولايات المتحدة والمحللين، وكذلك النشطاء المحليين. ورغم أن مصدر ميزانياتها التنفيذية

---

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace,» Web page, n.d.

(2) National Democratic Institute, «Congress of Democrats from the Islamic World,» *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives*, [June 2004].

هو حكومة الولايات المتحدة،[1] فإن أنشطتها تحظى، بين المجموعات المستفيدة؛ بدرجة أعلى من المصداقية عما لو كانت البرامج مدعومة بشكل مباشر من وكالات حكومة الولايات المتحدة. إذ من المقبول أن تقتصر مهمتها على مساعدة قوى الإصلاح المحلية، لا فرض هذه القوى عليها من الخارج. وتُمَكِّن درجة واحدة فقط أو درجتان من الانفصال هؤلاء المتعهدين من تقديم المساعدة في بناء الشبكات، دون رؤية الخيوط الجيوبوليتيكية المتصلة بها. ويرى معظم المحللين أن عمل تلك الوكالات، غير الحزبية وغير الحكومية؛ هي أكثر الوسائل فاعلية، والتي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها دعم القيم الديمقراطية. وهناك اتفاق واسع على أن «مؤسسة آسيا»، التي تعد أكثر المؤسسات غير الحكومية نجاحًا في بنية المجتمع المدني؛ تحتاج إلى استنساخ يُناسب الشرق الأوسط.

ورغم ذلك، فبينما تتفق تلك الجهود مع الأهداف السياسية لنشر الديمقراطية؛ فمن الصعب إخضاع تلك الجهود لمعاييرِ أداءٍ تعتمد على النتائج. ومن الناحية التقليدية، تم قياس أهمية تلك الجهود بواسطة الـمُدْخَلات (كالميزانيات، وعدد الدول التي تطبّق هذه البرامج، وعدد البرامج... إلخ)، في حين تم تقصي فعالية هذه البرامج من خلال ما أمكن ملاحظته من مُخْرَجات (مثل عدد جلسات التدريب الفعلية، وعدد مراقبي الانتخابات الناشطين فعلًا، ومقدار الحضور في المؤتمرات... إلخ). لكن هذه النقاط البياناتية، التي يمكن ملاحظتها؛ لا تُترجَم في حد ذاتها بالضرورة إلى «ديمقراطية»، وبخاصة عندما يُؤْخَذ في الاعتبار عدد من المتغيرات الأخرى، التي يمكن أن تساعد أو تعوق التقدُّم الديمقراطي.

وهناك عدد من المعايير الملموسة لمعرفة ما إذا كانت القيم والمؤسسات الديمقراطية تكتسب قوة أم لا؛ كعدد المشاركين في التصويت، وعدد النساء ومرشحي الأقليات المتنافسين على المناصب الانتخابية والفائزين بها، ومدى حرية الحملات الانتخابية

(١) تعتمد الميزانية التنفيذية لـ«مؤسسة آسيا» بشكل جزئي فقط على تمويل حكومة الولايات المتحدة، كما ذكرنا في موضعٍ آخر.

والاشتراك في مناظرات سياسية مفتوحة. ومع ذلك؛ فمن الصعوبة بمكان ربط برامج نشر الديمقراطية بهذه النتائج، ربطًا سببيًا واضحًا. وفضلًا عن ذلك؛ فإن الطريق إلى الديمقراطية في الغالب طويل وغير مباشر، وحتى لو كانت تلك البرامج فعّالة في الترويج للديمقراطية؛ فقد لا يظهر «الدليل على ذلك» لسنوات كثيرة أو لعقود.

وأخيرًا؛ بما أن برامج نشر الديمقراطية ترتبط في كثير من الأحيان بعمل مقاولي «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ كان المدى الذي تصل إليه الوسائل التقليدية للترويج للديمقراطية في الدول الغنية، التي لا تتلقى معونات من الولايات المتحدة؛ مثل الكويت والمملكة العربية السعودية، مدىً محدودًا.[1] وبسبب هذا المدى المحدود للبرامج الموروثة لنشر الديمقراطية في هذه البلاد، فقد نُظِّمَتْ جزئيًا مبادرات، مثل «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»؛ لملء الفجوة بإبطال مشاركة الحكومات المضيِّفة، وتبنِّي برامج المستوى المحلي.

ولا بد من الشروع بالمحاولات الرامية إلى بناء شبكات معتدلة، على المستويات الثلاثة؛ رغم صعوبة قياس النتائج الديمقراطية. وكما ظهر لنا من مثال الحرب الباردة؛ فإن الشبكات المعتدلة لا ينبغي لها الانتظار حتى تُزْهِر الديمقراطية؛ إذ تتطلب عملية الترويج للديمقراطية بشكل أعمق نموذج بناء الشبكات ذاته، الذي يوصي به هذا المشروع. ومع ذلك، فجدير بالملاحظة أن بناء شبكات من هذا القبيل أمرٌ يدعم المعتدلين بالتأكيد، إلا أنه قد يُقدِّم، بشكل غير مقصود؛ الدعم المالي والفني للإسلاميين أو مناصريهم، الذين يسعَوْن إلى الوصول للسلطة من خلال الوسائل الديمقراطية، لا سيما إذا لم تكن عملية التدقيق حساسة بما فيه الكفاية لنموذج الإسلام المعروض في موضع آخر من هذه الدراسة.

(1) Interview with Ambassador Kurtzer, Woodrow Wilson School, Princeton, N.J., May 22, 2006.

تنمية المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية يدًا بيد مع تطور المجتمع المدني. وفي الواقع، يَعُدّ كثير من الأكاديميين والسياسيين المجتمع المدني خطوة لا بد منها نحو الديمقراطية. ويشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع؛ إلى مجموعة من المؤسسات والقيم التي تشكِّل، في نفس الوقت؛ حاجزًا ورابطًا حساسًا بين الدولة والأفراد. وهو يتبلور عندما تستطيع المؤسسات الاجتماعية والمدنية الطوعية (مثل المؤسسات غير الحكومية)، مجابهة قوى الدولة.

وبينما يتطور المجتمع المدني بمنتهى السهولة في الدول الديمقراطية، فإن تطوره ممكن ومطلوب، في نفس الوقت؛ في الدول غير الديمقراطية والدول الساعية للديمقراطية. ففي هذه الدول نجد تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات متصلين في الواقع اتصالًا تامًا؛ فكلاهما يدعم الآخر ويعتمد عليه.

ومن الناحية النظرية؛ يظهر المجتمع المدني أولًا ويتبعه ظهور الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أشمل كثيرًا من الترويج للديمقراطية، إذ تطوي كل البرامج المصمَّمة للترويج للديمقراطية، بالإضافة لهؤلاء المشتملين على لجان ليس لها علاقة مباشرة بالديمقراطية في حد ذاتها. ومن هذه البرامج برامج لتعزيز الفرص الاقتصادية، والإعلام المستقل والمسئول، والحماية البيئية، وحماية حقوق الأقليات والجندر، وحق الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي نظر البعض، فإن تطور المجتمع المدني يوفِّر طريقة غير مُباشرة للإصلاح السياسي؛ إذ يدعم المهارات والمؤسسات المطلوبة في دولة ديمقراطية ليبرالية، في الوقت الذي يُقلل التحدي المباشر بوجه النظم الحاكمة. وهذه الطريقة تستغرق وقتًا طويلًا عند إرساء الديمقراطية والقيم الليبرالية من خلال جهدٍ شعبي، ممّا يشكِّل تحدياتٍ معينة لمؤسسات حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الخارجية؛ التي ركَّزت بشكل تقليدي على الشراكة مع الحكومات.

أما بالنسبة للترويج للديمقراطية، فإن تصميمَ سياسات الولايات المتحدة، الخاصة بتنمية المجتمع المدني؛ ومراقبتَها يتحققان في المقام الأول على يد وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، اللتين تعتمدان بدورهما على متعهدين للتنفيذ. فعلى سبيل المثال؛ يقدم «الصندوق الوطني للديمقراطية» المنح الخاصة بكل من دعم المؤسسات المحلية غير الحكومية (على سبيل المثال لمساعدة الاتحاد الجزائري للدفاع عن حقوق الإنسان في نشر الوعي بدور القانون واحترام حقوق الإنسان) والمساهمة في تنمية الشبكات (مثل جهود المركز الأردني لدراسات التعليم المدني، في تنمية قدرة الشباب على الاشتراك مدنيًا؛ في تدريب طلاب الجامعة). ويعمل كل من «المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي» كمتعهدَيْن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك بوصفهما مُتعهدين فرعيين للصندوق الوطني للديمقراطية. فعلى سبيل المثال؛ يدير كل من «المعهد الجمهوري الدولي» و«المعهد الديمقراطي الوطني» مدارس الحملة الإقليمية في قطر وتونس، لزيادة قدرة النساء على المشاركة في الشؤون المدنية، و«تيسير عملية بناء الشبكات الجارية بين القيادات النسائية في المنطقة».[1]

وبينما تركِّز «مؤسسة آسيا» على مشروعات مشابهة، نراها لا تعمل حصريًا كمتعهد لحكومة الولايات المتحدة، بل تحصل على تمويل من «خليط من الهيئات والمؤسسات الخاصة، ومن مؤسسات التنمية الحكومية والمتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى مخصص سنوي من الكونجرس الأمريكي».[2] وبأوضح مما يفعل «الصندوق الوطني للديمقراطية» أو «المعهد الديمقراطي الوطني» أو «المعهد الجمهوري الدولي»؛ تسعى «مؤسسة آسيا» بصراحة لبناء شبكات إسلامية معتدلة. وقد صُمِّمَتْ برامج مثل «مؤسسة دراسة الإسلام والمجتمع» في أندونيسيا، التي

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Overview,» Web page, n.d.

تُدرِّب أئمة المساجد الشبان على التسامح؛[1] و«المؤسسة الإسلامية» في بنجلاديش، التي تسعى لإشراك القادة الدينيين في أنشطة حقوق الإنسان والصحة العامة والحفاظ على البيئة وغيرها من القضايا؛[2] هذه البرامج قد صُمِّمت لتعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات. ونتيجة لذلك؛ حظيت «مؤسسة آسيا» بتقدير عدد كبير من الخبراء الإقليميين والعاملين. وهناك دعم واسع وكثيف لإنشاء مؤسسة للشرق الأوسط تستنسخ بنية «مؤسسة آسيا»،[3] على أن تكون مناسبة للثقافة والبيئة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. وكما هو مُلاحَظ في مسوّدة هذه الدراسة، يبدو أن حكومة الولايات المتحدة تضع هذه الرؤية موضع التنفيذ من خلال «مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (BMENA)، تلك المؤسسة التي سنتناولها تفصيلًا فيما يلي.

وكما هو الحال في الترويج للديمقراطية، فإن سياسات الولايات المتحدة المتعلقة ببناء مجتمع مدني تعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات المعتدلة: فتدعم المؤسسات القائمة، وتعزِّز أخرى جديدة، وتساهم في تشكيل بيئة اعتدال تُيسِّر بذل جهود أكثر تركيزًا على المستويين الأولين. ولأن المجتمع المدني نفسه قائم على الشفافية والحوار والتسامُح والدعم السياسي الآمن؛ فمن الممكن النظر إليه باعتباره السبيل لمواجهة التطرُّف والعنف. وفوق ذلك، فلأن المجتمع المدني يقدِّم فكرة تطبيق القيم على تحقيق نتائج سياسية معينة؛ فإن تطوره يوفِّر مسارًا للمشاركة في الإصلاح السياسي من الخارج، مع تقليل مخاطرة مقاومة المتلقين المعنيين إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال؛ تعكس المؤتمرات التي تروج لحرية التعبير وحمايتها، اللهفة المشترَكة على نطاق واسع، والمتجاوزة للحدود الثقافية واللغوية والجغرافية. وتتمتع جهود إصلاح التعليم والمِنح الدراسية والتبادُلات الثقافية والطلابية بدرجات عالية من الإقبال

---

(1) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Indonesia, Projects,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Bangladesh, Projects,» Web page, n.d.

(٣) هل تُعتَبر مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» مُستنسخًا منقحًا ملائمًا لهذا الدور؟ (الناشر)

والدعم، بين صناع السياسة والمحللين؛ جزئيًا، لأنها تلقى قبولًا حسنًا بالخارج. وعلى نحو مماثل؛ تعُجّ لقاءات العمل المخصصة لإنشاء وسائل إعلام مستقلة ومسؤولة بمجموعة مختلفة من الجماهير، التي اعتادت على احتكار الدولة لسوق الأفكار.

وفي الحالات التي توجد فيها بالفعل شبكات ومؤسسات غير حكومية؛ فإن أقل مستوى من الدعم المالي والتنظيمي والفني يصير جِدَّ ضروريٍّ لضمان استمرارها ونموها. وفي المناطق التي لا توجد فيها مؤسَّسات أو شبكات عاملة في الوقت الحالي؛ قد يدفع اتفاق الأفراد والجماعات ذوي الفكر المتشابه هذه المؤسَّسات والشبكات إلى «نقطة تحول» حساسة للوعي والدعم المتبادل، كما هو الحال مع شبكة المواطنين العرب المدعومة من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» والخاصة بالمدارس والمربين الداعمين للقيم المعتدلة، التي يمكن، في غير هذه الحالة؛ أن تناضل دون دعم متبادَل من المربين المتعاطفين. ولأن المجتمع المدني كان غائبًا تمامًا عن الشرق الأوسط؛ فإن مفهوم المؤسسات غير الحكومية ذاته يحتاج إلى تعزيز من الناحيتين النظرية والعملية كلتيهما. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة، في حالة واحدة على الأقل؛ قد بدأت تغيِّر سياستها التقليدية في إرسال المعونات للدول ذاتها، فقد مكَّن تعديلُ براونباك لقانون المخصَّصات المعزَّزة، الصادر في العام المالي ٢٠٠٥م؛[1] الوكالاتِ الأمريكية مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» من التواصُل مع المؤسسات المصرية غير الحكومية، دون الحصول على موافقة مُسبَّقة من الحكومة المصرية.

ورغم المميزات الممكنة؛ يواجه بناء المجتمع المدني عقبتين رئيسيتين: المقاومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وغياب المعايير الملموسة لتقييم الأداء. ومع أن الأنظمة الشمولية قد لا تَعُدُّ كل مبادرات بناء المجتمع المدني تهديدًا لسلطتها (كما في حالة دعم الجمعيات الطلابية)؛ فإن طبيعةَ مؤسسات المجتمع المدني ذاتَها تُشكِّل تحديًا لاحتكار الدولة للمجال العام، وعائقًا أمام سيطرتها على المجالات

(1) The Brownback Amendment to the FY 2005 Consolidated Appropriations Act (P.L. 108-447).

الخاصة أيضًا. وتظهر مقاومة الأنظمة في القوانين التي تمنع المؤسسات غير الحكومية من الوجود أصلًا أو من قبول الدعم الخارجي، وفي المراقبة الصارمة للنشاط غير الحكومي، ومؤخرًا في الاستهداف المباشر للمنظمات الدولية غير الحكومية (مثلًا ترحيل مدير برنامج «المعهد الديمقراطي الوطني» من البحرين،[1] وإيقاف الحكومة المصرية لأنشطة «المعهد الجمهوري الدولي»[2]). أضف إلى ذلك أن بناء المجتمع المدني تواجهه بعض مشاكل تقييم الأداء، التي تواجه الترويج للديمقراطية؛ وقد تزيد. إذ لا توجد نتائج يمكنها أن تعكس جيدًا قوة المجتمع المدني.[3]

ونظرًا لهذه التحديات، يرى البعض أنْ ترتكز جهود الولايات المتحدة على توفير الخدمات الاجتماعية الملموسة، وغيرها من المنافع العامة؛ لأنها توضح بطريقة أكثر مباشرة كيف تستطيع الولايات المتحدة تحسين حياة الناس. إذ ينظر أصحاب هذه الرؤية إلى تطوير المجتمع المدني بوصفه مُنحصرًا في مجموعاتٍ صغيرةٍ نسبيًا من النخبة، تهدف أولًا إلى إرضاء حاجات المتبرعين، لا المجتمعات التي يمثلها هؤلاء الأفراد؛[4] وثانيًا لا تنعكس قيمها الليبرالية جيدًا في مناهضة أنشطة المتطرفين الأكثر انتشارًا، كالمستشفيات والمدارس وبرامج التوظيف؛ التي تُديرها جماعات مثل حماس وحزب الله. وثَمَّ رأي طرحه محللون، مثل «دينيس روس»؛ يوجب على الولايات

(1) William T. Monroe, «NDI's Positive Role Highlighted,» interview, May 13, 2006.

(2) Sharp, 2006.

(٣) إن كثيرًا من المنظمات غير الحكومية لا تستمر في العمل طويلًا، وغالبًا ما تبقى بنفس الأفراد الذين ينشئون ويفضّون، بشكل متكرّر؛ نفس المنظمات بأسماء مختلفة. أضف إلى ذلك أن عدد المنظمات غير الحكومية لا يرتبط بالضرورة بقدرتها على الفصل بين المجال الخاص والمجال الحكومي الرسمي. ولا تزال مؤشراتٌ مثل زيادة عدد وسائل الإعلام المستقلة، والالتماسات التي قُدِّمت، والتظاهرات السلمية التي جرت، والمشروعات التي أُطلقت لحماية صحة المجتمع، والمناهج التعليمية البديلة؛ كلها توحي بتطور المجتمع المدني في الشرق الأوسط. وبالنسبة لبناء الشبكات، فرغم أن عددًا من المشروعات ينطوي على أهداف صريحة أو ضمنية من مستوى واحد أو أكثر، من المستويات المذكورة أعلاه؛ لم تكشف أية محاولة منظمة لتتبع عدد الشبكات الناشئة أو جودتها. وكما هو الحال مع الترويج للديمقراطية؛ فمن الصعب تحديد معاييرَ ثابتةٍ لقياس الأداء، ولها تأثيرٌ على المجتمع المدني؛ كما أن جهود اجتذاب المنح وتقييمها لا تكافئها متابعة كافية للتقييم والمراقبة طويلة الأمد.

(4) Author's interview with Mona Yacoubian, United States Institute for Peace, June 7, 2006.

المتحدة شراكة مُصلحين مُلتزمين لتدشين «دعوة علمانية»؛ ترتبط فيها قوى الاعتدال بتحسينات ملموسة في الظروف المعيشية. وقد دُعِّم هذا المفهوم إبان الحرب الباردة، من خلال إنشاء وكالات مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» و«فيالق السلام».[١]

الدبلوماسية العلنية

شاركتْ وزيرة الخارجية «كوندوليزا رايس» في الجهد المبذول لتشجيع وزارة الخارجية الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة بأسرها لممارسة «دبلوماسية تحويلية»؛ يدمج فيها مسئولو الولايات المتحدة الدبلوماسيةَ العلنية في رسم السياسات وتنفيذها. لكنْ في داخل الحكومة تظل أهداف الدبلوماسية العلنية متنوعة، إذ يرى البعض أن الدور الأنسب لها يكمن في تقديم معلومات محايدة، في حين يرى فيها آخرون أداة دبلوماسية للتأثير في الجمهور الأجنبي. بل إن الدبلوماسية العلنية، عند النظر إليها من أكثر الزوايا إيجابية؛ من وجهة نظر كثيرين في الكونجرس، وفي مستويات أعلى من إدارة بوش؛ يَرَوْن أنها تستحق من الموارد والتخطيط الإستراتيجي أقل كثيرًا مما تستحقه الجوانب «الأصلب» من الحرب على الإرهاب، وإن كانت تستحق رغم ذلك أكثر مما يستحق الترويج للديمقراطية أو برامج المجتمع المدني.[٢]

---

(1) Author's interview with Dennis Ross, Washington Institute for Near East Policy, May 26, 2006.

(٢) صدر عدد من التقارير لتشخيص أوجه القصور في سياسات الدبلوماسية العلنية للولايات المتحدة واقتراح طرق تحسينها؛ راجع:

- U.S. Government Accountability Office, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent* Challenges, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

- Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications* , September 2004.

- Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World: Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives,* October 1, 2003.

ولأن الدبلوماسية العلنية مصمَّمة أساسًا لدعم أهداف الولايات المتحدة أو على الأقل لاستيعابها بشكلٍ أكثر موضوعية؛ فإن قدرتها على التأثير في جهود بناء الشبكات مقصورةٌ في الغالب، وبشكلٍ حصري؛ على تحسين الظروف الأساسية داخل العالم الإسلامي.[1] ولا يبعث على الدهشة أن تكون تأثيراتها في هذا الميدان متفرقة، ويصعُب قياسها. لكن من الممكن قياس معدلات حضور الخطابات التي يُلقيها مسؤولو الولايات المتحدة، وكذلك التفاعُل الجماهيري مع برامج الإذاعة والتلفاز التي ترعاها الولايات المتحدة وتوزيع الأدبيات المكتوبة؛ مثلما يمكن أيضًا قياس الاتجاهات الأيديولوجية والأمزجة والمفاهيم ومواقف المستمعين المستهدَفين (باستخدام اقتراعات واستطلاعات كتلك التي يقوم بها مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والبحث). وأصعب من ذلك كثيرًا؛ الربط الواضح بين محتوى البرامج وأية تغيرات تم قياسها في المعتقدات والأمزجة والتصورات. إضافة إلى ذلك؛ فهناك إجماع عام، بين المسؤولين في الولايات المتحدة والمحللين الخارجيين؛ على أن الدبلوماسية العلنية لا تزال تعاني من اعتبارها ذات مرتبة ثانوية في وزارة الخارجية. ناهيك عن أنها أصلًا تعاني، فيما يتعلق بالعالم الإسلامي خاصةً؛ جَرَّاءَ ضعف المهارات اللغوية والمعرفة الثقافية والتاريخية لموظفي حكومة الولايات المتحدة.

ويؤشر اختيار «كارين هيوز» لمنصب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العلنية إلى نية إدارة بوش في إعادة تنشيط الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وبعكس من شغلوا هذا المنصب من قبل؛ عُرِفت هيوز بأنها مستشار للرئيس ذو تأثير. ففي مذكرةٍ لمجلس الأمن القومي، أبريل ٢٠٠٦م؛ عُينت هيوز رئيسًا للجنة تنسيق للدبلوماسية العلنية والاتصال الإستراتيجي، وهي مجموعة رفيعة المستوى للربط بين الوكالات المختلفة، تم تشكيلها لتنفيذ الخطط الخاصة بكل

---

(١) وإن كانت هناك فرص لتطوير شبكات جديدة، حسبما تخبرنا حالة «إذاعة أوروبا الحرة».

بلد، بما في ذلك تحديد المؤثرات الدينية والثقافية الأساسية.[1] وينعكس أحد الرموز الأكثر واقعية، في طريقة التعامل الجديدة؛ في تأسيس «وحدة الرد السريع» (RRU) بمكتب الشؤون العامة بوزارة الخارجية والمحاور الإعلامية التالية في بروكسل ودبي. وقد تم تفويض الوحدة لمراقبة الإذاعات العربية ووسائل الإعلام على الإنترنت مع تقديم مقتطفات يومية، بالإضافة إلى توفير محتوى تحليلي ودليل لرد الفعل المفترض. وقد حصلت «وحدة الرد السريع»، التي بدأت العمل بعد شهور قليلة فقط من التخطيط لها؛ على رد فعل إيجابي من مسؤولين وزاريين. وعلى النقيض من إجراءات العمل المتبعة في المصالح الحكومية، لم تقدم هذه الوحدة تقاريرها المكتوبة لأي مكتب آخر بوزارة الخارجية؛ بغية الحصول على أي تصريح.

وقد عبر آخرون عن قلقهم من نقص الدعم للدبلوماسية العلنية من جانب الكونجرس والدبلوماسيين التقليديين في السلك. فلا يوجد إجماع في وزارة الخارجية حول ما إذا كان ينبغي توجيه الدبلوماسية العلنية إلى تغيير الآراء وحشد الدعم لسياساتنا، أو إلى عزل المتطرفين وتهميشهم. وهذا التردد الإستراتيجي ينتج عنه معدل أداء سياسي دون المستوى الأمثل. وقد علّق مسؤول رفيع المستوى في السلك الدبلوماسي قائلًا: «إذا كانت حرب الأفكار قضية عظيمة الأهمية؛ فلماذا هذا الأداء الركيك؟... ذلك أننا في الحكومة بحاجة لأن نجيب على السؤال التالي: ما هو الشيء المهم؟ فإذا لم تكن حرب الأفكار مهمة؛ فلنتوقف عن التظاهُر بغير ذلك، وإلا تفاقمت لدينا مشكلةُ تناقُضِ القول مع الفعل بصورةٍ ملموسة».[2]

وقد غلب البث الإذاعي والإرسال التلفازي، بالأقمار الصناعية؛ على وسائل التواصُل التي تستخدمها الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وكان التمويل المطلوب في العام المالي ٢٠٠٧م لمجلس محافظي البث (BBG)، شاملًا راديو

---

(1) Government Accountability Office, 2006.

(2) Author's interview with Alberto Fernandez, Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs, June 7, 2006.

«سوا» وشبكة تلفاز الولايات المتحدة للشرق الأوسط «الحرة»؛ هو ٦٧١,٩ مليون دولار أمريكي، فضلًا عن تمويل إضافي طارئ، وقيمته ٥٠ مليون دولار أمريكي؛ من أجل البث لإيران،(١) وهو ما يمثل في مجمله عشرة أضعاف الميزانية الإجمالية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI). وبينما أعلن أحد المحللين أن قناة «الحرة» هي «كارثة كاملة»، لعدم قدرتها على جذب المشاهدين؛(٢) نجح راديو «سوا» نجاحًا معقولًا في تكوين جمهورٍ من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في تكوين شبكة مستمعين لا يؤدي بوضوح إلى تحقيق مكاسب صافية في مجال الاعتدال العام، أو إلى صورٍ أكثر وضوحًا لبناء الشبكات. ومثالًا على السلبية التي تَسِم فضائية «الحرة»؛ أدان محلل له علاقة وثيقة بها أنه لم يظهر تقريبًا أي مسئولٍ رفيع المستوى في المقابلات المتلفزة عن الشبكة في العام المنصرم.(٣) ومن غير الواضح ما إن كان راديو «سوا» أو فضائية «الحرة» قد شكّلا أية مواقف إيجابية تجاه سياسات الولايات المتحدة. وقد أثارت الميزانيات الضخمة المخصصة للحفاظ على هذه البرامج، التي لا تبعث على الاطمئنان؛ استياء مسؤولي حكومة الولايات المتحدة، والدائرة السياسية الأعرض؛ الذين ينظرون إليها باعتبارها تكاليف فرص بديلة غير متكافئة.

ومن أجل التوفيق بين أهداف السياسة الخارجية، وبين البرامج والموارد والمسؤوليات البيروقراطية على نحو أفضل؛ قامت وزيرة الخارجية باستحداث منصب مدير المعونة الأجنبية في أوائل عام ٢٠٠٦م. و يتولى حاليًا مدير «الوكالة

---

(1) Larry Nowels, Connie Veillette, Susan B. Epstein, Foreign *Operations (House)/State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations,* Congressional Research Service report (RL33420), May 25, 2006.

(2) Author's interview with Steven Cook, Council on Foreign Relations, June 9, 2006. Mr. Cook also commented that "proper blame [for Al Hurra] is shared between the Administration for suggesting it and the Hill for agreeing to support it so generously."

(3) Author's interview with Robert Satloff, Washington Institute for Near East Policy, June 26, 2006.

الأمريكية للتنمية الدولية»، السفير «راندال توبياس»؛ هذا المنصب، الذي يعكس الحاجة إلى التنسيق بين إدارات متعددة، تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف عبر أوساط سياسية مُتباينة كيفًا، كما هو مبين في القسم الخاص بهيكل المساعدات الأجنبية بوزارة الخارجية.[١]

وسوف يتضح مع الأيام كيف أدى هذا التغيير التنظيمي إلى تحسُّن الاستخدام الاستراتيجي للموارد المحدودة، لكن ليس هناك شك في أن المكتب الجديد سوف يواجه تحديات من بعض الممارسات والمصالح البيروقراطية المتجذِّرة، ونتيجة سلطته المحدودة خارج «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» وأنشطة وزارة الخارجية، وعلى مستوى أعمق سيواجه أيضًا صعوبات سببها نقص المعايير السياسية الواضحة والثابتة، لتأهيل مُتلقِّي المعونة.[٢]

دراسة حالة: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

برغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برنامج أمريكي للتعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تُجسِّد أشهر محاولة للتحرُّر من الأساليب السائدة قبل ١١ سبتمبر؛ من خلال إنشاء برامجها على أربع دعائم موضوعاتية: السياسة، والاقتصاد، والتعليم، وتمكين المرأة. وكذلك من خلال دعم المنظمات المحلية غير الحكومية، بشكل مباشر؛ على أساسٍ أحدثَ وأكثرَ مرونة. ويبدو أن هيكل مبادرة الشراكة، التي أنشأها وزير الخارجية «كولن باول» في ديسمبر ٢٠٠٢م؛ قد صُمِّم استجابةً لنواحي النقص المحددة، والتي يعاني منها العالم العربي كما صورها «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) في «تقرير

(١) أعيد نشره في الملحق.

(2) See Larry Nowels and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance*, Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

التنمية البشرية العربية» لعام ٢٠٠٢م.[١] وباعتبار «مُبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» فرعًا جديدًا في «مكتب شؤون الشرق الأدنى» (NEA)؛ فقد صُمِّمَت لتنأى عن طريقة التعامل التقليدية بين الحكومات، والتي تنتهجها وزارة الخارجية؛ لتعتمد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية بوصفها مقاولي تنفيذ. وتوزِّع هذه المنظمات غير الحكومية الأموال، التي تتلقاها من المبادرة؛ في شكل منحٍ صغيرة على المنظمات المحلية غير الحكومية، في إطار الدعائم الأربع.[٢]

إن تبني «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» طريقة «رأس المال الـمُخَاطِر» تمنحها مرونة، وقدرة على قبول المخاطرة في دعم أجندتها؛ أكبر من الوحدات البيروقراطية الأكثر استقرارًا. ومع هذا؛ فقد تعرَّضت المنظمة للانتقاد (كما في تقرير المكتب المحاسبي الحكومي بتاريخ أغسطس ٢٠٠٥م)[٣] جراء غياب مقاييس للأداء ومعايير للتقييم. بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية، أجرت المبادرة عملية غربلة مكثفة، وتعاقدت مع الشركة الدولية لأنظمة الإدارة، التي تتمتع بخبرة العمل مع «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ لمساعدتها في وضع معايير للتقييم ومراقبة البرامج. وعند كتابة مسودة هذه الدراسة؛ كانت المعايير لاتزال في طور الإعداد. وتشمل قائمة إنجازات المبادرة عددًا من المؤشرات الخاصة بالمدخلات والمخرجات، بيد أنها تفتقر إلى ربطٍ واضحٍ بين هذه المؤشرات ونتائج الإصلاح. وعلى سبيل المثال، فعلى العكس من إرهاب الناخبين وقمع مُرشحي المعارضة في الانتخابات المصرية، اللذين يَعُدُّهما بعض محللي التحوّل إلى الديمقراطية انتكاسًا؛

(1) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations,* New York: United Nations Development Programme, 2002.

(2) The same four headings were contained in the UNDP's *Arab Human Development Report, 2002.*

(3) U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform, but Project Monitoring Needs Improvement,* GAO-05-700, August 2005.

فإن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» تورد بين إنجازاتها قصة دعمها لألفي مراقبِ انتخاباتٍ محليةٍ لتلك الانتخابات.[1]

وفي مجال بناء الشبكات؛ تعمل برامج مبادرة الشراكة على المستويات الثلاثة جميعًا، وعبر الدعائِم الأربع. فبالنسبة للدعامة السياسية؛ شملت برامج المبادرة محاولات صريحة لتشكيل شبكات لخبراء الإصلاح القانوني في «مبادرة حقوق شركاء الشرق الأوسط» وداعمي المجتمع المدني في مركز أبحاث الأردن الجديد (وهو مبادرة لتجميع مُصلحين معنيين بالسياسات الدستورية والانتخابية والإعلام والمرأة والشباب)، ومؤسسة دعم المبادرات الديمقراطية المدنية (التي تهدف إلى تأسيس شبكات للمنظمات الإقليمية والوطنية غير الحكومية)، والاتحاد المصري لدعم الديمقراطية (الذي يوفِّر تدريب القيادات والمهارات لخوض انتخابات اتحادات التجارة والطلاب ونوادي الشباب، وغير ذلك).

ومن ناحية الدعامة الاقتصادية؛ تشمل أنشطة مبادرة الشراكة، في مجال بناء الشبكات؛ رَبْط صانعي سياسات المنطقة في مجال الاستثمار بنظرائهم من الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)؛ بغية تقوية الجمعيات الزراعية المغربية، وعقد ورش عمل سياسية لموظفي الجمارك والتجارة.

أما في مجال الدعامة التعليمية؛ فتدعم مبادرة الشراكة جهود المواطنين العرب لترقية برامج التعليم المدني، التي تربط الطلاب بالمعلمين عبر المنطقة. وثمة برنامج في المغرب يجمع المديرين والمعلمين وداعمي المدارس والمجالس الاستشارية، من أجل تحسين مستوى التعليم الابتدائي وحرية الحصول عليه، وبخاصة للبنات؛ وكذلك عدد من أنشطة الشبكات التي تربط الجماعات التعليمية الأمريكية بنظيراتها في المنطقة.

---

(1) See Middle East Partnership Initiative, «Success Stories,» Web page, n.d.

وفي ميدان حقوق المرأة؛ تشمل برامج مبادرة الشراكة دعم الشبكة القانونية للنساء العربيات. وثَمَّ برنامج في مصر يهدف إلى تقوية شبكات المنظمات غير الحكومية الخاصة بالنساء، وعدد من الوِرَش التدريبية الفنية والاستشارية، لتحسين ظروف المرأة تعليميًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وعمومًا، ففضلًا عن الكونجرس؛ تمتعت مبادرة الشراكة بدعم واسع في الوسط السياسي، وذلك لدفعها حكومة الولايات المتحدة في الطريق الصحيح، برغم أنها لا تزال مُعرَّضة لعدد من الانتقادات الخاصة بقدرتها على تنفيذ الأهداف المطلوبة. وأولًا، وقبل كل شيء؛ فإن الذين يدعمون نهج مبادرة الشراكة يَرْثُون لافتقارها إلى رأس المال النقدي والسياسي، وضعفها في المعارك التي تدور بين الإدارات والوكالات من أجل السيطرة والتمويل. وثانيًا، فبينما يُذْكَر لمبادرة الشراكة أنها سدت ثغرة ظلت شاغرة بتأثير التطور التقليدي وبرامج نشر الديمقراطية، التي يديرها «مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال» و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ وهناك نقَّاد يدَّعون أن مقاولي مبادرة الشراكة يتضمنون كثيرًا من «المشتبه بهم المعتادين» بين المنظمات الأمريكية والدولية غير الحكومية. فمثلًا؛ أشار نقادها الأوائل إلى أنه، بسبب صياغة طلبات منحة مبادرة الشراكة بالإنكليزية؛ فإن معظم المنظمات المحلية غير الحكومية، الذين يفترض تقدُّمهم بتلك الطلبات؛ يُسْتَبْعَدون من التقديم. ومن ثم لجأت مبادرة الشراكة إلى صياغة الطلبات بالعربية أو الفرنسية؛ مقترحة قيام موظفيها في البلاد المستفيدة بالتعرُّف إلى الأشخاص غير التقليديين، وتشجيعهم على تقديم الطلبات، مع مساعدتهم بتحويل أوراقهم إلى عرض كامل للمنحة. وثالثًا؛ فإن أسلوب رأس المال المخاطِر يُعرِّض مُبادرة الشراكة لاتهامها بأن برامجها تعمل لغرضٍ معين، وتحركها العلاقات العامة أكثر مما تحركها النتائج. وبينما تمضي المبادرة في قبول قدر من المخاطرة بدعمها كيانات لا تعرف عنها شيئًا إلى الآن؛ فقد استحدثت إجراءات مضادة للانتهازية قبل وبعد الموافقة على طلبات المِنَح.

وقد تسببت نقاط القوة في «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» (الحيوية، والجدة، واتباع النهج المحلي، وقبول المخاطرة) في بعض المشاكل المؤسَّساتية. ولأن المبادرة هي أحدثُ الأعضاء في فريق «أجندة الحرية»، وتتجاوز أساليبَ التعاطي التقليدية، المخصصة لبلد معين؛ إلى المبادرات الإقليمية، فهي تفتقر إلى مؤيدين مُتحمسين يُدافعون عنها، وتواجه مقاومة داخل إدارات وزارة الخارجية. وتغطي أنشطة المبادرة اختصاصات لجان الاعتمادات المتعددة، وليس لها أي وضع خاص في مشروع المخصَّصات المالية، ومن ثمَّ قد تكون هدفًا سهلًا لتخفيض الميزانيات. وقد تكون هذه الأسباب هي المسؤولة عن تدني مستويات التمويل الخاصة بالمبادرة؛ إذ قل تمويل السنة المالية ٢٠٠٧م بنحو خمسة وأربعين مليون دولار عن مبلغ المائة والعشرين مليون دولار، الذى طلبته الإدارة.[١]

وفضلًا عن ذلك؛ لم تكن برامج «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» تحظى غالبًا برضا الحكومات المحلية، التي كان استياؤها يُشكل إزعاجًا لمسؤولي سفارات الولايات المتحدة وموظفيها ورؤسائهم، وكلهم بطبيعة الحال يرغبون في تجنُّب الاحتكاك مع الحكومات المضيفة. وقد اختارت مبادرة الشراكة ألا تجدِّد دعمها لبعض المشروعات،[٢] ولكن من غير الواضح أي مشروعات هي التي ستلاقي هذا المصير، أو على أي أساس: أهو عدم كفاية التمويل أم الإنجاز غير المُرضِي، أم الإصرار على أن استمرار التمويل لن يحقق مصالح الولايات المتحدة على الوجه المرغوب؟[٣]

---

(1) U.S. Department of State, «FY 2007 International Affairs (Function 150) Budget Request,» February 6, 2006.

(2) Author's interview with Tammy Wincup,MEPI Office Director, Bureau of Near Eastern Affairs, Department of state, May 24, 2006.

(3) U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform but Project Monitoring Needs Improvement,* GAO- 05-711, August 2005.

إن العجلة التي كانت مبادرة الشراكة ترجو معها التوصل إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ودعمها، كان يعوقها غالبًا الافتقار إلى القدرة التنفيذية على توفير الدعم في صورة توزيعٍ للمِنَح، أو في صورة دعمٍ تقني.[1]

وأخيرًا؛ فبينما تتطلع مبادرة الشراكة لجَنْي ثمار الارتباط المباشر بالمعتدلين، قوبلت بداياتها بردود فعلٍ سلبيةٍ من جانب الذين يعتقدون أنها قد أُطلقت دون التشاور اللازم مع الإصلاحيين المحليين أو الأحزاب الأخرى المعنية بنشر الديمقراطية أو الإصلاح الليبرالي.[2] ومنذ البداية؛ اعتمدت مبادرة الشراكة بعض الوسائل لزيادة التنسيق داخل وزارة الخارجية، وكذلك مع نظيراتها الأوروبية؛ بما فيها اللقاءات المنتظمة الخاصة ببحث السياسات والإجراءات التنفيذية. وفي ٢٠٠٤م، حاولت الولايات المتحدة ومعها شركاؤها الثماني تَبَنِّيَ طريقة متعددة الأطراف مع إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير. ورغم أن نشاطات هذه المبادرة الملموسة، خلال يونيه ٢٠٠٦م؛ لم تكن سوى لقاءَيْ قمةٍ، فقد بدت المبادرة كما لو كانت ستأخذ ببعض الانتقادات والتوصيات التي اقترحها النقاد، وهدت إليها جهود الولايات المتحدة الأوسع.

مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل المستقبل

كوَّنت آراء خبراءَ من الحكومة والجامعات ومراكز البحث، فيما يخص بناء الشبكات؛ ما يشبه الإجماع على الحاجة إلى تبني طريقة محلية، متعددة الجوانب

---

(١) كمثال على الصعوبات التي تواجه متلقي الدعم؛ راجع:

- Lindsay Wise, «Show Them the Money: Why Is an American Program Aimed at Supporting Reform in the Arab World Coming Under Attack by Its Own Beneficiaries?» *Cairo Magazine*, July 25, 2005.

(2) Tamara Cofman Wittes, «The Promise of Arab Liberalism,» *Policy Review*, July 2004; or Amy Hawthorne, «The Middle East Partnership Initiative: Questions Abound,» *Arab Reform Bulletin*, Vol. 1, No. 3, September 2003.

وغير مباشرة؛ تمكّن الولايات المتحدة من دعم قوى الاعتدال دون الوقوع فريسة للاتهامات بالتدخُّل في الشؤون الداخلية والإسلامية. ومرارًا وتكرارًا عبَّر المسؤولون والمحللون عن أملهم في استنساخ نموذج «مؤسسة آسيا»، مع تعديله بما يلائم منطقة الشرق الأوسط. وفي يوليه ٢٠٠٦م، يُوضَع هذا التصور موضع التنفيذ مع الاجتماع الأول لمجلس إدارة مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل المستقبل.

وكثمرة لمبادرة مجموعة الثماني للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، صارت مهمة المؤسسة هي دعم منظمات المجتمع المدني في جهودها لتبني الديمقراطية والحرية، في منطقة الشرق الأوسط الكبير؛[1] بمساعدات مالية وسياسية من الولايات المتحدة وحكومات أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وفي يونيه ٢٠٠٦م؛ خُصِّص أكثر من ٥٠ مليون دولار، منها ٣٥ مليونًا من الولايات المتحدة؛ تصرَّفت فيها «مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية». ورغم أن البرامج التي حفَّزتها الخمسون مليون دولار لن تؤدي إلى تحرُّكات مباشرة أو مطَّردة نحو الاعتدال؛ فإنها قد تكون دليلًا على صلاحيتها كنموذج يُحتَذى، لجذب تبرُّعاتٍ إضافيةٍ من الدول والشركات متعددة الجنسيات، والمنظَّمات الخيرية والأفراد. وقد اتبعت مؤسسة الشرق الأوسط - في مثابرةٍ منها - نهجًا غير سياسي للإصلاح؛ وذلك بمنعها أي موظف حكومي ناشط من عضوية مجلس إدارتها، ونصت في ميثاقها على أنها لن تموِّل أية أحزاب سياسية. **وللمؤسسة ثلاثة أهداف رئيسية:**

١- خلق آليات محلية لتحقيق الالتزام الذي اشتملت عليه كثير من البيانات الأخيرة بشأن الإصلاح والديمقراطية.

٢- تعبئة الموارد، من داخل المنطقة وخارجها؛ لدعم المبادرات المحلية الخاصة بالإصلاح والديمقراطية بدعمٍ دولي.

٣- تجميع المبادرات العاملة، والداعية للديمقراطية؛ في عملية تربط الحركات الوطنية والإقليمية والدولية معًا لنشر الديمقراطية.

---

(1) BMENA Foundation for the Future, «Mission and Mandate,» Web page, n.d.

وفضلًا عن ذلك، فإن المؤسسة تُركِّز صراحةً وحصرًا على بناء القدرة المحلية وتعزيزها، وتنُصُّ مبادئ ميثاقها على الالتزام بـ«توفير المساعدة المالية والفنية للمنظمات المحلية غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات المهنية، واستحداث برامج وأنشطة تُساهِم في تعزيز الحريات والديمقراطية بالمنطقة».(١) وفي الواقع، فإنه إذا كانت المؤسسة قادرة على تنفيذ هذه الرؤية، فسوف تمثِّل خروجًا هامًا على طرق الولايات المتحدة التقليدية، التي كانت تسعى للحصول على موافقة الحكومات المحلية وتعتمد بقوة على حكومة الولايات المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ في تنفيذ البرامج.

وإذا كان من المبكر جدًا الحكم على فرص نجاح مؤسسة الشرق الأوسط الكبير، فمن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة تتحرك نحو انتهاج طريقة غير حكومية مُتعددةِ الأطراف؛ لتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي دعم حكومة الولايات المتحدة لهذه الطريقة ما يشير إلى أن هناك درجات مُبشِّرة من التعلمُّ والتكيُّف قد تحققت على مدى السنوات الخمس الماضية.

خلاصات

إذا نظرنا إلى السنوات الخمس الماضية، سنرى أن الولايات المتحدة قد واجهت طائفة من التحديات في بناء إستراتيجية لدعم الديمقراطية والحرية، في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كله؛ وكثير من هذه التحديات يرجع إلى عوامل قومية ومحلية وعالمية لا تخضع لسلطان حكومة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فحتى بالنسبة للجوانب التي تستطيع الولايات المتحدة التأثير فيها؛ تظل هناك فجوات بين كل من القيادة الاستراتيجية والقدرة التنفيذية. وحتى الآن لم نشهد إجماعًا على الحلفاء الحقيقيين والمحتملين في حرب الأفكار، وهو ما يَصْدُق

---

(1) BMENA Foundation for the Future, «Mission and Mandate.”

بشكل أوضح على الممارسات التي ينبغي اتباعها أو تجنُّبها عند دعمهم. وبدلًا من ذلك؛ فمعظم جهود الولايات المتحدة تَتَّبع - فيما يبدو حتى الآن - إجراءات تنفيذية بيروقراطية ومستويات برنامجية تقليدية، مع تعديلات تتعلق بمدى الجهود المبذولة أكثر مما تتعلق بنوعها.

وإلى جانب هذا، فإن مستويات تمويل الجانب «الناعم» من الحرب على الإرهاب مستمرة في الانخفاض، في حين تستمر مستويات التمويل المطلوبة للشئون العسكرية، وغيرها من جوانب «القوة الخشنة»؛ في الازدياد. فمثلًا؛ نجد أن طلبات التمويل في السنة المالية ٢٠٠٧م تتضمن انخفاضًا في تمويل «مؤسسة آسيا» بنسبة ٥,٢٧٪ (١٠ ملايين دولار)، وطلبًا محددًا بثمانين مليون دولار للصندوق الوطني للديمقراطية؛ وهو ما يعكس الفجوة بين موقف حكومة الولايات المتحدة الإعلامي في مضمار بناء الشبكات، وبين أولوياتها السياسية الحقيقية.[1]

(1) Nowels et al., 2006.

الفصل الخامس

خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي

تحديد الجمهور أو المشاركين الأساسيين

ثمة جانب شديد الحساسية في مسعى الولايات المتحدة لبناء الشبكات، كما في سياستها العامة الواسعة واتصالاتها الإستراتيجية؛ ويتمثّل في تحديد الجمهور والمشاركين الرئيسيين. إذ تمثّل صعوبات التمييز بين الحلفاء المحتملين والخصوم مشكلةً ضخمةً للحكومات والمنظمات الغربية، التي تسعى لدعم المسلمين المعتدلين. وقد شرعت أبحاث مؤسسة راند متمثلةً في كتاب شيريل بينارد: «الإسلام الديمقراطي المدني»، وكتاب أنجيل راباسا وآخرين: «العالم الإسلامي بعد ١١/٩»؛ في إرساء الإطار الخاص لتعريف الميول الأيديولوجية في العالم الإسلامي،[1] وهذا أمرٌ ضروري لمعرفة القطاعات الأكثر فعالية في التعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها في مجال الترويج للديمقراطية والاستقرار، لمواجهة تأثير جماعات العنف والتطرف.

---

(1) Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam*, Santa Monica: Calif.: RAND Corporation, MR-1716-CMEPP, 2003; and Angel M. Rabasa, Cheryl Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The Muslim World After 9/11*, Santa Monica, Calif.: The RAND Corporation, MG-246-AF, 2004.

المصدر الأول نُشِرَت ترجمته تحت عنوان: الإسلام الديمقراطي المدني، شيريل بينارد، ٢٠١٣م؛ تنوير للنشر والإعلام.

ويختلف المسلمون حول العالم بشكل جذري ليس في آرائهم الدينية فحسب، بل في اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية أيضًا، بما في ذلك تصوراتهم عن الحكومة، وكذا آراؤهم حول أولوية تطبيق الشريعة في مقابل الاستعانة بالمصادر التشريعية الأخرى، وآراؤهم حول حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأقليات الدينية؛ وما إذا كانوا يجوِّزون ويؤيدون ويسوِّغون العنف المستخدم في تنفيذ المطالب السياسية أو الدينية. وقد استعنّا بهذه القضايا بوصفها «قضايا بارزة»؛ يسمح موقف الأفراد والجماعات منها بتصنيف أدق لهم، من حيث قربهم من الديمقراطية والتعددية.

سمات المسلمين المعتدلين

وانطلاقًا من أهداف هذه الدراسة؛ نُعرِّف المسلمين المعتدلين بأنهم الذين يؤمنون بالأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية، وتشمل دعم الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترَف بها دوليًا (بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة)، واحترام التنوع، وقبول المصادر غير الطائفية للتشريع، ورفض الإرهاب أو أي شكل آخر للعنف غير المشروع.

- أولًا: الديمقراطية:

إن الالتزام بالديمقراطية، وفق التقاليد الليبرالية الغربية؛ والاتفاق على أن اكتساب الشرعية السياسية لا طريق له سوى إرادة الشعب، المعبَّر عنها من خلال انتخابات ديمقراطية حرة؛ يمثِّل قضية أساسية في مجال تعريف المسلمين المعتدلين. ويتمسَّك بعض المسلمين بالرأي الغربي القائل بأن القيم الديمقراطية قيم عالمية غير مُرتبطة بأية سياقات ثقافية أو دينية، في حين يتمسك معتدلون مسلمون آخرون بأن الديمقراطية في العالم الإسلامي ينبغي أن تنبني على التقاليد والنصوص الإسلامية. ومن ثم يعملون على ربط هذه النصوص بسياقات معينة، بشكل يدعم القيم الديمقراطية. ويجتهدون في البحث عن مصادر قرآنية للديمقراطية؛ كما هو الحال

في أمر القرآن للمسلمين باتباع الشورى لتسيير أمورهم. والمهم في كلتا الحالين هو النتائج؛ فسواء كانت الديمقراطية فلسفة سياسية نابعة من مصدر غربي أم قرآني، فالعبرة هي بوجوب دعم التعدُّدية وحقوق الإنسان، المعترَف بها عالميًا؛ دعمًا مُطلقًا لا يشوبه تردد.

إن دعم الديمقراطية يعني ضمنًا معارضة مفهوم الدولة الإسلامية، وبخاصة الدولة التي تتم ممارسة السلطة السياسية فيها بواسطة نخبة من رجال الدين عيَّنوا أنفسهم بأنفسهم؛ كما هو الحال في إيران. ويتمسّك المسلمون المعتدلون بأنه لا يمكن لأحد الحديث باسم الله، وأن الإجماع الحُرّ الذي يعبر عنه الرأي العام هو بالأحرى ما يحدِّد إرادة الله في كل حالة. وفي المذهب الشيعي الإثني عشري، هناك تقليد قديم من السلبية؛ وهو تقليد ديني شيعي يتوجس من السلطة السياسية، ويعتبرها مُفتقرة إلى الرضا الإلهي في غيبة الإمام. وهذا التقليد قد أفسدته الأفكار اللاهوتية الخمينية في إيران وغيرها من الدول، التي يمتد إليها تأثير النظام الإيراني. إلا أن هذا الرأي لازال موجودًا وكامنًا في العراق، ومناطق أخرى؛ كأساس محتمل للتطور الديمقراطي.[1]

- ثانيًا: قبول مصادر تشريعية غير طائفية:

إن الخط الفاصل بين المسلمين المعتدلين والإسلاميين الأصوليين، في بلاد تُظلها أنظمة شرعية قوامها المنظومة الغربية (وهي أغلب دول العالم الإسلامي)؛ هو

---

(1) See Chapter 11, "The Modernity of Theocracy," in Juan Cole, *Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shi' ite Islam*, London and New York: I.B. Tauris, 2002. For the challenges of democracy promotion in the Middle East, see Thomas Carothers and Marina S. Ottaway, *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005; and Thomas Carothers, Marina S. Ottaway, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg, *Democratic Mirage in the Middle East*, Carnegie Policy Brief No. 20, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002.

في إجابة هذا السؤال: «هل لا بُد من تطبيق الشريعة؟». إن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتسق مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، المعترَف بها عالميًا؛ لأن الرجال والنساء، والمؤمنين والكافرين، حسبما أشار المثقف الليبرالي السوداني «عبدالله النعيم»؛ لا تتساوى حقوقهم في ظل الشريعة. وعلاوة على ذلك، فنظرًا لتعدد الآراء في الفقه الإسلامي؛ فإن تطبيق مبادئ الشريعة يعني فرض الإرادة السياسية للحاكم بإيثار رأيه على غيره، ومن ثَمَّ حرمان المؤمنين، وغيرهم؛ من حرية الاختيار.[1]

- ثالثًا: احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية:

يتميز المعتدلون بإكرامهم للمتمركزات حول الأنثى (النسويات) وانفتاحهم، وقبولهم التعددية وحوار الأديان. فهم يرون مثلًا إن أحكام القرآن التمييزية في القرآن والسنة، فيما يتعلق بوضع النساء في المجتمع والأسرة (كما هو الحال في توريث البنت نصف ما يرثه الابن)؛ لابد من إعادة تفسيرها بناء على تغيُّر الظروف عما كان سائدًا في عهد الرسول محمد (ﷺ). ويدافع المعتدلون أيضًا عن حق النساء في التعليم والرعاية الصحية، وكذا حقِّهن في المشاركة الكاملة في العملية السياسية، بما في ذلك حق شغل المناصب السياسية الرفيعة. وبالمثل؛ ينادي المعتدلون بالمواطنة الكاملة والحقوق القانونية المتساوية لغير المسلمين.

- رابعًا: معارضة الإرهاب والعنف غير المشروع:

للمسلمين المعتدلين، مَثَلُهم في ذلك مَثَلُ أتباع التقاليد الدينية الأخرى؛ تصوّرهم للحرب العادلة؛ فطبقًا لـ«منصور إسكوديرو»، رئيس الاتحاد الإسباني للمنظمات الدينية الإسلامية (FEERI)؛ فإنه من الخطأ الزعم بأن الإسلام ليس

(1) Abdullahi An-Naim, «Public Forum on Human Rights, Religion & Secularism,» notes by Siew Foong on speech delivered by Abdullahi An-Naim, National Evangelical Christian Fellowship Malaysia, January 18, 2003.

له موقف في مسألة العنف. فمن المهم تحديد المبادئ الأخلاقية التي تُنظِّم العنف: ما هي أنواع العنف المشروعة؟ وما هي غير المشروعة؟ إن الكيفية والصورة اللتين يتخذهما العنف ذواتا أهمية شديدة في تحديد مدى مشروعيته. إن العنف ضد المدنيين والعمليات الانتحارية، أي الإرهاب؛ هو أمر غير مشروع.[١] إلا أن استعمال العنف في الدفاع عن المسلمين ضد المعتدين هو أمرٌ مشروع. وينبغي أن يَحترِم العنفُ المشروع الحدودَ المعيارية؛ مثل استعمال أقل درجات القوة، واحترام حياة غير المحاربين، وتجنُّب استخدام الكمائن الغادرة والاغتيالات.[٢]

تطبيق المعايير

مما سبق يتبين أنه لا يكفي أن تعلن جماعة أنها «ديمقراطية»، بمعنى إيثار الانتخابات بوصفها وسيلة لتشكيل الحكومة؛ كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين الحالية. فمن المهم كذلك احترام حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الدين (وحرية عدم التديُّن أيضًا)؛ وهو ما سميناه في كتاب «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر»: البنية التحتية لعمليات الديمقراطية السياسية.[٣] وعلى هذا؛ فلأجل تحديد ما إذا كانت جماعة أو حركة ما تتحقق فيها صفة الاعتدال، ثمة حاجة إلى معرفة رؤيتها للعالم، وهو ما يمكننا تحصيله من خلال إجاباتها على الأسئلة التالية:

- هل الجماعة (أو الفرد) تدعم العنف أو ترضاه؟ وإذا لم تكن تدعمه أو ترضاه الآن؛ فهل فعلت ذلك فيما مضى؟

(1) Author's discussion with Mansur Escudero, Spain, August 2005.

(2) Patricia Martinez, «Deconstructing Jihad: Southeast Asian Contexts,» in Kumar Ramakrishna and See Seng Tan, eds., *After Bali: The Threat of Terrorism in Southeast Asia,* Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, 2003; and Youssef Aboul-Enein and Sherifa Zuhur, *Islamic Rulings on Warfare,* Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, October 2004.

(3) Rabasa et al., 2004, p. 6.

- هل تدعم الديمقراطية؟ وإذا كانت كذلك؛ فهل تفهم الديمقراطية فهمًا واسعًا يشمل الحقوق الفردية؟
- هل تدعم حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا؟
- هل تستثني أي شيء (كحرية الدين مثلًا)؟
- هل تؤمن أن تغيير الدين حق شخصي؟
- هل تؤمن بواجب الدولة في فرض أحكام الشريعة في قانون العقوبات؟
- هل تؤمن بأنه على الدولة فرض تطبيق الشريعة في التشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجوب توافُر خيارات أخرى، لا تستند للشريعة؛ لأولئك الذين يؤثرون القوانين المدنية في ظل نظام تشريعي علماني؟
- هل تؤمن بوجوب تمتع أفراد الأقليات الدينية بذات حقوق المسلمين؟
- هل تؤمن بإمكانية تولي أحد المنتسبين للأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟
- هل تؤمن بحق أفراد الأقليات الدينية في إنشاء وإدارة مؤسسات دينية خاصة (كالكنائس والمعابد) في دول ذات أغلبية مسلمة؟
- هل تقبل نظامًا تشريعيًا قائمًا على مبادئ قانونية غير طائفية؟

وبعيدًا عن الأيديولوجية؛ من الضروري أيضًا طرح بعض الأسئلة عن علاقات هذه الجماعات باللاعبين السياسيين الآخرين، ونتائج هذه العلاقات وآثارها. فعلى سبيل المثال: هل يتحالفون في جبهات سياسية مع الجماعات الراديكالية؟ وهل يتلقَّوْن معونات مالية أو دعمًا من التنظيمات الراديكالية؟

شركاء مُحتمَلون

بوجهٍ عام، يبدو أن هناك ثلاثة قطاعات عريضة داخل النطاق الأيديولوجي بالعالم الإسلامي، حيث يمكن للولايات المتحدة والغرب العثور على شركاء في

جهود محاربة التطرُّف الإسلامي؛ تتمثل في: العلمانيين، والمسلمين الليبراليين، والمعتدلين التقليديين بمن فيهم الصوفية.

- **أولًا؛ العلمانيون:**

كانت العلمانية، في صيغها المختلفة؛ هي التصور السائد لعلاقة الدولة بالدين بين النخب السياسية خلال السنوات التكوينية لمعظم الدول الإسلامية الحديثة. ومع هذا، فقد فقدت العلمانية مكانتها باطراد في السنوات الأخيرة؛ جزئيًا بسبب الصحوة الإسلامية في العقود الثلاثة الأخيرة، عبر أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي؛ وجزئيًا لأنها، وبخاصة في العالم العربي؛ قد تم الربط ليس بينها وبين النماذج الغربية للديمقراطية الليبرالية، بل بينها وبين الأنظمة السياسية الشمولية الفاشلة. وعلى هذا، فمن المهم، في تعزيز البدائل العلمانية للاتجاه الإسلامي؛ تمييز الأطياف عن بعضها البعض. إذ تنقسم العلمانية في العالم الإسلامي إلى ثلاثة أنواع: العلمانية الليبرالية، والعلمانية «المناهضة للكهنوت»، والعلمانية الاستبدادية.

فأما **العلمانيون الليبراليون**؛ فيدعمون القوانين والمؤسسات العلمانية داخل مجتمع ديمقراطي، ويعتنقون قيمًا ليبرالية أو ديمقراطية- اجتماعية تُشكِّل أساس «دينٍ مدني» غربي الطراز، ويؤمنون بالفصلِ بين المجالين السياسي والديني، لكنهم لا يُعادون الدين نفسه أو مظاهره العامة. وقيم العلمانيين الليبراليين أقرب في توجهها إلى القيم السياسية الغربية؛ بَيْدَ أن هذه المجموعة أقلية محدودة في العالم الإسلامي. ورغم هذا؛ فإن دراسة حالة العلمانيين المسلمين تطلعنا على أنهم، بعكس ما يُظَنّ بوجه عام؛ ليسوا ظاهرة جديدة أو طيفًا يمكن الاستهانة به في العالم الإسلامي (راجع الفصل التاسع).

وهناك مدرسة أخرى للعلمانية؛ أقرب إلى الرؤية الكمالية وتراث **اللائكية الفرنسية**. ولعدم وجود مصطلح أفضل؛ سنُشير إلى تلك الطائفة بوصفها «**مُعادية للكهنوت**» (رغم أنه لا يوجد كهنوت عند المسلمين السُنة). وفي هذا التراث، الذي لازال مُسيطرًا في تركيا رغم ضعفه؛ نجد الدولة عدوانية في علمانيتها، فإظهار الهوية

الدينية في المدارس أو شتى المحافل الرسمية ممنوع. والمعارك بسبب الحجاب، في بلاد كفرنسا وتونس وتركيا وسنغافورة؛ هي تجليات للصراع بين الدولة اللائكية ومظاهر التدين الواضحة.

أما الفئة الثالثة فهي **العلمانية الاستبدادية**، وتشمل: البعثيين والناصريين والشيوعيين الجدد، وغيرهم من أتباع المذاهب الاستبدادية المختلفة. ورغم أن رؤوس العلمانية التسلُّطية معادون للإسلام نظريًا؛ إلا أنهم يعملون أحيانًا على استغلال وتوظيف الرموز والموضوعات الدينية لجني مكاسب سياسية، كما فعل صدام حسين إبان أعوامه الأخيرة في الحكم. كذا اشتهر عنهم التعاون مع الإسلاميين ضد المصلحين الديمقراطيين. ومن الجليّ أن هذه الفئة لا تصلح كشريك للولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية.

- ثانيًا؛ المسلمون الليبراليون:

يختلف المسلمون الليبراليون، عن العلمانيين؛ في أن أيديولوجيتهم السياسية لها أساس ديني، يشبه ما عند الديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين؛ إلا أنهم يتبنون برنامجًا مُتسقًا مع أفكار الديمقراطية والتعددية الأوروبية. وينتمي المسلمون الليبراليون لخلفيات إسلامية متنوعة؛ فقد يكونون حداثيين يحاولون خلق انسجام بين قيم الإسلام الجوهرية وبين العالم الحديث، أو منتمين لخلفية تقليدية، كما في حالة الناشط الليبرالي المسلم، الإندونيسي الجنسية؛ «أوليل أبشار عبدالله»، وشبكته الليبرالية الإسلامية.

ويجمع بين المسلمين الليبراليين الاعتقاد بأن القيم الإسلامية مُتَّسقة مع الديمقراطية والتعدُّدية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، كما يتضح من تعريف الإسلام الليبرالي لنفسه في الفقرة التالية:

> **يُجسِّد مسمى «الإسلام الليبرالي» مبادئنا الأساسية. ذلك أن الإسلام يؤكد «الحريات الخاصة» (طبقًا لمذهب المعتزلة في «الحرية**

الإنسانية») وتحرير البنية الاجتماعية-السياسية من السيطرة القهرية الفاسدة. ولصفة «الليبرالي» معنيان: «الحرية» و«التحرير». والمرجوّ ملاحظة أننا لا نؤمن بالإسلام مُجرَّدًا، أي الإسلام دون أي توصيف توضيحي زائد؛ كما ينادي بعض الناس. إذ الإسلام مستحيل دون صفةٍ مُبيّنة. لقد ظل الإسلام يُفَسَّر في الواقع بطرق تتغير حسب حاجة المفسِّر. ونحن نؤثر لونًا بعينه من التفسير، ومن ثم نؤثر أن يكون لإسلامنا صفة هي: «الليبرالي».[1]

ويعادي المسلمون الليبراليون مفهوم «الدولة الإسلامية». وكما أشار الحداثي الأندونيسي، رئيس المنظمة المؤسسة السابق؛ «أحمد سيافي معارف»، فإنه لا توجد آية قرآنية واحدة تتعلق بتنظيم الدولة.[2]

ويجد المسلمون الليبراليون جذور الديمقراطية الإسلامية في مفهوم «الشورى» القرآني، الذي يحدوهم للإيمان بنظام سياسي يقوم على المساواة. وطبقًا لهذا الرأي؛ لا بد أن تكون الحكومة الإسلامية حكومة ديمقراطية، ولا يجوز أن تكون وراثية، وإلا عُدَّت انحرافًا خطيرًا عن التعاليم الإسلامية، بحسب «سيافي معارف». وبهذا المعنى؛ فالحكومة السعودية ليست إسلامية، برغم أن دستورها هو القرآن.[3]

وهناك ملمح ثابت في فكر الحداثيين الليبراليين من المسلمين، وهو أن «الشريعة» نتاج الظروف التاريخية للعصر الذي ظهرت فيه، وأن بعض عناصرها، كالعقوبات البدنية مثلًا؛ لم تعد تصلح لعصرنا، ومن ثم لا بُد من تحديثها. وفي كتابه «الإسلام والحريّة: سوء الفهم التاريخي»؛ يقول المفكر الحداثي التونسي المعروف «محمد شرفي»: إن الشريعة الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي قد نشأت في ظل

(1) Liberal Islam Network, «About Liberal Islam Network,» Web page, n.d.

(2) Author's interview with Ahmad Syafii Maarif, Jakarta, June 2002.

(3) Author's interview with Ahmad Syafii Maarif, Jakarta, May 2002.

تحالف رجال الدين ورجال السياسة.[1] ورغم أن الشريعة أُسبغ عليها ثوب الدين؛ فقد كانت تُصاغ لتلائم حاجات الحكام السياسية. وفي ذلك الوقت كانت نظرية الدولة قائمة على التسلُّط، ولم يكن النساء يتمتعن بالمساواة في ظل القانون، وكان النظام التشريعي يتضمن عقوبات بدنية. لقد كانت تلك هي الأوضاع في كل مكان آخر، كما يقول شرفي؛ بيد أن «الآخرين قد تطوروا، أما نحن فلا».[2]

- **ثالثًا: التقليديون المعتدلون والصوفية:**

قد يكون التقليديون والصوفية هم الأغلبية الأكبر حجمًا بين المسلمين. وهم غالبًا، وليسوا دائمًا؛ مسلمون محافظون، يعتنقون ما ورثوا من اعتقادات وتقاليد عبر القرون؛ ألف وأربعمائة سنة من التقاليد والروحانية الإسلامية المعادية للأصولية، كما يقول «عبدالرحمن وحيد».[3] وتشمل هذه التقاليد تبجيل الأولياء (والصلاة عند قبورهم) وكثيرًا من الممارسات التي يحرّمها الوهابيون. وهم يفسرون النصوص الدينية استنادًا إلى تعاليم المذاهب الفقهية، التي ظهرت في القرون الأولى للإسلام؛ ولا يحاولون تفسير القرآن والأحاديث مباشرة دون وسيط، كما يصنع السلفيون والحداثيون. وكثير من التقليديين يدمجون بعض العناصر الصوفية في ممارستهم للإسلام؛ ألا وهي التقاليد الروحانية الإسلامية، التي تؤكِّد على الدافع الذاتي والخبرة الشخصية في العلاقة مع الله.

ومما له صلة وثيقة بهذه الدراسة، كون السلفيين والوهابيين خصومًا أَلِدّاءَ للتقليديين والصوفية؛ فمتى وصلت الحركات الأصولية الإسلامية إلى الحكم،

(1) Mohammed Charfi, *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding*, trans. Patrick Camiller, New York: Zed Books, 2005.

(2) Mohammed Charfi, conference, Hudson Institute, Washington, D.C., October 18, 2005.

(3) Abdurrahman Wahid, «Right Islam vs. Wrong Islam,» *The Wall Street Journal*, December 30, 2005.

سعت لقمع ممارسات التقليديين والمتصوّفة؛ كما تم عند تدمير الآثار الإسلامية القديمة في السعودية. وبسبب ما يُنزله بهم السلفيون والوهابيون من اضطهاد؛ كان التقليديون والمتصوفة حلفاء طبيعيين للغرب إلى المدى الذي قد يخلق بينهما أرضية مشتركة.

ومن المهم، خلال استكشافنا إمكانية الشراكة بيننا وبين التقليديين والصوّفية؛ أن نضع في اعتبارنا التنوع الواسع لهذا القطاع. ففي بلادٍ كالبوسنة وسوريا وإيران وكازاخستان وأندونيسيا؛ نجد أن ممارسة الإسلام بوجهٍ عام متأثرة بالتصوف في المجتمع المحلي، لهذا يُشكل ظاهرة واسعة الانتشار. وفي بلاد أخرى كألبانيا والمغرب وتركيا والهند وماليزيا؛ فإن التصوّف يأخذ شكلًا مُنظّمًا مُنضبطًا.[١] وبرغم أن المتصوّفة، في بعض الحالات؛ قد كشفوا عن ميول ثورية ودعموا الجماعات المسلحة،[٢] فإن الجماعات الصوفية تقع، إلى حد كبير؛ في الجانب المعتدِل من هذا التقسيم. لكن بعض الحركات الصوفية معتدلة عسكريًا؛ فمثلًا نجد أن جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش) بلبنان تركز على الاعتدال والتسامح، وتُعارِض ممارسة النشاط السياسي واستخدام العنف.

ويدعم الزعيم الديني التركي «فتح الله گولِن» نوعًا من الإسلام الصوفي الحداثي المعتدل، ويعارض فرض الدولة للشريعة؛ مُشيرًا إلى أن معظم الأحكام الفقهية تتعلق بحياة الإنسان الشخصية، وأن القليل منها فقط يَمَس شؤون الحكم. وهو يؤمن بأنه لا يجوز للدولة فرض الشريعة فرضًا، فالدين أمر شخصي، ولا يصح فرض أحكام دينٍ بعينه على السكانِ جميعًا. ويروج گولن لأفكار التسامُح والحوار مع المسيحيين واليهود؛ فقد التقى مرتين بالبطريرك «برتولوميوس»، رئيس البطريركية

(1) Communication from Stephen Schwartz, July 25, 2006.

(٢) يشير «شمويل بار»، على سبيل المثال؛ إلى أن الإخوان المسلمين في مصر وسوريا كانوا صوفيين إلى حد كبير.
- Author's discussion with Shmuel Bar, Washington, D.C., April 14, 2005.

الأرثوذكسية اليونانية المسكونية في إسطنبول؛ وزار بابا روما في ١٩٩٨م، وتلقى زيارة من الحاخام الأكبر في إسرائيل.

ويؤكد گولن على توافق الإسلام مع الديمقراطية، ويدعم الرأي بأن الحكم الجمهوري يتسق كثيرًا مع المفاهيم الإسلامية الأولى للشورى. كما نجده يعترض على أي نظامٍ تسلُّطي يفرض سيطرته المطلقة على عالم التصورات، وينتقد بشدةٍ نظامي الحكم في إيران والسعودية. ويرى أن تفسير الأتراك للإسلام، وتجربتهم فيه؛ تختلف عن نظيريهما لدى الآخرين، ولا سيما العرب. فهو يكتب عن «إسلام أناضولي» يقوم على التسامُح، ويرفُض القيود المتعنتة والتعصب.[١]

هل ينبغي إشراك الإسلاميين؟

في الأوساط الأكاديمية والسياسية، بالولايات المتحدة وأوروبا؛ يدور نقاش ضخم حول ما إذا كان ينبغي إشراك الإسلاميين أم لا. ولكن قبل استعراض آراء طَرَفَيْ النقاش، نحتاج أولًا إلى تعريف مصطلح «الإسلاميين». وأول التعريفات أنهم ببساطة مسلمون أصحاب أهداف سياسية.[٢] وهو تعريف واسع لا يصلُح للتفسير، إذ يشمل كل مسلم ينخرط في العملية السياسية في العالم الإسلامي. وثمة تعريف أضيق وأصلح؛ يُحدِّد الإسلاميين بأنهم الذين يرفضون فصل السلطة الدينية

---

(1) Bulent Aras and Omer Caha, «Fethullah Gulen and His Liberal 'Turkish Islam' Movement,» *MERIA Journal*, Vol. 4, No. 4, December.

يُنظر إلى گولن بعين الشكّ من قِبل العلمانيين الأتراك، الذين يعتقدون أنه قد يكون هادفًا إلى التقليل من قيمة الفصل الصارم بين الدين والدولة في ظل دستور تركيا الكمالي.

(2) Saad Eddin Ibrahim, presentation at Center for the Study of Islam and Democracy (CSID) Conference, Washington, D.C., April 22, 2005. Graham Fuller defines political Islam as the belief that the Quran and the *hadith* (the traditions of the Prophet Muhammad) have something important to say about how society and governance should be ordered. Graham Fuller, "The Future of Political Islam," *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 2, March/April 2002.

عن السلطة السياسية. ذلك أن الإسلاميين يَسْعَوْن إلى إنشاء دولة إسلامية، أو على الأقل الاعتراف بالشريعة مصدرًا للتقنين.[١]

وتقوم حجة إشراك الإسلاميين على ثلاثة أسباب: الأول أن الإسلاميين يمثلون البديل الوحيد، صاحب الجماهيرية الواسعة؛ للأنظمة التسلُّطية في العالم الإسلامي (وبخاصة في العالم العربي). والثاني أن الجماعات الإسلامية مثل «الإخوان المسلمون» في مصر قد تحولوا إلى دعم الديمُقرطية التعدُّدية وحقوق المرأة... إلخ.[٢] والثالث أن الإسلاميين هم الأقدر على إقناع الإرهابيين المحتمَلين، بنبذ العنف؛ من رجال الدين الاعتياديين.[٣]

وطبقًا لـ«عمرو حمزاوي»؛ صار هناك تلاقٍ بين الليبراليين ذوي الميول اليسارية والإسلاميين المعتدلين، في بلاد كمصر؛ حول قواعد الديمقراطية والحكومة الصالحة ومقاومة الفساد. ويضيف حمزاوي أن جماعة «الإخوان المسلمون» بمصر قد أعادت النظر في مفاهيمها عن السياسة والمجتمع منذ ١٩٩٠م. ويشمل تطورهم التراجُع عن هدف إقامة دولة إسلامية، والتحول من تصوراتهم المحافظة عن المجتمع إلى تصورات أقل مُحافَظة؛ كما هو الحال في رؤيتهم العصرية لحقوق المرأة. ومع ذلك يُقِرُّ حمزاوي بأنه ثمة قضايا فكرية لا تزال أقل تقدُّمية لدى الإخوان. إن المسلمين المعتدلين غير ليبراليين، ويتمسَّكون بأفكار مُحافِظة. ومع هذا يُعْتَقَد أن فرصة الولايات المتحدة للوصول إلى المسلمين المعتدلين لازالت سانحة، وأن شراكتها تستطيع أن تؤثر فيهم.[٤]

---

(1) This definition is given in Sue-Ann Lee, "Managing the Challenges of Radical Islam: Strategies to Win the Hearts and Minds of the Muslim World," seminar paper, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 1, 2003.

(2) Ibrahim, 2005.

(٣) طُرِحَت هذه الحجة، على نحو لا مواربة فيه؛ على أحد مؤلفي هذا الكتاب، من قِبَلِ ممثلٍ لإحدى وزارات الخارجية الأوروبية.

(4) Amr Hamzawy, presentation, CSID, Washington, D.C., May 19, 2005.

وقد اشترك «مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID)، الذي تموله الولايات المتحدة ومقره واشنطن؛ في ذلك النهج. إذ يهدف المركز إلى تجميع الدارسين والنشطاء، لدعم الديمقراطية في العالم الإسلامي. ويتكون أعضاء المركز من العلمانيين والإسلاميين المعتدلين، الذين يؤمنون بالديمقراطية وينبذون العنف. وقد أشرك المركز هذه المجموعات في مُناقشات حول الديمقراطية وطرق استنباتها في بلادهم، ومناطق الاتفاق والاختلاف بينهم، وما إذا كان باستطاعتهم العمل سويًا في القضايا التي يتفقون بشأنها.[1]

وتميل بعض الحكومات الأوروبية إلى الاعتراف بالإسلاميين، ودفعهم إلى التغيير؛ رغم أن سبب ذلك يبدو، في بعض الأحيان؛ عجزًا عن التفرقة بين الإسلاميين والمسلمين الليبراليين، أكثر من كونه تعبيرًا عن سياسة واعية. فعلى سبيل المثال، يرأس مجموعةٌ من الإسلاميين «المجلسَ الإسلامي البريطاني» (وهو المجلس الإسلامي الرئيسي الذي تعترف به الحكومة). وفي إسبانيا نجد أن زعماء «اتحاد الجمعيات الإسلامية الإسباني» (UCIDE)، وهو أحد الاتحادين اللذين يكوِّنان اللجنة الإسلامية المعترَف بها من الحكومة الإسبانية؛ لهم علاقات وثيقة بالإخوان المسلمين في سوريا. وفي فرنسا؛ سيطر الراديكاليون على منظمةٍ جديدةٍ تحظى برعاية الحكومة، وهي «المجلس الفرنسي للدين الإسلامي»؛ وذلك عقب انتخابات تمت، أبريل ٢٠٠٣م؛ في مساجد يُسيطر عليها الراديكاليون.

ومثل الحجج التي تدعو إلى إشراك الإسلاميين، فإن الحجج التي ترفض ذلك ثلاث أيضًا: أولها أننا لا نعرف هل انحياز الإسلاميين للديمقراطية، وخطابهم الأكثر اعتدالًا، إلى حد ما؛ أهو تحول استراتيجي أم تكتيكي، أم إنهم لم يعودوا إسلاميين بالفعل، بمعنى أنهم قبلوا الفصل بين الدين والدولة. أم إنهم ببساطة يخفون أحد أهدافهم (إنشاء الدولة الإسلامية)، ويُصدِّرون رؤية أدعى إلى التعاطُف وأقل إثارة

(1) Author's discussion with CSID president Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 19, 2005.

للخلاف. ذلك أنه دون حدوث تغيُّر جذري وواضح في رؤيتهم، فما الذي يضمن لنا أنهم متى وصلوا إلى الحكم فلن يرتدوا إلى مسار أكثر راديكالية؟ وإيران نموذج يدعو إلى الحذر.

الحجة الثانية هي أن الإسلاميين حتى لو كانوا أكثر تأثيرًا، على المدى القريب؛ في إثناء الجهاديين المحتملين عن ارتكاب أعمال إرهابية (وهو أمر مشكوك فيه أصلًا)، فإن الاعتراف الرسمي بهم ودعمهم؛ سوف يدعم مصداقيتهم ويمكِّنهم من نشر أفكارهم بصورة أشد تأثيرًا بين أفراد الأمة. وعلى المدى البعيد؛ فإن التكلفة الاجتماعية لانتشار السلفية بين الجماهير ستكون مرتفعة.

والثالثة أنه حتى لو سلَّمنا بأن الجماعات الليبرالية والمعتدلة، في كثير من أرجاء العالم الإسلامي؛ ضعيفة تنظيميًا ولا تستطيع اكتساب شعبية مؤثرة، فإن تجاهل الغرب لتلك المجموعات لمصلحة الإسلاميين سوف يُدِيم ببساطةٍ ما عليه الليبراليون من ضعف. والواقع أن إحدى فرضيات هذه الدراسة هي أن ضعف تلك الجماعات يرجع إلى عدم التنظيم، وأن ربطها معًا في شبكات ضخمة سوف يقوِّي إرسالها ويوسِّع مجال تأثيرها، ويجعلها قادرة على التنافُس بفاعلية أكثر مع الجماعات الإسلامية في الساحة السياسية.

وليس معنى هذا أن على الولايات المتحدة وشركائها تجنُّب الدخول في حوار مع الإسلاميين المعتدلين؛ فقد يكون مثل هذا الحوار بنّاءً في إيضاح مواقف كلا الطرفين. ومع ذلك، فمن الأفضل توجيه برامج بناء القدرة والموارد المالية إلى المنظمات الإسلامية المعتدلة و الليبرالية.[1]

---

(١) في مقال له، يحتج "دانيال برمبرج" بأن الدمج غير المتبصر للإسلاميين في المسألة الديمقراطية قد يعزز القوى الإسلامية غير الليبرالية، لا سيما في ظل غياب الإصلاح المؤسسي، الذي من شأنه دفع الإسلاميين أصحاب الشعبية للموافقة على مشاركة الحكم ديمقراطيا مع النظام والقوى السياسية غير الإسلامية.
- Daniel Brumberg, "Islam Is Not the Solution (or the Problem)," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 1, Winter 2005–2006.

سرعان ما يثور القلق كلما برزت فكرة دعم المسلمين المعتدلين؛ فمثلًا هل ستتشوه سمعتُهم بمساعدةِ الغرب لهم؟ إن مثل هذه الأسئلة تعكس تصوّرات غير واقعية عن طبيعة الصراع السياسي. ففي ميدان الصراع لا يوجد سلاح أو خطة كاملة، وهذا بالضبط ما يجعل منه صراعًا. ذلك أن العدوَّين حين يتواجهان، فإن كلًّا منهما يحاول اكتشاف ما لأسلحة الطرف الآخر وخططه من قدرات وعيوب، لاستغلالها. إن المتطرفين يواجهون المخاطر ويعملون في مواجهة عقباتٍ ضِخام، وهو ما ينطبق أيضا على المعتدلين. فهل سيحاول البعض تشويههم باعتبارهم أدواتٍ غربية؟ طبعًا سيحدث ذلك، بالضبط مثلما يتم تشويه المتطرفين، بواسطة كثير من جماهير المسلمين؛ لاستعمالهم وسائل إرهابية، ولتفسيرهم الراديكالي الاحتكاري للإسلام.

كذلك توجد مؤشرات على أن الأمر لا يخلو من المبالغات. فهناك معتدلون مشهورون قد كسروا الحاجز بترحيبهم بالدعم الأمريكي، كما هو الحال مع «سعد الدين إبراهيم»، الناشط السياسي المصري؛ الذي أُفرِج عنه بسبب التدخُّل الأمريكي، والذي أقر بامتنانه لأي مقدار من الدعم مهما صغُر. وبالمثل سأل الكاتب الكبير نجيب محفوظ بشكل واضح: «ما وجه الخطأ في رغبة الأمريكيين أن تكون لدينا ديمقراطية؟ إن مصالحنا يمكن أن تتوافق أحيانًا».[1]

لكن الإجابة على هذه الأسئلة تصير أسهل إذا ما نظرنا إليها ضمن سياق تاريخي أوسع. ففي الحرب الباردة مثلًا كان المنشقون يُسجَنون ويُضطهَدون حقًا، بل ويُقتَلون أحيانًا. وكان اليساريون والشيوعيون المتشددون يعتبرون المنشقين دُمًى في أيدي الاستعماريين، أو «خدامًا» و«بهلوانات» بتعبيرات تلك الأيام. هذه هي طبيعة الصراع الأيديولوجي. وبالنسبة لكثير من الشيوعيين، فإن عقيدتهم ليست

(1) Cited in Lee Smith, «The Kiss of Death?» *Slate*, November 24, 2004.

مفروضة من أعلى؛ بل هي نظامٌ أيديولوجي يؤمنون به، ويتضمن أفكارًا كالعدالة والمساواة والأخوّة. إن المسافة بين «الاشتراكية العلمية» والدين ليست كبيرة جدًا.

والسؤال المهم، بطبيعة الحال؛ ليس «هل»، بل «كيف» تصل مساعداتنا، ونجند شركاءنا المستقبليين بشكلٍ فعال؟ ذلك أن المساعدة الخارجية للمسلمين المعتدلين أمر مفرط الحساسية في البلاد الإسلامية، ولا بد أن تصل المساعدات الآتية من الموارد الدولية بطرق مناسبة للظروف المحلية. ويجب الاعتماد، بكل سبيل ممكن؛ على المنظمات القومية غير الحكومية، التي لها شبكة علاقات في البلاد المتلقية للمساعدات. إن المنظمات التي عملت بنجاح مع شركاء من دول جنوب شرق آسيا؛ حريصة على دعم المبادرات الوطنية، وحذرة في اختيار المنظمات التي تعمل معها. ويكمن مفتاح النجاح في اختيار شركاء يتمتعون بالمصداقية، مع إبقاء الأبعاد الأجنبية الخاصة بالدعم بعيدًا عن العيون.[1]

وهذا المجهود يمكن ترتيبه طبقًا للأهمية بثلاث طرق: الشركاء، والبرامج، والاهتمام الإقليمي:

- أولًا؛ الشركاء:

في ظروف العالم الإسلامي الحالية؛ تنقسم الجماعات المستهدَفة إلى **عدة فئات:**

١- الأكاديميون المسلمون من ليبراليين وعلمانيين:

يميل الليبراليون نحو الجامعات والمراكز الأكاديمية والبحثية؛ حيث يستطيعون تشكيل الآراء. وبما أن هناك شبكات مثقفين ليبراليين ومعتدلين في أرجاء العالم الإسلامي؛ فإن هذا القطاع هو حجر الأساس لتدشين شبكةٍ إسلاميةٍ دوليةٍ معتدلة.

(1) RAND discussion in Jakarta, August 2005.

٢- رجال الدين الشبان المعتدلون:

يكمن أحد أسباب نجاح الراديكاليين، في نشر أفكارهم؛ أنهم يستخدمون المساجد كأداة لاجتذاب الناس وتجنيدهم. أما الأكاديميون الليبراليون؛ فإنهم لا يجيدون اجتذاب الناس بالمساجد، إذ يصعُب عليهم ترجمة لغتهم الأكاديمية التي تعوَّدوها إلى لغة رجل الشارع. ومن ثمَّ تعتمد أية حركة إسلامية ليبرالية، أو معتدلة، ذات قاعدة جماهيرية؛ على رجال الدين، وبخاصة الشبان منهم، الذين سيصيرون القادةَ الدينيين في المستقبل.

٣- ناشطو المجتمع:

يسعى ناشطو المجتمع، وهم القوى الدافعة لهذه المبادرة؛ لنشر الأفكار التي يطوّرها المثقفون الليبراليون والمعتدلون. إنهم يخاطرون بأنفسهم مخاطرة حقيقية في مواجهة المتطرفين، الذين يغلب عليهم العنف في ميدان المعارك الفكرية؛ وهم ضحايا لفتاوى التكفير والهجمات العنيفة. وهؤلاء النشطاء بحاجة ماسة إلى الحماية والدعم، اللذين يمكن للشبكة الدولية أن توفِّرهُما. من ذلك مثلًا نشطاء الشبكة الإسلامية الليبرالية في أندونيسيا، الذين كان لهم موقفٌ حاسمٌ ضد التطرُّف الإسلامي، وتعرضوا لحملة من المضايقات والترويع.

٤- المجموعات النسائية:

تُعَدّ النساء والأقليات الدينية أكثر المتضررين من انتشار الإسلام الأصولي والتفسيرات المتصلِّبة للشريعة. وفي بعض الدول؛ شرعت النساء بإقامة منظماتٍ لحماية حقوقهن من المد الأصولي المتزايد، وبدأن يشكلن، في وتيرة متسارعة؛ قوة لا يُستهان بها في الحركات الإصلاحية داخل البلدان الإسلامية. فظهرت جماعات ومنظمات تدافع عن فرص المرأة وحقوقها القانونية في مجالات الصحة والتعليم والوظائف.[1] وهذا النشاط الزائد، في منظمات المجتمع المدني؛ لحقوق المرأة يوفر بدوره فرصًا ملائمة لبناء الشبكات المعتدلة.

(1) See Satloff, 2004, pp. 83–84 .

٥- الصحفيون والكتاب والمحاورون:

من خلال استخدام «الإنترنت»، ووسائل الإعلام الجديدة الأخرى الخارجة عن سيطرة الحكومة؛ تغلغلت الرسائل الراديكالية تغلغُلًا عميقًا داخل المجتمعات الإسلامية حول العالم. وينقُص الجهودَ الإذاعيةَ التي تمولها الولايات المتحدة، كراديو «سوا» وفضائية «الحرة»؛ المرونةُ التي تساعدها على الاهتمام بالمسائل والموضوعات المحلية. كما نجدها لا تعمل على تطوير المواد الإعلامية المحلية المعتدلة في أي مناسبة. إذ لقلب الاتجاهات الراديكالية في الإعلام المسلم؛ من المهم دعم الإذاعة والبرامج التلفازية المحلية المعتدلة، وكذلك مواقع الإنترنت وغيرها من الوسائل الإعلامية غير التقليدية.

- ثانيًا؛ الأولويات البرامجية:

ينبغي أن تُركِّز البرامج الموجَّهة إلى الجمهور الآنف الذكر على الآتي: التعليم الديمقراطي، والإعلام، والمساواة بين الجنسين، والدعم السياسي:

١- التعليم الديمقراطي:

يلزم لنظام تعليم الدين والسياسة الطائفي الشديدِ التخلُّف، الذي يتلقاه الطلابِ في المدارس الراديكالية المحافظة؛ أن يواجَه بمُقرَّرٍ تعليميٍّ يُناصر القيم الديمقراطية التعدُّدية. وكما هو الحال في مناطق كثيرة يتقاطع فيها الدين والمجتمع؛ فإن أندونيسيا رائدة في التعليم الديني الديمقراطي. لقد وفَّرت الجامعة الإسلامية الحكومية، والأنظمة التعليمية للجمعية المحمّدية؛ كُتبًا ومقدرات للتعليم المدني في سياق إسلامي. وهي مقررات إلزامية لجميع الطلاب بهذه الجامعات.

وبعض المدرسين المسلمين، رغم نزوعهم للاعتدال؛ تنقُصهم القدرة على ربط التعليم الإسلامي، ربطًا واضحًا؛ بالقيم الديمقراطية. ولذلك فقد طورت «مؤسسة آسيا» برنامجًا لدعم جهود العلماء المعتدلين في التنقيب، بين النصوص والتقاليد الإسلامية؛ عن التوجيهات التي من شأنها دعم القيم الديمقراطية. وكانت النتيجة

مجموعة من الكتابات الفقهية، التي تدعم الديمقراطية والتعددية والمساواة بين الجنسين. وهي نصوص تمثل آخر ما توصل إليه الفكر الإسلامي التقدُّمي، ولذا فهي مطلوبة بقوة على مستوى العالم.

وهناك مؤسسات، مثل «معهد نهضة العلماء للدراسات الإسلامية والاجتماعية» (LKiS)؛ تؤمن بأنه، بدلًا من إنشاء مدارس إسلامية مخصوصة؛ ينبغي أن يترسخ لدى المسلمين أن جميع المؤسسات تقوم على قيم العدالة الاجتماعية والتسامح. ولنلاحظ أن حرف الـ«i» في (LKiS)، والذي يرمز إلى الإسلام؛ قد كُتِب صغيرًا عن عمد؛ ليؤكد عَداء المؤسسة للحركة الإسلامية، التي ترى تفوق الإسلام على الأديان الأخرى. ويشارك المعهد حاليًا في تعليم حقوق الإنسان في المدارس الداخلية الإسلامية الأندونيسية (Pesantren).[1]

وكثمرة لتلك المؤسسات؛ ظهرت في أندونيسيا حركة إسلامية ديمقراطية متماسكة، لها بعض الملامح الفريدة: أولها بروز علماء دين ذكور يدعون للمساواة بين الجنسين، وثانيها التغلغُل في المنظمات ذات القاعدة الجماهيرية، مما يمنح الحركة نفاذًا إلى قطاعٍ واسعٍ من سُكان الطبقات الدنيا؛ على نحو لا تستطيعه الجماعات العلمانية التي تسكن المدن.

٢ - الإعلام:

تسيطر على انتشار المعلومات عناصر راديكالية محافظة، تعادي الديمقراطية؛ في معظم أنحاء العالم الإسلامي. وفي الواقع؛ لا يوجد إعلام معتدل في بعض تلك البلدان. ويُعدُّ البديلُ المعتدل للإعلام الراديكالي أداةً حاسمة في حرب الأفكار. ومرة أخرى تقدم أندونيسيا نموذجًا، في هذا الصدد؛ مع أمثلة كثيرة للإعلام المعتدل:

(1) Ken Miichi, «Islamic Movements in Indonesia,» *IIAS Newsletter*, No. 32, November 2003.

- يصل البرنامج الإذاعي الأسبوعي، الذي تبثُّه «الشبكة الإسلامية الليبرالية» بعنوان «الدين والتسامح»؛ إلى ما يقرب من خمسة ملايين مستمع عبر أربعين محطة إذاعية على مستوى البلاد.

- يُنتج معهد تعليم المواطنين والدفاع عنهم برنامجًا حواريًا أسبوعيًا يصل إلى مليون مُستمع عبر خمس محطات إذاعية في إقليم جنوب سولاويزي.

- تبث المحطة التلفازية الوطنية (TPI) برنامجًا أسبوعيًا، عن المساواة بين الجنسين والإسلام؛ يصل إلى ربع مليون مشاهد في منطقة جاكارتا الكبرى.

- وهناك برنامج حواري شهري، يعرضه التلفاز؛ عن الإسلام والتعددية يصل إلى أربعمائة ألف مشاهد في يوجياكارتا.[1]

وقد كان لهذا الإعلام المعتدل أثرٌ واضح في تغيُّر فحوى الخطاب الإسلامي في أندونيسيا؛ فاضطر الإعلام الإسلامي إلى تناول موضوعات يتناولها الإعلام المعتدل، مثل حقوق المرأة.

٣- المساواة بين الجنسين:

تشكِّل قضية حقوق المرأة ميدانًا هامًا من ميادين معارك حرب الأفكار الدائرة الآن في العالم الإسلامي. وبحسب تقرير «فريدم هاوس» لعام ٢٠٠٥م؛ فإن «الشرق الأوسط هو المنطقة التي تظهر فيها الفجوة بين حقوق الرجال وحقوق النساء أجلى وأدلَّ ما يكون، والتي تمثل مقاومة مساواة المرأة بالرجل فيها تحديًا هائلًا.[2] ويرى البعض إن تبعية النساء مسألة محورية في بنية الإسلام الراديكالي والمحافظ. والواقع أن دعم المساواة بين الجنسين هو مكوِّن هام في أي مشروع لتمكين المسلمين المعتدلين. وتُقرر «أنات لبيدوت-فيريلا»، المدير الأكاديمي لمشروع «التحول الديمقراطي وإنصاف النساء» في الجامعة العبرية؛ أن ثمة علاقة طردية واضحة بين وضع المرأة

---

(1) Asia Foundation, «Islam and Development in Indonesia,» Web page, n.d.; United States–Indonesia Society, «Muslim Civil Society,» Web page, n.d.

(2) Sameena Nazir, «Challenging Inequality: Obstacles and Opportunities Towards Women's Rights in the Middle East and North Africa,» *in Women's Rights in the Middle East and North Africa,* Washington, D.C.: Freedom House, 2005.

ومشاركتها وبين مستوى الديمقراطية ومعدَّل الاستقرار في المجتمع. وتُضيف: «في أيامنا هذه لا تُعَدّ عاملًا أساسيًا في التحول الديمقراطي والثقافي فقط، بل تُشكِّل الجماعات النسائية أيضًا، في ظل غياب الحركات الاجتماعية الأخرى؛ الدافع الأساسي لتوسعة رقعة حقوق المواطنة، وبناء المجتمع المدني، وتنفيذ الإصلاحات التقدمية».[1]

ومع هذا، فإن اتجاهات تمكين المرأة يسودها التشوّش؛ ففي بعض دول جنوب شرق آسيا حقَّقت النساء خطوات هامة في مطالبتهن بالمساواة بين الجنسين، فنجد أن «إيو نُوريّه»، زوجة الرئيس الأندونيسي السابق «عبد الرحمن وحيد»؛ تطبع دراسات في التفسير تتغيا محاربة تعدد الزوجات، بإعادة تفسير المفاهيم والأوامر القرآنية. وقد خلصت إلى القول بأن المثل الأعلى القرآني هو الاكتفاء بزوجةٍ واحدة، وأنه لا ينبغي تقييد حرية المرأة في اختيار قرينها. كما أنشأت بعض المدارس الإسلامية الداخلية، التابعة لمجلس العلماء الأندونيسيين؛ ومراكزَ لحل الأزمات ومساعدة ضحايا العنف المنزلي. وهناك أربع نساء أعضاء في لجنة الفتوى بمجلس العلماء الأندونيسيين؛ منهن قارئة القرآن المعروفة «ماريا أولفا»، التي نشرت دراسة عن قضايا المرأة في الفقه. كذلك تعمل النساء في أندونيسيا قاضيات شرعيات، وقد قُبِلْنَ أعضاءً في الهيئة المركزية لـ«المؤسسة المحمدية»، وهي مؤسسة حداثية ذات جماهيرية واسعة.[2] وهناك عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية تدعم المساواة بين الجنسين؛ مثل: «رَحِيما» و«فَهْمِينا» في أندونيسيا، و«أخوات في الإسلام» بماليزيا.

وفي أنحاء أخرى من العالم الإسلامي؛ تُهدد قوة الأصولية المتزايدة، وبخاصة من خلال تقنين الشريعة ودمجها في النظام القانوني المحلي والوطني؛ بتراجُع وضع

---

(1) Liora Hendelman-Baavur, Nabila Espanioly, Eleana Gordon, Anat Lapidot-Firilla, Judith Colp Rubin, and Sima Wali, «Women in the Middle East: Progress or Regress? A Panel Discussion» *MERIA Journal,* Vol. 10, No. 2, June 2006.

(2) Oddbjørn Leirvik, «Report from a Delegation Visit to Indonesia by the Oslo Coalition of Freedom of Religion or Belief,» July 29–August 11, 2002.

المرأة في المجتمع. وفي كثير من البلدان الإسلامية؛ لا يوجد قانون مدني للأحوال الشخصية (الـزواج والطلاق وكفالة الأطفال والمـيراث... إلخ)، وتخضع المرأة للتمييز في المعاملة بسبب الشريعة. كما أن الأنظمة التي تقمع الإصلاح الديمقراطي؛ تقمع أيضًا جهود ناشطي حقوق المرأة في التنظيم والتواصل. وتقول «نبيلة إسپانيولي»، المتخصصة في علم النفس الإكلينيكي ومدير مركز المرأة بالناصرة؛ إن باستطاعة النســاء إحداث تغيير، لكن بشرط أن يُدركن كيف يتواصـلن و«يقاومن سـلسلة المعاناة، التي تُعَدّ اليوم واحدة من أكبر العقبات أمام تضامُن النساء وتواصُلهن».[1]

٤- دعم السياسات:

يستخدم الإسلاميون الدعوة كوسيلة لدعم سياساتهم. وبالإضافة إلى تغيير الفرد، فإن الغاية هي تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وهو ما لا يختلف، في رأي الإسلاميين؛ عن الأهداف الدينية. ويدعم الإسلاميون، على نحوٍ شِبه دائم؛ تطبيق الشريعة، بما في ذلك الجزء الخاص بالقانون الجنائي وما يرتبط به من حدود؛ أي عقوبات بدنية.

ويحتاج المسلمون المعتدلون والليبراليون والعلمانيون أيضًا للإفادة من الدعم السياسي. وبينما يشن الإسلاميون حملة لتقنين تفسيرهم الخاص للإسلام، يحتاج المسلمون المعتدلون إلى حملة مُناهضة للتمييز والتعصُّب التشريعيين. وفي الواقع، فقدْ تكاثر المدافعون عن المصالح العامة والجماعات الناشطة (في مجال حقوق الإنسان ومراقبة الفساد والمراكز البحثية... إلخ) في أنحاء العالم الإسلامي في الأعوام الأخيرة. وفي استطاعة هذه الجماعات المساهمة في تشكيل بيئة سياسية وقانونية تسهم بدورها في دفع عجلة تطوير مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي.

---

(1) Hendelman-Baavur et al., 2006.

- ثالثًا: الاهتمام الإقليمي:

تركز هذه الدراسة على فُرص بناء شبكات وسط الجاليات الإسلامية في أوروبا، وبين مسلمي جنوب شرق آسيا، وفي بعض المجتمعات الأكثر انفتاحًا، نسبيًا؛ في الشرق الأوسط. وينبع تركيزنا على هذه المناطق من وجود كيانٍ مؤثّرٍ من المؤسسات والأفكار الإسلامية المعتدلة بها.

ورغم تركيز كثير من المبادرات الغربية على منطقة الشرق الأوسط؛ ففي رأينا أن هذه المنطقة، وبخاصة العالم العربي؛ تُمثل أرضًا أقل خصوبة، لإنشاء الشبكات والمؤسسات المعتدلة؛ من مناطق العالم الإسلامي الأخرى. وكما لوحظ في أبحاث أخرى لمؤسسة راند؛ ففي الوقت الذي شهدت أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا، بل وأجزاء من دول جنوب الصحراء بأفريقيا؛ نزوعًا ديمقراطيًا قويًا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، نجد أن معظم البلاد العربية قد ظلت موحولة في مستنقع الاستبداد وسياسات العنف والإقصاء.[1] وليس من قبيل المصادفة أن معظم المعتقدات الراديكالية قد خرجت من العالم العربي، ومنه انتشرت إشعاعاتها إلى سائر مناطق العالم الإسلامي.

ورغم ما سبق؛ فإن العالم العربي ليس شيئًا واحدًا، إذ توجد نزعات نشطة للتحول الديمقراطي في تلك المنطقة التي تحمل لنا أمل التغيير. وفي بعض البلدان، كالمغرب والأردن وبعض دول الخليج؛ أُقحِمَت بعض العناصر الديمقراطية، كما انتشرت التفسيرات المتسامحة للإسلام. ومن ثم، فبرغم التوقُّعات غير الواعدة بصفةٍ عامةٍ يلزم أن ينطوي المشروع على عنصر يربِط الجماعات العلمانية والليبرالية المسلمة الصغيرة الموجودة في العالم العربي بعضها ببعض، وكذلك بالجماعات المشابهة خارج المنطقة. ورغم العنف المستمر ووجود تيار إسلامي قوي بين الشيعة والسنة كلتيهما؛ ينبغي ألا يُهمَل العراقُ في هذه المساعي.

(1) Rabasa et al., 2003, p. 33.

والدافع الذي حدا بنا إلى هذه الأطروحة؛ دافعٌ مزدوج: أولًا العمل مع المسلمين المعتدلين في بلادٍ ظروفها مواتية أكثر، لتطوير شبكات ومؤسسات معتدلة متينة؛ لدعم تلك المجتمعات في مواجهة سيل التفسيرات السلفية المتطرفة، والصادرة عن الشرق الأوسط. وثانيًا إيجاد قنوات اتصال تُشجِّع إعادة بث التفسيرات الحديثة والمحورية، من المسلمين المعتدلين بالبلدان الأخرى؛ إلى الشرق الأوسط. والأمل معقودٌ بأن يؤدي النجاح في هاتين الساحتين إلى معادلةٍ أكثر اتزانًا؛ يصدّ فيها تدفقُ الأفكار المعتدلة، الآتي من المناطق الأكثر استنارة في العالم الإسلامي؛ طوفانَ الأفكار الراديكالية المنبعثة من الشرق الأوسط.

وكما أسلفنا، فإن الجاليات الإسلامية بأوروبا تُمثِّل خيارًا واضحًا باعتبارها بؤرة هذا الجهد. ورغم أن المسلمين في أوروبا قد عانَوْا عددًا من المتاعب، بما فيها الأساليب المتضاربة لإدماجهم في الدول الأوروبية؛ ورغم الغربة عن مجتمعاتهم الأصلية، ورغم الراديكالية المتنامية بين مسلمي الجيل الثاني والثالث في أوروبا؛ فإن مسلمي هذه الجاليات هم الشركاء الأساسيون في جهود بناء الجسور مع أجزاء أخري من العالم الإسلامي لعدة أسباب؛ هي: ألفتهم للمجتمعات الغربية، وتأثُّرهم بقيم الديمقراطية الليبرالية، ونجاحهم في الاحتفاظ بهويتهم الإسلامية في مجتمع تعددي. وقد فطن المثقف الماليزي المعروف «تشاندرا مُظفَّر» لذلك؛ حين عرَّف المسلمين في الغرب كأدوات للتغيير داخل الإسلام؛ إذ قال:

> «لماذا في الغرب؟ لأنك في الغرب تواجه تحديًا ثقافيًا؛ لأن عليك تحديد موقفك، ولذا تحاول فهم بعض ما تحمل من مفاهيم ومبادئ. وهذا الضرب من التحدي الثقافي مهمٌ جدًا جدًا. إنه شيء لا يحدث في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، حيث تتخذ أنت موقف الصمت، ويختنق الفكر؛ ليختفي الإبداع، ويتحجر كل شيء. أما في الغرب؛ فالأمر مختلف. إنهم يواجهون التحدي، وسيكون عليهم الاستجابة له».[1]

(1) Chandra Muzaffar, interview, *Frontline*, October 10, 2001.

ويشكل مسلمو جنوب شرق آسيا مجالًا أساسيًا تتركز فيه الجهود. ورغم أن المنطقة تُهْمَل غالبًا في الخطاب المتعلِّق بالإسلام، فإن جنوب شرق آسيا هو موطن أكثف التجمُّعات الإسلامية في العالم. وأندونيسيا، التي تُعَد أكبر دولة في المنطقة؛ هي صاحبة أكبر أغلبية مسلمة في الأرض. ثم إن التعدُّد الثقافي والسكاني والديني في المنطقة (وبخاصة مع وجود الجماعات الضخمة من غير المسلمين) يُميِّز ما اشتهر به تطبيق الإسلام في جنوب شرق آسيا من تسامُح. ذلك أن مُسلمي جنوب شرق آسيا يألفون التعايُش مع تقاليد ثقافية ودينية مختلفة. وهناك ما هو أكثر ملاءمة للمشروع؛ ألا وهو البنية الكثيفة للمؤسسات الإسلامية المعتدلة في جنوب شرق آسيا، تلك التى لا نظير لها في العالم الإسلامي. ومن جهة أخرى؛ قد تعرقل الاختلافات الثقافية قُدرة الشبكات الجنوب شرق آسيوية وتُضعف تأثيرها على الإسلام في دول الشرق الأوسط العربية.

معوقات الأطروحة الإقليمية

سيكون تغيير اتجاه تدفُّق الأفكار الراديكالية، من العالم العربي إلى المناطق غير العربية من العالم الإسلامي؛ تحديًا هائلًا بسبب انعدام مؤسسات المجتمع المدني التي يمكنها نشر الأفكار المعتدلة، فضلًا عن المقاومة الثقافية، داخل العالم العربي؛ لتفسيرات الإسلام التي تأتي من خارج الشرق الأوسط.

ورغم أن معظم الفكر التجديدي في الإسلام يتم خارج العالم العربي؛ فإن للمؤسسات العربية مكانة رفيعة في مجال البحث الإسلامي. بل إن مرجعية العلماء والمربين المعتمَدة، في منطقة جنوب شرق آسيا؛ هي الأزهر وغيره من جامعات الشرق الأوسط. فمثلًا؛ يوجد طلاب أندونيسيون في الأزهر أكثر مما في جامعة ماليزيا الإسلامية العالمية، وقليلٌ جدًا من مُسلمي الفلبين يعون أن أندونيسيا مركز للدراسات الإسلامية. وبسبب افتقار أوروبا إلى مؤسسات لتدريب الأئمة؛ فإن المجتمعات الإسلامية الأوروبية تعتمد على الأئمة المدرَّبين في الشرق

الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولا يقتصر الأمر على تصور وإدراك هؤلاء الأفراد، في كثير من الحالات؛ للأوضاع الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية الأوروبية، بل يعرقل رأي بعض هؤلاء القادة الإسلاميين تبلور إسلام أوروبي يتناغم مع القيم الحديثة.

ويتساءل بعضهم عما إذا كان الإسلام، الذي يُمارَس في المناطق غير العربية؛ يصلُح للتصدير إلى العالم العربي. ومن رأيهم أن المنظمات الإسلامية الجماهيرية في البلدان غير العربية (كأندونيسيا وتركيا على سبيل المثال) ليس لها نظير في الشرق الأوسط. والحق أن مؤسسات المجتمع المدني المسلم، المشهورة في جنوب شرق آسيا؛ تشكل العناصر الأساسية لنشر الاعتدال، وهي مؤسساتٌ لا وجود لها في مجتمعات الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، كما سنبين في الفصل الثامن؛ ثمة عناصر ناشئة من المجتمع المدني في الشرق الأوسط، يمكن ربطها بالشبكات التي تضطلع بنشر الديمقراطية ودعم الإسلام المعتدل والليبرالي.

ومن المهم، عند نشر الأفكار المعتدلة؛ التعريف بالمثقفين المسلمين الغربيين والجنوب شرق آسيويين في المناطق الأخرى من العالم الإسلامي، وأن تتم ترجمة أعمالهم إلى الإنكليزية والعربية. ويعتقد الأندونيسيون أن الأفكار العربية المسبَّقة يمكن التغلُّب عليها إذا نُقِلَتْ أفكارهم هم إلى لغة الضاد. وفي الوقت الحالي؛ ثمة القليل جدًا من الترجمة المنظمة من اللغة الأندونيسية إلى كلٍ من العربية والإنكليزية. وتُساهِم مؤسسة «لِبْ فُورْ أُول»،[1] بكارولاينا الشمالية؛ في ترجمة كتب ومقالات لمسلمين أندونيسيين تقدُّميين، إلى العربية والإنكليزية؛ ونشرها على الإنترنت، وفي

---

(١) الحرية للجميع.

صورة مجلدات ورقية.[١] ومع هذا، فإن كتبًا مهمة مثل: «البحث عن المصداقية»،[٢] وهو كتاب حديث لـ«أحمد سيافي معارف»، الرئيس السابق للمؤسسة المحمدية؛ بالإضافة إلى كثير من مطبوعات المؤسسات البحثية المتصلة بالمنظمات الإسلامية الجماهيرية في أندونيسيا، مثل«مركز المحمَّدية لدراسة الدين والحضارة»؛ ما برحت غير متاحة لمن لا يعرفون الأندونيسية.

(١) بين الأعمال التي ترجمتها ونشرتها مؤسسة «الحرية للجميع»:

- Islamic Law on the Fringe of the Nation State, by Azyumardi Azra.
- The Contextualization of Islamic Law, by Zainun Kamal.
- The Ideal State from the Perspective of Islam and Its Implementation.
in the Present Age, by Masyukuri Abdillah.
- Islam, the State and Civil Society: The Christian and Muslim Experience, by Olaf Schumann.
- The Secularizatiou of Society and the Indonesian State, by Yudi Latif.
- Democracy and Religion: The Existence of Religion in Indonesian Politics,
by Bahtiar Effendy.
- The Role of Telematics in the Democratization of Muslim Nations, by Marsudi W. Kisworo.
- The Impact of Misunderstandings Between Islam and the West, by Mun'im
A. Sirry.
- The Democracy Deficit in the Islamic World, by Sukidi Mulyadi.
- Is Religious Jurisprndence Still Relevant? New Perspectives in Political Islamic Thought, by Luthfi Assyaukanie.
- The Jurisprudence of Civil Society Versus the Jurisprudence of Power: A Bid to Reform Political Islam, by Zuhairi Misrawi.
- Reforming Islamic Family Law in Indonesia, by Siti Musdah Mulia.
- Good Governauce in Islam: Concepts and Experience, by Andi Faisal Bakti.
- Staking Out the Principles of an Alternative Islamic Jurisprudence, by Abd Moqsith Ghazali.
- Islamic Feminist Movements and Civil Society, by Nurul Augustina.
- Leaving Contemporary Islam, Heading in the Direction of a Different Islam, by M. Qasim Mathar.
- Avoiding "Bibliolatry": The Importance of Revitalizing Our Understanding of Islam, by Ulil Abshar-Abdalla.
- HAM [Indonesian Human Rights Association] and the Problem of Cultural Relativity, by Budhy Munawar-Rachman.
- The Typology of Contemporary Islamic Movements in Indonesia, by Komaruddin Hidayat and Ahmad Gaus AF.

(2) Ahmad Syafii Maarif, Mencari *Autenisitas Dalam Kegalauan*, Jakarta: PSAP, 2004.

وثمة عائق عملي آخر؛ يتمثل في كون الاتجاه الإسلامي المعتدل، في أكثر الحالات؛ مُتجذر في الثقافة المحلية، وهو ما يختلف عن إسلام السلفيين العالمي المتجاوِز لبيئته. ففي تركيا، مثلًا؛ نجد حركة گولن الجماهيرية تدعو إلى «إسلامٍ تركيٍ»، ذي تأثيرات صوفية؛ قد تصعُب الدعوة إليه خارج منطقة الثقافة التركية.[١]

دور المسلمين الأمريكيين

يركِّز هذا المشروع على بناء شبكات عالمية، لكنه لا يغطي المجتمع الإسلامي بالولايات المتحدة. ومع ذلك؛ فكما اضطلعت مؤسسات وشخصيات أمريكية بدور مهم في مجهود بناء الشبكات، أثناء الحرب الباردة؛ فإن المسلمين الأمريكيين ينتظرهم دور مهم في عملية بناء شبكات ومؤسسات اعتدالٍ إسلاميةٍ. لقد كانت الولايات المتحدة أنجح في استيعاب مسلميها من الشعوب الأوروبية؛ فتاريخيًا هي البلد الذي أعادت فيه موجات متتابعة من المهاجرين صياغة تصوّراتهم، وصاروا مواطنين أمريكيين.[٢] وفضلاً عن هذا؛ فالمسلمون الأمريكيون قد حظوا بتعليم جيد، فكثير منهم خريجو جامعات، ودخولهم السنوية تفوق متوسط الدخل الأمريكي.[٣] وبطبيعة الحال، فالمسلمون الأمريكيون ليسوا بمعزل عن صراع الأفكار العالمي داخل الإسلام. ومثل غيرهم من الأقليات الإسلامية؛ نجدهم عُرضة للتأثيرات الراديكالية القادمة من الخارج. فعلى سبيل المثال، وثَّقت الدراسة

---

(١) هذا صحيح بدرجة كبيرة؛ فما يسمي بـ«الإسلام المعتدل» هو غالبًا صيغ وردود أفعال محلية على سياق اجتماعي معين. بعكس الأيديولوجيات الجهادية مثلاً؛ والتي تبدأ من نقطة رفضها للنظام العالمي، ومن ثم يكون تنزيلها في السياقات المحلية الأضيق أيسر كثيرًا. (الناشر)

(٢) راجع تفنيد عبدالوهاب المسيري لأسطورة «بوتقة الصهر» الأمريكية في كتابه: الفردوس الأرضي، ٢٠١٣م، تنوير للنشر والإعلام. (الناشر)

(3) Project MAPS and Zogby International, *American Muslim Poll 2004*, October 2004.

التي أصدرها «فريدَم هاوس»، عام ٢٠٠٥م؛ الانتشار المتواصل للأيديولوجية الوهابية المتطرفة في اثني عشر مسجدًا ومركز دراسةٍ إسلاميًا أمريكيًا.[1]

ومع هذا؛ فالأغلبية العريضة من المسلمين الأمريكيين يتمسكون بقيم تعكس الثقافة السياسية التعدُّدية والديمقراطية للولايات المتحدة. ومن ثمَّ، قد يصير المسلمون الأمريكيون، بثقافتهم وارتباطاتهم الأسرية والاجتماعية ببلادهم الأصلية؛ عاملًا مُهمًا في حرب الأفكار داخل العالم الإسلامي. ونحن من أنصار إشراك الجماعات والمؤسسات الإسلامية المعتدلة بالولايات المتحدة، مع الاحترازات التي سبقت مناقشتها في هذه الدراسة؛ كمُكَوِّنٍ داخلي أساسي من مكونات مبادرتنا المقترحة لبناء الشبكات.

(1) Center for Religious Freedom, *Saudi Publications on Hate Ideology Fill American Mosques*, Washington, D.C.: Freedom House, 2005.

الفصل السادس

الدعامة الأوروبية للشبكات

تعد أوروبا موطنًا لأكبر الجاليات الإسلامية في العالم. والتقدير المعتدل يذهب إلى أن هناك ما لا يقل عن ١٥ مليون مسلم في أوروبا الغربية، وإن كانت بعض المصادر تصل بهم إلى أعداد أكبر من هذا. وتوجد أكبر التجمُّعات الإسلامية في فرنسا حيث يعيش ما بين أربعة إلى ستة ملايين مسلم معظمهم من شمال أفريقيا، ثم في ألمانيا حيث يعيش أكثر من ثلاثة ملايين مسلم أغلبهم من أصل تركي، ثم في المملكة المتحدة حيث يوجد مليون ونصف مليون مسلم من أصلٍ جنوب شرق آسيوي بالدرجة الأولى، ثم في إسبانيا، التي يرجح وجود نحو مليونَ مسلمٍ فيها، جمهورهم من شمال أفريقيا؛ ثم في هولندا، التي يعيش فيها نحو تسعمائة وعشرون ألف مسلم أغلبهم ذوو أصل تركي ومغربي.[1] كما توجد تجمُّعات إسلامية مُعتبرة في إيطاليا وبلجيكا والنمسا وسويسرا. وبطبيعة الحال وجِد مسلمون في بلاد البلقان منذ العصر العثماني، وهم يمثلون أكثريةً في البوسنة وألبانيا وكوسوفو، وأقليةً ذاتَ ثقلٍ في بلغاريا وكرواتيا واليونان. والمتوقَّع أن يكون للجاليات الإسلامية في الغرب وزنٌ ثقافيٌّ كبير؛ إذ تُعد لندن هي المركز الفكري والثقافي والإعلامي للعالم العربي. ففي عام ٢٠٠٤م؛ صدر في بريطانيا وفرنسا من الكتب العربية ما يزيد على ما صدر في العالم العربي

(1) Statistics Netherlands, *Statline*, electronic database, 2005.

كله.[1] وبالطبع هناك انتشار واضح للأفكار الإسلامية المتطرفة بين بعض قطاعات المجتمعات الإسلامية في أوروبا، كما برزت أوروبا كمسرح للعمليات الجهادية. ولكنْ تُعَدّ أوروبا أيضًا موطنًا لمنظماتٍ إسلاميةٍ مُعتدلةٍ، ومثقفين ورؤساء جماعات مسلمين معتدلين؛ خبروا القيم والمؤسسات الغربية الليبرالية عن قرب ويدعمونها. إن الوزن المتزايد للسكان المسلمين في أوروبا، عند نقطة المواجهة بين الغرب والعالم الإسلامي؛ يجعل من المسلمين الأوروبيين المعتدلين مكوِّنًا حاسمًا في مبادرتنا المقترحة لإنشاء الشبكات الإسلامية المعتدلة.

رؤى الإسلام المتنافسة في أوروبا

برزت إلى الوجود مجموعة من الرؤى المتنازعة خلال الصراع على تحديد طبيعة الإسلام وممارسته في أوروبا. ومن المفيد تصنيف وجهات النظر هذه طبقا للنتائج التي تؤيدها، أو ما يمكن أن نطلق عليه: رؤيتهم. إذ يعتقد بعضهم أن التطور الطبيعي للمسلمين الأوروبيين، مع استبعاد تدخُّل القوى الرجعية؛ هو تمام استيعابهم في المجتمعات الأوروبية والحداثة الغربية. وكنظرائهم من غير المسلمين؛ يستطيع المسلمون، الذين تم استيعابهم في المجتمع؛ ممارسة درجات متنوعة من التديُّن الفردي والجماعي، وأن يُؤْثِروا ما يشاؤون من الطعام والسلوك، ما دام ذلك محصورًا في المنزل أو في الأماكن الدينية كالمساجد مثلًا. ويعتقد أصحاب هذه الرؤية أن أي شيء، تقريبًا؛ يَرْغَب في فعله المسلمُ المعاصر، الذي اختار العيش في الغرب؛ عند ممارسة دينه، يمكن دمجه داخل الإطار الاجتماعي الغربي.

ويعتقد مسلمون أوروبيون آخرون أنه في الوقت الذي يتعين فيه امتزاج المسلمين بالمجتمع حتى يتلقَّوا تعليمًا جيدًا، ويحصلوا على وظيفة، ويشاركوا في الحياة العامة؛ فإنهم يحتفظون على نحو مثالي بهوية متميزة في المجتمعات الأوروبية،

---

(1) «Islam in Europe: Political & Security Issues for Europe; Implications for the United States,» workshop, CNA Corporation's Center for Strategic Studies, January 14, 2005.

ويكون إسلامهم مشهودًا وملموسًا للآخرين، ويصير على المجتمعات الأوروبية أن تتأقلم مع ذلك. وتقبل هذه الجماعة تعديل بعض الممارسات الإسلامية لتتطابق مع القوانين والقيم الأوروبية. ومع هذا؛ يعتقد معتنقو هذا الرأي أن اختلافات المسلمين عن مجتمع الأغلبية ينبغي النظر إليها على نحو إيجابي؛ بوصفها إثراءً ثقافيًا وجسرًا إلى العالم الإسلامي الأوسع. وفي رأيهم أن الإسلام المعتدل، الذي تمّ تحديثه؛ والذي ظل مخلصًا لمبادئه الجوهرية، سوف يساعد في نهاية المطاف على تحديث العالم الإسلامي.

ويرى الاتجاه الثالث، وهو أقل الاتجاهات ميلًا للاندماج؛ أن المسلمين ينبغي أن يظلوا جماعة متميِّزة، تبذل أقصى ما تستطيع في الالتزام لا بممارساتها التقليدية فحسب، بل بالشريعة أيضًا؛ والتي ينبغي تطبيقها بالتوازي مع القوانين الغربية. وأصحاب هذا الرأي يتبنَّوْن، بوجهٍ عام؛ التفسير السلفي للإسلام، والأيديولوجيات السياسية الإسلامية. وبينما يقبل أصحاب الاتجاه الاندماجي، بل يرحبون؛ ببعض المؤسسات المستقلة كالمدارس الإسلامية والمراكز الخاصة بأنشطتهم (ليس من بينها المحاكم الشرعية)، وهم بذلك يشبهون إلى حد كبير الطوائف البروتستنتية والكاثوليكية في أن لهم مدارسهم ومؤسساتهم الخاصة التي تؤدي عملها كجزء من المجتمع التعددي؛ فإن القطاع السلفي يؤمن بأن المؤسسات الإسلامية ينبغي أن تتسع حتى يستطيع المسلمون العيش في عالم مستقل، قائم بذاته؛ يمارسون فيه دينهم داخل الدولة العلمانية. كما يعتقدون أن الجالية/ الجماعة الإسلامية، من خلال الدعوة وتفوق معدل المواليد بين أجيالهم الأقل في العمر عمومًا والهجرة المستمرة؛ سوف تتوسع باستمرار لتمارس تأثيرًا أعظم كثيرًا داخل المجتمع. وبعبارة أخرى؛ ففي حين يُؤْثِر أصحابُ التيار الأول، وبعض أتباع التيار الثاني؛ أَوْرَبَةَ الإسلام، فإن التيار الثالث يتطلع نحو أسلمة أوروبا نفسها.

ويُعَدُّ كل من هذه الاتجاهات الثلاثة، بما في ذلك الإسلاميون والسلفيون السلميون؛ مُعتدلًا بمعايير الحكومات والنخب الأوروبية (التي تتسم برفضها

العنف)، ومن ثم مستحقًا للدعم كحائل دون البديل الراديكالي العنيف، غير المرغوب فيه. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، التي تسعى إلى التعرّف على الشبكات الإسلامية المعتدلة، ودعم إنشائها؛ فإن الشركاء الظاهرين في أوروبا هم أصحاب الاتجاهين الأولين. كذلك يحتمل جدًا أن يشاركنا المسلمون المؤيدون للاندماج، في المجتمعات الأوروبية؛ القيم ووجهات النظر، التي وصفناها فيما مضى من هذه الدراسة؛ باعتبارها سمات للمسلمين الليبراليين المعتدلين.

ويمثل كلًا من هذه الرؤى شخصياتٌ وزعماءُ محليون، كما أن لكل منها حلفاءَ داخل المجتمعات والحكومات الأوروبية، بالإضافة إلى تمتُّعهم بدرجة ما من الدعم والتأييد الرسمي. ورغم ذلك؛ لم تُصادفنا أية شواهد على وجود جهدٍ تحليلي جاد من جانب صنّاع السياسة والخبراء الأوروبيين، لتقدير تكاليف ومكاسب إدماج أتباع الرؤى المختلفة، أو للتعرف إلى جدوى دعم الرؤيتين الأولى والثانية بشكلٍ مؤثرٍ، أو لاكتشاف الخطوات والاستشارات اللازمة للتأثير في المنافسة الفكرية داخل المجتمعات الإسلامية، بحيث تنحو منحىً مُعينًا. صحيح أن هناك عددًا كبيرًا من المنظمات الإسلامية المناظِرة، التي تعترف بها الحكومات الأوروبية؛ والتي تقدِّم نفسها بوصفها مُنظمات معتدلة، لكنها في حقيقة الأمر سلفية الاتجاه، أو لها صلات بالجماعات المتطرفة.

وتُجسِّد حالة «نديم إلياس»، الرئيس السابق لـ«المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا»، وهي جهة رسمية؛ مدي صعوبة تقييم التوجُّه الحقيقي لمن يسمون أنفسهم: «معتدلين». ففي تصريحاته العامة بالصحف الألمانية يتفادى إلياس، الذي تلقبه صحيفة «دي ڤلت Die Welt» الألمانية بـ«أَثِيرُ جماهير الحوار» على سبيل السخرية؛ يتفادي الاقتراب من قضايا مثل: هل من المرغوب أن تكون الشريعة اختيارًا للمسلمين في أوروبا؟ بل يبدو كأنه يجيب على ذلك بالنفي؛ قائلًا إنه من غير المناسب مناقشة الأمر ما دام تطبيق الشريعة يقتضي وجود دولة مسلمة، وهو ما ليس مُتحققًا في ألمانيا. ومع هذا، ففي موقعه على شبكة الإنترنت؛ تُوصَف الشريعة

بأنها خالدة ومُلزِمة للمسلمين جميعًا.[1] وإذا سُئِلَ عن تعدُّد الزوجات؛ لن تزيد إجابته عن عدم حاجتنا للسعي إلى الاعتراف به في أوروبا، لأنه ليست «فريضة إسلامية». وعن العقوبات الإسلامية، كالرجم؛ سيكون جوابه أنها أمور «مفتوحة للحوار». وهكذا؛ لا يُساند إلياس هذه الممارسات صراحةً، ولا يرفضها مباشرةً.

وفيما يتعلق بالأثر المحفِّز لأزمة الرسوم الكاريكاتورية الدانماركية في إغضاب المسلمين؛ من المفيد استعراض حالة الإمام أبولبن، زعيم الجمعية الإسلامية في الدانمارك؛ تأكيدًا لمثال المعتدل الزائف. إذ رأس أبولبن، بعد شهورٍ من نشر الكاريكاتير في صحيفة «يولاند پوستن Jullond Posten»؛ وفدًا إلى عدد من البلاد العربية المختلفة بما فيها مصر (لعقد لقاءات بالجامعة العربية والأزهر) وقطر (لعقد جلسة مع داعية التلفاز السلفي: يوسف القرضاوي). وكان الغرض من هذه الرحلة، بنص كلام أبولبن نفسه؛ هو «تدويل» قضية الرسوم الكاريكاتورية.[2] وكما صار معلومًا منذئذ؛ أضاف الوفد ثلاثة رسوم، لا يُعْرَف مصدرها؛ بالغة الإساءة إلى الملف الذي حمله في جولته، وقدمها كذبًا باعتبارها جزءًا من سلسلة الرسوم الدانماركية.

اختيار شركاء مناسبين

يسعى الكتاب الأكاديميون والليبراليون إلى مخاطبة الجمهور، أولًا عن طريق التعليم، وغالبًا ما يجذبون أتباعًا من الطلاب ذوي العقول المشابهة لعقولهم؛ وثانيًا بإصدار الكتب، وكتابة افتتاحيات وأعمدة صحفية، والاشتراك كثيرًا في التعليق على الأحداث والأخبار الوثيقة الصلة، وثالثًا بإنشاء جماعات ومنظمات، ورابعًا

---

(1) Von Anatol, «Mit Gem§igten Wie Diesen» ["With Moderates Like These"], *Die Gazette*, December 23, 2001.

(2) Ayman Qenawi, «Danish Muslims 'Internationalize' Anti-Prophet Cartoons,» *IslamOnline*. net, November 18, 2005 .

بطباعة بيانات وبرامج أو القيام بحملات لجمع التوقيعات دعمًا لبعض القضايا الخاصة أو المسائل العامة الأساسية.

وثمَّ طريقة جيدة لنتعرف بها على المعتدلين، وذلك باختبار قبولهم لمفهوم «الإسلام الأوروبي». ويدافع المسلمون الليبراليون عن تطور الإسلام الأوروبي بوصفه تجليًا جديدًا من تجليات الإسلام في نطاق الحداثة الأوروبية. ومن أمثلة ذلك «مشروع الإسلام الأوروبي»، وهو مبادرة طلابية يرعاها منتدى الطلاب الأوروبيين المؤيدين للاتحاد الأوروبي (AEGEE).[1] وترعى هذه المجموعة ورش عمل، وتبادُلات طلابية، ومحاضرات، ومطبوعات تهدف إلى تعريف ودعم إسلام أوروبي حديث، على وجه التحديد؛ يحتفظ بطابع الإسلام، مع الانفتاح على المجتمع المحيط.

ويشارِك الجماعةَ رؤيتَها صحفيون، ومثقفون، وأكاديميون، ونشطاءُ، وعددٌ متنامٍ من السياسيين. ومن هؤلاء الأخيرين «ناصر خضر»، عضو الحزب الليبرالي الاشتراكي الدانماركي؛ و«رشيد كاشي»، عضو الاتحاد الفرنسي عن أحد أحزاب الحركة الشعبية. وقد وُلِد خضر في دمشق لأب فلسطيني وأم سورية، واستقر في الدانمارك مع أبويه، المنتميَيْن للطبقة العاملة؛ منذ كان طفلًا صغيرًا. وقد أصدر كتابًا يحكي فيه قصة اندماجه في المجتمع الأوروبي.[2] وهو مؤسِّس جمعية «المسلمين الديمقراطيين»، ونظيرتها المدنية: «شبكة الدعم الدانماركي للمسلمين الديمقراطيين». وتذكر التقارير أن خضرًا كان هدفا لتهديدات بالقتل، بما في ذلك تحريض على قتله أصدره الإمام «أحمد أكّاري Ahmad Akkari»؛ أحد

(1) For more information the group's Web page «EuroIslam».

(2) Naser Khader, *Khader.dk: Sammenførte Erindringer*, [Copenhagen]: Aschehoug, 2000.

الأئمة الدانماركيين الذين كانوا وراء ضجة الرسوم الكاريكاتورية.[1] أما «رشيد كاشي» المهاجر إلى فرنسا من منطقة القبائل بالجزائر ورئيس مؤسسة «اليمين الحر La Droite Lilore»، التي يديرها بالاشتراك مع «ألكسندر دل ڤال Alexandre Del Valle»؛ فهو ناقد صريح للاتجاه الإسلامي، وكاتب افتتاحيات صحفية، ومؤلف.

وترأس «سامية لبيدي»، التونسية الأصل؛ جماعة «.A.I.M.E»، التي تصف نفسها بأنها «ثقافية» و«لا علاقة لها بالسياسة». وتسعى لبيدي، طبقًا لنبذة تعريفية لها؛ لتكون صوت «الغالبية الصامتة» للمسلمين المعتدلين في أوروبا.[2] وللجماعة أنشطة أخرى، منها دورية ربع سنوية تُسمّى «إلكتروكوك Electrochoc»؛ تجمع بين الجاذبية والمتعة ورقي المستوى. ويضم عدد ربيع ٢٠٠٦م، ضمن أشياء أخرى؛ ترجمة مطولة لـ«موريل ديجوك»، البلجيكي الذي اعتنق الإسلام ثم قُتِل مفجِّرًا نفسه في العراق؛ ومقالًا حول السيخ ومشاعرهم تجاه حظر السلطات الفرنسية للرموز الدينية الظاهرة في المدارس العامة، وحوارًا مُتخيلًا يجيب فيه النبي محمد عن أسئلة تتعلق بعدد من قضايا الساعة.[3] وقد تم تصميم المجلة، شكلاً ومضمونًا؛ بحيث تجذب نوعية من القراء الشبان غير الأكاديميين، المتعلمة نسبيًا، والتي تسكن المدن.

---

(1) The threat was filmed by journalist Sifaoui with a hidden camera and broadcast on French *television (France 2, Envoye Special,* television broadcast, March 23, 2006). Khader has required police guard since founding the Democratic Muslims. He describes the stress on himself and his family caused by the threatening phone calls, messages, and restrictions on his freedom of movement in a television interview. Ahmad Akkari, interview on TV-Avisen, Denmark Radio, April 2, 2006. Transcribed and translated at Weblog "Agora."

(2) See A.I.M.E. Web site.

(٣) في هذا الحوار، تم عزو الآراء المعتدلة والحداثية إلى النبي. فعند سؤاله عما يجيزه المسلمون من زواج الأطفال، على سبيل المثال؛ أجاب بأن العادات في عصره كانت مختلفة، ومتوسط العمر أقل، وكان عمر الأغلبية أصغر بكثير منه اليوم. وعند سؤاله عن رأيه في بن لادن كان جوابه: «بمقاييس القرن الرابع عشر هو مسلم طيب. أما اليوم، فهو مجرد مجرم عادي يجهل العصر الذي يعيش فيه».

- *Electrochoc*, Spring 2006.

كذلك هناك مسلمون معتدلون ومهمون في المجال الأكاديمي الأوروبي. منهم مثلًا «أفشن إليان»، الذي جاء إلى هولندا لاجئًا من إيران، وأكمل دراسته فيها. وهو الآن أستاذ القانون بجامعة ليدن، وكاتب مقال في صحيفة «هاندلسبلاد Handelsblad» اليومية الليبرالية، التي تصدر في أمستردام. ونبرة كتاباته هادئة، بيد أن ذلك لم يُعْفِه من تلقي تهديدات كثيرة بالقتل، لدرجة أنه يعيش تحت حماية الشرطة بشكل دائم.[1]

وفي الدانمارك، يحاضر البروفيسير «مهدي مُظفَّري» في جامعة «آرهوس Aarhus»، وهو لاجئ إيراني كان يعمل قَبْلًا رئيسًا لقسم العلاقات الدولية بجامعة طهران. وهو صاحب بيان: «معًا لمواجهة الشمولية الجديدة» (الذي يجده القارئ منشورًا في الملحق مع أسماء أوائل الموقعين عليه)، كما أنه ملتزم بقوة بالمدرسة الفكرية التي ظهرت في أوروبا، والتي تعتبر الإسلام السياسي ضربًا من الشمولية.

وهناك الكاتب والأستاذ الجامعي «بسام طيبي»، المقيم بألمانيا؛ وهو أحد المثقفين الأوروبيين والمسلمين المعتدلين الأوسع شهرة، والأكثر تردُّدًا على دوائر المحاضرات الأوروبية. وبوصفه مؤسس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، وعضو عدد من المنظمات الداعمة للحوار الإسلامي- اليهودي، والإسلامي- المسيحي-اليهودي؛ فهو من أقوى الداعمين لدمج الأقليات المسلمة في التيار العام للمجتمع الأوروبي، كما يعارض وجود أية أنظمة تشريعية أو ثقافية أو اجتماعية موازية. ولاعتقاده الواضح في وجوب تقبُّل المهاجرين لقيم الثقافة الغربية السائدة (Leitkultur)، بدلًا من محاولة تدميرها أو تغييرها؛ ولرفضه «المجتمع الموازي Parallelgesellschaft»، استجلب طيبي لنفسه عداوة الأصوليين. وهو يختلف، بقوة وباستمرار؛ مع الفرضية الإسلامية القائلة بتداخُل الإسلام بالضرورة في

(1) A collection of his newspaper columns can be found at his blog: Afshin Ellian, "About Afshin Ellian."

الفضاء العام والسياسة، كما يرفُض أي غزو من الشريعة الإسلامية لأوروبا، مؤكِّدًا أن «العلاقة بين الشريعة وحقوق الإنسان هي كالعلاقة بين النار والماء».[١]

ويعمل «الهادي الصباح» إمامًا لمسجد «باسو» في ألمانيا. وفي لقاءاته المتلفزة يدين دائمًا العنف والتحريض ضد المسيحيين، ويشكِّك في كفاءة من يسمون أنفسهم: «أئمة». كما يتبرأ من استعمال العنف لحل المسائل الاجتماعية والسياسية.[٢]

وعندنا «صهيب بن الشيخ»، السعودي مولدًا والأزهري تعليمًا؛ وهو مُفتي مرسيليا الأكبر، وأحد كبار المعادين للأصولية. وكتابه: «ماريان والنبي؛ الإسلام في فرنسا العلمانية»؛[٣] يسلط الضوء على الفرص المتاحة للمسلمين، وصور الحياة الإسلامية؛ داخل المجتمع الفرنسي العلماني. ومن الممكن، بوجه عام؛ الاعتماد عليه في تقديم إجابات مقبولة من عموم المتدينين المسلمين، دون تصعيد في المواقف الصعبة. فإبّان هوجة الحجاب الفرنسية مثلًا، كان رأيه أنه ينبغي إعفاء النساء المسلمات من ارتداء الحجاب إذا ضَيَّق عليهن المجتمع الذي يعشن فيه. أما إبان هوجة الرسوم الكرتونية، فقد قال إن الكاريكاتير قد تجاوز الحد الفاصل بين حرية التعبير واحترام الدين، لكنه يعكس أحوال الغرب وافتقاره إلى الحياة الروحية، وإن العنف ليس هو الرد الصحيح.

---

(1) «Der Multikulturalismus hat dem Scharia: Islam in Europa die Tür Geøffnet,» *NZZ am Sontag*, October 2002.

(٢) راجع مثلاً تصريحاته في مائدة مستديرة عقدها الموقع الإلكتروني الذي ترعاه الحكومة الألمانية: «قنطرة Qantara».

(3) Soheib Bencheikh, *Marianne et le Prophete, L'Islam dans la France Laique,* Paris: Bernard Grasset Publishers, 1998.

ورغم أن معظم المنظمات الأوروبية، التي تَدَّعِي تمثيل المسلمين؛ سلفيةُ الاتجاه أو مرتبطةٌ بالمتطرفين أو متسامحةٌ معهم، فهناك أيضًا بعض الجماعات المعتدلة بلا أدنى شك. ومن بينها «الاتحاد الإسپاني للمؤسسات الدينية الإسلامية» (FEERI)؛ والذي يتزعمه بعض المسلمين الجدد من الإسبان ذوي الاتجاه المعتدل. وهو يمثّل مع «اتحاد الجاليات الإسلامية في إسپانيا» (UCIDE)، وهي منظمة لقيادتها صلات بالإخوان المسلمين في سوريا؛ جزءًا من السلطة الإسلامية المعتَرَف بها رسميًا في إسپانيا، والتي تمثل الجالية المسلمة لدى الحكومة. وكلا الاتحادين ضعيفٌ ماليًا، ويعتمد إلى حد كبير؛ على تمويل الحكومة الإسپانية. وهما يسعيان، بغير نجاحٍ مؤكد؛ للوصول إلى جالية المهاجرين المغاربة الكبيرة بإسپانيا.

وقد أصدر «منصور إسكوديرو»،[1] زعيم مؤسسة «فيري FEERI»؛ فتوى شهيرة بردَّة بن لادن والقاعدة جراء أعمالها المتطرفة، التي تتنافى وتعاليم الإسلام. وحجة «إسكوديرو» أن الإرهابيين، بأعمالهم؛ قد نبذوا تعاليم القرآن وخرجوا من ثم على أمة الإسلام. وطبقًا لإسكوديرو؛ فقد لاقت الفتوى تأييدًا مُتحفِّظًا في العالم العربي، وبخاصة في شمال أفريقيا. كما رفضها الأصوليون، وشكك في حُجّيتها آخرون مثل طارق رمضان. وسواء أكانت الفتوى الإسپانية ذات حجية أم لا؛ فيمكن في الواقع أن تتمثل قيمتها في فتحها لباب النقاش حول التزام كل مسلمٍ بوجوب إخراج من يُمارسون الإرهاب من الملة. وبعيدًا عن موضوع الاعتراض على الإرهاب، يعتقد «إسكوديرو» أن الديمقراطية هي قلب الإسلام، ويرغب في استعادة الأهمية الروحية للأندلس، التي يؤمن أنها قامت على حرية الضمير.[2]

---

(١) أثناء كتابة هذا البحث حدث تغيير في قيادة «FEERI»؛ إذ أنشأ بعض شركاء «منصور إسكوديرو» منظمة جديدة هي: «La Federación Musulmana de Espana اتحاد المسلمين في إسپانيا». ولا يزال منصور هو الرئيس المشارك في «FEERI».

(2) Author's discussion with Mansur Escudero, Spain, August 2005.

وتسعى «فيري» إلى الانخراط في الشئون الإسلامية دوليًا، بيد أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة، لاستغلال علاقاتها الدولية استغلالًا جيدًا؛ من بنية تحتية وموظفين مُتفرغين. وتدير المنظمة أكثر المواقع الإسلامية الإلكترونية شعبية في العالم الناطق بالإسبانية: www.webislam.com؛ كما تُصدِر صحيفة «أمانسير Amanecer»، أو «الفجر الجديد»، الناطقة باللغة الإنكليزية؛ بغية نشر تفسيرها المعتدل للإسلام.

ويُشبه «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا» (FNMF)، الذي يرأسه المغربي «محمد بشاري»؛ مؤسسة «فيري» الإسبانية. ويمثل الاتحاد جزءًا من «المجلس الفرنسي للدين الإسلامي» (CFCM)، المعترَف به رسميًا. وفي أبريل ٢٠٠٣م، فاز الاتحاد المذكور بستة عشر مقعدًا من بين ٤١ هي جملة مقاعد المجلس.(١) ويشغل «بشاري» أيضًا منصب السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي الأوروبي في باريس. وهو يعتقد أن «التنوع العالمي للإسلام» يمكن أن ينسجم في أوروبا، ويقدِّم نموذجًا ديمُقراطيًا تعدُّديًا جديدًا للبلاد ذات الأغلبية المسلمة خارج القارة.(٢) ورغم اعتماده ماليًا على الدعم المغربي والليبي؛ فإن المؤتمر الإسلامي الأوروبي، الذي يضم عددًا من المنظمات الإسلامية الأوروبية المعتدلة؛ قد يكون وسيلة مناسبة لتطوير قاعدة أوروبية لشبكة دولية للمسلمين المعتدلين.

وفي إيطاليا يوجد عدد من المؤسسات والشخصيات الإسلامية المعتدلة. وترأس «سعاد سباعي» اتحادَ الجمعيات المغربية في إيطاليا، وهي إيطالية من أصل مغربي، وناشطة نسوية خصوصًا في مكافحة العنف الزوجي داخل الجالية المغربية في إيطاليا. وثمة معتدل بارز آخر في إيطاليا هو الشيخ «عبد الهادي بالازي» الأزهري

---

(١) فاز «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا»، وهو منظمة راديكالية؛ بأربعة عشر مقعدًا. و«جامع باريس»، الأكثر اعتدالًا؛ بستة مقاعد. وذهب مقعدان إلى «لجنة تنسيق الأتراك المسلمين بفرنسا»، والمقاعد الثلاثة الأخرى إلى جماعات مستقلة، راجع:

- Glen Feder, «The Muslim Brotherhood in France,» *In the National Interest*, Web site, September 21, 2005.

(2) Mohamed Bechari, «Qué lugar ocupará el Islam eu la nueva Europa?» *Memoria*, No. 202, December 2005.

الصوفي، والذي يُدير المعهد الثقافي الخاص بالطائفة الإيطالية المسلمة، وهو معهد لتطوير التعليم الإسلامي في إيطاليا؛ يكافح التطرف والأصولية، ويشارك في الحوار الديني، خصوصًا مع اليهود والمسيحيين.[1] وبالنسبة لتوافق الشريعة مع القوانين العلمانية، يقول بلازي إن الشريعة تحرِّم على المسلم ارتكاب أية أفعال تنتهك قانون البلد الذي يعيش فيه، حتى لو كانت هذه الأفعال مما أباحه القرآن. وعلى هذا، يجب على المسلمين الامتناع عن أي أفعال يجوّزها القرآن؛ إذا كانت هذه الأفعال غير مشروعة في المجتمع الذي يعيشون فيه. وفي ١٩٩٦م، أسس «بلازي»، والباحث الإسرائيلي «الدكتور آشر إيدر Asher Eder»؛ زمالة الإسلام وإسرائيل، بغية دعم التعاون بين إسرائيل والشعوب الإسلامية، وبين اليهود والمسلمين.[2]

ويزعم «المجلسُ الإسلامي ببريطانيا» (MCB) أنه صوت المسلمين المعتدلين في المملكة المتحدة؛ إلا أن ما يسوقه من أدلة على ذلك، محل شك.[3]

---

(١) وفي إيطاليا جماعات ومؤسسات إسلامية أخرى أقل اعتدالًا تشارك السعوديين أو تتلقى تمويلًا منهم. ومنها «المركز الثقافي الإسلامي في إيطاليا Centro Islamico Culturale d'Italia»، وهي المؤسسة التي تقف وراء بناء مسجد روما الهائل في «مونت أنتين». ويتم تمويل المؤسسة من خلال «رابطة العالم الإسلامي» السعودية. وقد انضم المركز الثقافي الإسلامي وفرع الإخوان المسلمين بإيطاليا بقيادة سورية، واتحاد الجماعات والمنظمات الإسلامية بإيطاليا تحت مظلة هي «المجلس الإسلامي الإيطالي Consiglio Islamico d'Italia» ليصير الوسيط الرسمي بين مسلمي إيطاليا والدولة. وثمّ منظمة أخرى تتنافس في مجال تمثيل الإسلام بإيطاليا هي:
(الجماعة الدينية الإسلامية «.Comunità Religiosa Islamica «CO.RE.IS)، ويقال إنها تلقت مساعدة سعودية ضخمة؛ راجع:

- Stefano Allievi, «Islam in Italy,» in Shireen Hunter, ed., *Islam, Europe's Second Religion*, Westport and London: Praeger, 2002.

(٢) راجع اللقاء مع الشيخ عبد الهادي بلازي في جامع جلازوف:

- «The Anti-Terror, Pro-Israel Sheikh,» *FrontPageMagazine.com*, September 12, 2005.

(٣) على سبيل المثال، تناولت حلقة في «بي بي سي»، أذيعت في ٢١ أغسطس ٢٠٠٥م؛ «The Islamic Foundation» التابع للمجلس الإسلامي البريطاني (MCB)، والتي لها صلات قوية بالتنظيم الباكستاني المتطرف: «جماعت اسلامي». وهناك مؤسسات أخرى تتبع المجلس الإسلامي البريطاني ويحيط بها الشك في نظر منظمة الـ«MCB Watch»؛ هي «جمعية أهل الحديث»، التي تدّعي أن اليهود يحاولون السيطرة على العالم، وكذلك الرابطة الإسلامية في بريطانيا، التي تعلن أن الهجمات الانتحارية بحق المدنيين في إسرائيل؛ أمر مقبول. وللمجلس الإسلامي البريطاني تاريخ في الدفاع عن الإسلاميين المتطرفين، الذين يتعرضون للهجوم السياسي؛ فعلى سبيل المثال دافع المجلس الإسلامي البريطاني عن حزب التحرير عندما أعلنت حكومة بلير عن نيتها حظر نشاطه؛ راجع:

- Muslim Council of Britain, «It Doesn't Add Up,» Web log entry, October 29, 2005.

ومن بين العديد من المنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة، تُعَدّ مؤسسة «المسلمين البريطانيين التقدُّميين Progressive British Muslims» أكثرها ليبرالية. وثمّ مؤسسة معتدلة أخرى تسمى: «المنتدى الإسلامي البريطاني British Muslim Forum»، وهي مظلة جامعة أُطلِقَت في مارس ٢٠٠٥م، ويتبعها ٢٥٠ مسجدًا ومؤسسة أخرى.[1] ويتم حاليًا تشكيل «المجلس الصوفي البريطاني» بغية تحدّي «المجلس الإسلامي البريطاني» (MCB). وبدءًا من تاريخ كتابة هذه السطور (يوليه ٢٠٠٥م)؛ صار المجلس الصوفي قيد الاستعداد، مُتمتعًا بمطبوعة وموقع على شبكة الإنترنت. ومما له مغزى أيضًا؛ أن الزعيم المسلم المعتدل «فِيَاز موغال Fiyaz Mughal» يشغل منصب نائب الرئيس في حزب بريطانيا الليبرالي الديمقراطي.

وفي البلقان تنتشر تيارات إسلامية معتدلة، وبخاصة الصوفية؛ رغم نشاط المؤسسات والبعثات السعودية في البوسنة، وبعض المناطق الأخرى في ذات النطاق؛ فضلًا عن الاختراق الوهابي للمساجد والمؤسسات الإسلامية.[2] ويوجد عدد من المؤسسات الإسلامية المعتدلة الهامة في البلقان؛ مثل:

---

(١) وردت أهداف المنتدى، وغاياته التالية؛ في موقعه على شبكة الإنترنت:
- نشر آراء الإسلام المتوازنة، وأساليبه المنصفة، وترويج أخلاقياته وقواعد سلوكه المحبة للسلام.
- دعم القيم المشتركة بين البشرية جمعاء، من خلال مفهوم تقوى الله وخدمة الإنسانية، وفقًا للتربية الصوفية.
- غرس هذه القيم في الجيل الجديد من المسلمين، وهو ما سوف يؤدي إلى تحسين ترابط مجتمع متعدد الأديان والثقافات والأعراق، منفتح الثقافة والفكر.
- تعزيز الجهود والمشروعات، التي تضطلع بها النساء المسلمات؛ الموافقة لقواعد الإسلام، ودعمها وتعهدها بالإشراف.
- دعم الروابط التي تعزز التفهم والتسامُح بين الجماعات الدينية.
- إنشاء شبكة منظمات إسلامية، رسمية وتربوية وسياسية واجتماعية وتعليمية؛ لتناول مشاكلهم وما يشغلهم واتخاذ الخطوات المناسبة لحلها.
- سيعمل المنتدى على حماية حقوق المنظمات والمؤسسات والمساجد التابعة، واستقرار وتحسين أدواتهم التعليمية والمالية.
- ربط الصلة مع جميع الوسائل الإعلامية، لنقل شواغل المسلمين وتحفظاتهم إليها، وعرض آراء المسلمين التي أقرّوها في القضايا التي تشغلهم من خلال الإجماع العام.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل الإرهاب والتطرف، والتمييز الديني والعنصري؛ أو القضاء عليها جملة.

(٢) كل تقديرنا لـ«ستيفن شوارتز» على المعلومات الخاصة بالمسلمين المعتدلين في البلقان.

• التجمُّع الإسلامي في البوسنة والهرسك، الذي يقوده رئيس العلماء «مصطفى أفندي سيريتش»، ومقره الرئيسي في سراييڤو؛ وهو مسؤول عن المسلمين في كرواتيا وسلوڤينيا والسنجق (الذي قُسِّم الآن بين صربيا والجبل الأسود).

• كلية الدراسات الإسلامية ومدرسة «غازي هسرف بك»، الكائنة في سراييڤو، وهي المؤسسة التعليمية الإسلامية الرئيسية في جنوب شرق أوروپا؛ وقد خرَّجت معظم رجال الدين السلاف والألبان. كذا يوجد في البوسنة أيضًا أكبر وسط اجتماعي لنشر الكتب في أوروپا، وبخاصة إنتاج المتصوفة الأوروپيين.

• التجمع الإسلامي في كوسوڤو، الذي يرأسه رئيس العلماء «تعيم ترنافا»، ومقره الرئيسي في بريشتينا؛ ويشرف على كلية صغيرة، لكنها ممتازة؛ للدراسات الإسلامية بجامعة بريشتينا، ومدرسة علاء الدين. ويُدير التجمُّع حوالي ٥٠٠ مسجد.

• طائفة الدراويش الإسلاميين العاليّين (من يوغوسلاڤيا السابقة)، ومقرها الرئيسي في بريزْرِن بكوسوڤو؛ وتضم متصوفة غير بكتاشية.

• الطائفة الإسلامية العلويّة، ومقرها الرئيسي في تيرانا بألبانيا؛ ويرأسها الشيخ «علي بازار»، وتضم كل المتصوفة غير البكتاشية. وقد أنشأت شبكةً من ٤٠٠ تكية (مسكن صوفي).

• الجماعة البكتاشية العالمية، التي يرأسها ديدي (الشيخ الأكبر) «رشاد بردهي»؛ ومقرها الرئيسي في تيرانا بألبانيا، وتضم نحو مليوني مُريد بكتاشي من جميع المستويات، خصوصًا في جنوب ألبانيا وغرب مقدونيا. والبكتاشية صيغة صوفية «بِدعية» بشكل كبير، وهي عميقة الجذور في الثقافة الألبانية. والتكية البكتاشية الهرباتية، في تيتوفا بمقدونيا؛ هي أيضًا مؤسسة صوفية كبرى في البلقان، إلا أنها الآن تصطلي حصار الوهابيين.

الفصل السابع

الدعامة الجنوب شرق آسيوية للشبكة

ينبغي أن تتضمن جهود بناء الشبكات، في جنوب شرق آسيا؛ تعاونًا بين المنظمات غير الحكومية مع المؤسسة الأندونيسية التقليدية المعتدلة: «نهضة العلماء»، بمدارسها الداخلية الخمسة عشر ألفًا؛ و«المؤسسة المحمدية» الحداثية المعتدلة، وشبكة مؤسساتها في مجالات التعليم العالي والتأمين الاجتماعي. ويتعايش داخل المحمدية القطاعان؛ الإسلامي والعلماني معًا. فتوجد العناصر الإسلامية في المجلس الديني للمؤسسة، ومهمته الدعوة؛ في حين يوجد الليبراليون في المركز الخاص بدراسة الدين والديمقراطية، والذي أنشئ لتنفيذ جدول أعمال ليبرالي داخل المنظمة وخارجها.

أما أجرأ مؤسسة ليبرالية إسلامية في أندونيسيا، وربما في جنوب شرق آسيا كله؛ فهي «الشبكة الليبرالية الإسلامية»، التي أنشئت في ٢٠٠١م على يد شبان مثقفين مسلمين ليبراليين، لمواجهة الإسلام الجهادي والأصولي في أندونيسيا. وقد استُهدف «أُولِيل أبشار عبد الله»، منسِّق الشبكة؛ بفتوى أصولية عام ٢٠٠٤م حكمت عليه بـ«الردة». وفي أغسطس ٢٠٠٥م؛ أصدر «مجلس العلماء الأندونيسي»، الذي تسيطر عليه عناصر أصولية ومحافظة؛ فتوى تُنكر التعدُّدية والليبرالية والعلمانية بوصفها عداءً للإسلام.[1] وقد استغلت إحدى المنظمات الإسلامية المتطرفة، «جبهة المدافعين

(١) انتُقِدَت الفتوى بشدة من كبار المسلمين الأندونيسيين المعتدلين، بدءًا من الرئيس السابق «عبد الرحمن وحيد» وقيادة «نهضة العلماء»، إلى رئيس «المحمدية» السابق «أحمد سيافي معارف»، والدكتور «أزيوماردي أزرا Azyumardi Azra»؛ رئيس الجامعة الإسلامية الحكومية «سيارف هداية الله».

عن الإسلام»؛ هذه الفتوى لتسويغ تهديدها لـ«الشبكة الإسلامية الليبرالية» باستخدام العنف ضدها.

وفي داخل المناطق المسلمة بالفلبين، ثمة زيادة ملحوظة في تشكيل منظمات مجتمع مدني خصيصًا لمواجهة الفقر والفساد. كما تنشط هيئة العلماء بالفلبين في دعم السلام والتنمية. كذلك فإن مؤسسة «مغباسا كيتا Magbassa Kita»، التي أسستها ابنة «سانتانينا رسول Santanina Rasul»، المرأة المسلمة الوحيدة المنتخبة في مجلس الشيوخ؛ قد طرحت برنامجًا لمحو الأمية يُنفَّذ على نطاق الشعب كله.

وطبقًا لموظفي إحدى منظمات جاكرتا غير الحكومية؛ فإن المؤسسات الإسلامية المعتدلة، مثل «المحمدية» و«نهضة العلماء»؛ تسمو فوق الفوارق المذهبية دعمًا للقيم الديمقراطية.[1] كما يذهبون إلى أن اندماجًا تدريجيًا آخذ في توحيد المنظمات المسلمة غير الحكومية في حركةٍ متماسكةٍ. وبينما يقود هذه الحركة مثقفون حضريون؛ نجد لها جذورًا في الشبكات القومية مثل «المحمدية» و«نهضة العلماء». والعنصر الرئيسي في هذه الشبكات هو المؤسسة التعليمية.

المؤسسات التعليمية الدينية المعتدلة

أولًا: المدارس الإسلامية (المدارس الداخلية والمدارس التقليدية):

يوجد نوعان من المدارس الإسلامية في جنوب شرق أسيا: مدارس إسلامية تقليدية يومية (madrasas)، ومدارس داخلية تُعرف في أندونيسيا باسم «پيزَنْترِن Pesantren» أو «پوندوك Pondok».[2] وترتبط غالبية المدارس الداخلية الأندونيسية بمنظمة «نهضة العلماء» التقليدية. وفي الحقيقة يمكن، إلى حد كبير؛

(1) Author's interview in Jakarta, August 2005.

(2) For more extended discossion, see Angel Rabasa, «Islamic Education in Southeast Asia,» in: Hillel Fradkin, Husain Haqqani, and Eric Brown, eds., *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 2, Washington, D.C.: Hudson Institute, 2005.

القول بأن «نهضة العلماء» هي جماع مدارسها الداخلية. وهناك عدد أقل من المدارس الداخلية يرتبط بمؤسستي «المحمدية» الحداثية و«پيرسيس Persis». ولا يُدَرّس التفسيراتِ المتطرفةَ للإسلام سوى عدد قليل فقط من المدارس الداخلية.[1] وفي أندونيسيا، وإلى حد أقل في دول جنوب شرق آسيا؛ تتضمن المناهج الدراسية لمعظم المدارس الداخلية، والمدارس العادية؛ مواد علمانية، وإن كان هدفها الرئيسي هو تعليم الإسلام. وبما أن الكتب المدرسية مكتوبة بالعربية، فإن تعلُّم اللغة العربية وكيفية ترجمة تلك الكتب المدرسية للهجة المحلية يُشكلان جزءًا كبيرًا من المقرر الدراسي.

ويدير المدرسة الداخلية، وغالبًا ما يملكها أيضًا؛ مُدرسٌ مُتدينٌ بمفرده. وتربط الطلاب علاقة شخصية بأستاذهم، الذي قد ينحاز لأيديولوجية أو تفسير مُعيَّن للإسلام. وكثير من المدارس الداخلية المعاصرة تمزج الآن بين التعليم الإسلامي التقليدي والتعليم الوطني الحديث، كليهما. ومع هذا، وبرغم إضافة التعليم العلماني؛ فإن الغاية الأساسية للمدرسة الداخلية هي، كما لاحظنا قبلًا؛ نشر وتعليم الإسلام. ويُعرِّف النظام القيمي، الذي يُدرَّس في المدارس الداخلية؛ الحداثةَ على نحو يختلف عما هو معروف في الغرب، فالأخوّة ونكران الذات عند المسلم؛ يُنْظَر إليهما باعتبارهما واقيَيْن من الرأسمالية المتحجِّرة القلب. لكن هذه القيم لا تتعارض بأية حال مع الديمقراطية. إذ شاركت أكثر من ألف مدرسة داخلية، طوال العقد المنصرم؛ في دعم قيم التعددية والتسامُح والمجتمع المدني. وفي برنامج كهذا يتعلم تلاميذ المدارس الداخلية تنظيم حملات لخدمة قضية ما، والإشراف على انتخاب القيادات الطلابية، وتمثيل دائرتهم الانتخابية مع كلٍّ من قادة المدارس الداخلية والمجتمع المحلي.

---

(1) Lily Munir, "In Search of a New Islamic Identity in Indonesia," presentation, The United States–Indonesia Society (USINDO) Conference, Washington, D.C., November 11, 2003.

وعلى العكس من ذلك؛ نجد أن لـ«الحزب الإسلامي الماليزي Parti Islam Se Malaysia» تأثير قوي على نظام المدارس الإسلامية الخاصة. ورغم أن مستوى النزعة الجهادية، في نظام التعليم الإسلامي في ماليزيا؛ لم يصل قط إلى ما وصل إليه في باكستان، فإن هذا النظام يدعم حركة سياسية- دينية أصولية. وفي «بوندوكات» جنوب تايلاند يتم تدريس المقرر الوطني جنبًا إلى جنب مع المقررات الإسلامية. وفي حين ساهمت البوندوكات التايلاندية، في الماضي؛ في الحفاظ على اللهجة الملاوية المحلية، في جنوب تايلاند؛ فإن التعليم الآن يتم بالتايلاندية والعربية، التي تستلزمها دراسة القرآن. ومع هذا، فإن البوندوكات في جنوب تايلاند، كما يقال؛ تُستخدَم كمراكز تجنيد لحملة انفصالية عنيفة. وفي الفلبين؛ نجد أن المدارس الإسلامية، التي تلتزم بنظام التعليم الرسمي والمعتمَدة من الدولة؛ هي بوجه عام مدارس معتدلة. لكن يوجد عدد من المدارس الأصولية (Madrasas) غير المعتمدة، وبعضها يُموِّله السعوديون.[١]

ثانيًا: الجامعات الإسلامية:

يتوافر في أندونيسيا أكثر الأنظمة التعليمية الإسلامية الجامعية تركيزًا ورُقيًا في جنوب شرق آسيا، وربما في العالم. وتضم منظومة «جامعة سيارف هداية الله الإسلامية»، التي كانت تُعْرَف قبلًا بـ«المعهد الحكومي للدراسات الإسلامية Institut Agama Islam Negeri–IAIN»؛ ٤٧ كلية وجامعة يدرس بها أكثر من مائة ألف طالب. وتشتمل الجامعة على تسع كليات بما فيها «كليةُ أصول الدين Fakultas Ushuluddin»، التي تضُم قِسمًا للأديان المقارنة؛ وكليةً للشريعة، ومركزًا لدراسات المرأة. وتجذب منظومة «المعهد الحكومي للدراسات الإسلامية» كثيرًا من

(1) Author's discussion with Amina Rasul-Bernardo, Washington, D.C., April 2005.

طلاب المدارس الداخلية الإسلامية، لأن التعليم في تلك المدارس لم يكن، حتى وقت قريب؛ يُتيح للطالب فرصة الالتحاق بالجامعات الأخرى.(١)

ويُصدِر «معهد الدراسات الإسلامية» دوريتين أكاديميتين للدراسات الإسلامية؛ هما: «Studia Islamika» و«Kultur»، اللتين تَنشُران مقالات لباحثين أندونيسيين وغربيين. ويتصدَّر «معهد الدراسات الإسلامية» الحوار الديني منذ وقت طويل. ففي «معهد الدراسات الإسلامية» تتضمَّن الدراسات الإسلامية موضوعات الأديان المقارنة، والأديان عمومًا على اختلافها، وحقوق الإنسان وقضايا الچندر (الجنوسة). وهدف الجامعة الأسمى هو تكوين خريجين مُتسامحين برؤية «إسلامية حداثية وعقلانية».(٢)

وثمة منظومة جامعية إسلامية ثانية تضم ٣٥ جامعة ونحو ١٦٠ مؤسسة تعليم عال، وترتبط بـ«المحمدية»، التي وضعت نظامها التعليمي على غرار النظام المدرسي الهولندي. إذ يدرِّسون المقرر الوطني، شاملًا موضوعات دينية تعكس توجُّه المنظمة الحداثي.

وتتشارك جامعتا «معهد الدراسات الإسلامية» و«المحمدية» القيم الديمقراطية والتعدُّدية. وبعد سقوط حكومة الرئيس «سوهارتو»، في ١٩٩٨م؛ أعد «معهد الدراسات الإسلامية» برنامجًا تعليميًا مدنيًا استبدل فيه المقررات الإلزامية السابقة، الخاصة بأيديولوجية الدولة؛ بمُقررٍ جديدٍ يهدِف إلى دمج الديمقراطية في السياق الإسلامي. وقد صار هذا المقرر إلزاميًا لجميع الطلاب في مساقات «معهد الدراسات الإسلامية»، وبلغ من نجاحه أن أعدَّت الشبكة «المحمدية» هي الأخرى مقررها الإلزامي والخاص بالتعليم المدني الديمقراطي.(٣)

---

(1) Johan Meuleman «The Institut Agama Islam Negeri at the Crossroads» in Johan Meuleman ed. *Islam in the Era of Globalization,* Jakarta: Indonesian-Netherlands Cooperation in Islamic Studies 2001 pp. 283–288.

ويوجد أكثر من مائة ألف طالب مسجلين في منظومة «معهد الدراسات الإسلامية».

(2) Leirvik, 2006.

(3) The Asia Foundation, «Education Reform and Islam in Indonesia,» pamphlet, n.d.

وقد أسَّسَت «جامعة غادجا مادها Gadja Madha» في «يوجياكارتا»، وهي أقدم جامعة أندونيسية؛ مركزًا للدراسات الدينية بين الثقافات، وذلك بإيعاز من وزير الخارجية السابق «علوي شهاب». ويوفِّر هذا المركز دراسات دينية مقارَنة، عوضًا عن الدراسات الدينية التي تركِّز على دين واحد فحسب، كما هو الحال في الجامعات الأخرى.

وفي ماليزيا تُدَرِّس «الجامعة الإسلامية العالمية»، التي تدعمها الحكومة؛ تفسيرًا عالميًا للإسلام أقرب ما يكون إلى مُقررات المؤسسات الدينية في العالم العربي. وفي الفلبين توجد بعض الكليات الإسلامية، لكن ليست بها جامعة إسلامية. وهناك «جامعة ميندناو Mindanoo» الحكومية، وهي جامعة علمانية لها تسعة فروع؛ وتضم أغلبية طلابية مسلمة. وتعتزم تايلاند بناء أول جامعة إسلامية لها عام ٢٠٠٥م، والتي ستكون فرعًا من جامعة الأزهر المصرية. وستتحمل الحكومة التايلاندية معظم تكاليف تمويل المشروع، لكن الجامعة ستسعى أيضًا للحصول على معوناتٍ مالية من مصادر خارجية تشمل بلدانًا إسلامية.[١]

ونخرج من ذلك بأن جنوب شرق آسيا يحوي بنية من المؤسسات التعليمية الإسلامية الهائلة الاتساع والشديدة التطور، التي قد تُمثِّل مصدرًا ذا أهمية بالغة في حرب الأفكار الدائرة الآن في العالم الإسلامي، وفي الجهد المبذول لبناء الشبكات الإسلامية المقترَحة في هذه الدراسة. وستساعد هذه المؤسسات في الحفاظ على ارتباط الطوائف الإسلامية، في جنوب شرق آسيا؛ بجذورها الثقافية المتجسدة في القيم المعتدلة والمتسامحة، برغم هجمة الأيديولوجيات المتطرفة من الشرق الأوسط؛ كما ستُمَثِّل أيضًا العناصر الأساسية لشبكةٍ دوليةٍ من المؤسسات التعليمية الإسلامية المعتدلة.

---

(1) «Al Azhar to Offer Courses in Thailand,» *The Nation* (Bangkok), September 23, 2004.

وسائل الإعلام

أصبح المسلمون الليبراليون والمعتدلون، في جنوب شرق آسيا؛ أكثر خبرة في استعمال وسائل الإعلام للرد، بسرعة وفاعلية؛ على الأصوليين. ويُعَدّ برنامج «الدين والتسامُح» الإذاعي، الخاص بالشبكة الإسلامية الليبرالية؛ واحدًا من أكثر برامج الحوار شعبية في أندونيسيا. وقد نُشِرَت مواد هذا البرنامج في صحيفة «چاوه پوست Jawa Post»، وتعاقد على نشرها بذات الوقت أكثرُ من سبعين صحيفة.

مؤسسات بناء الديمقراطية

أنشأت المنظمات الإسلامية في أندونيسيا معاهد لتعريف أعضائها بالعملية الديمقراطية مثل «معهد دراسة وتطوير الموارد البشرية Lembaga Kajian dan Pengembangan Sumberdaya Manusia» و«لاكپسدام Lakpesdam»، وهو معهد من معاهد «نهضة العلماء» يشترك في تعليم الناخبين شرق جاوة؛ بدعم من «مؤسسة آسيا» ومؤسسة فورد. وتدير «PM3»، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من المدارس الداخلية الإسلامية مقرًا لها؛ مناقشات في تلك المدارس بخصوص المبادئ الإسلامية التي تحد من سلطة الدولة في تنظيم الدين.[1]

وفي الفلبين؛ نجد أن أنشط هذه المؤسسات، وأكثرها تأثيرًا؛ هو «مجلس الفلبين للإسلام والديمقراطية - PCID»، الذي ترأسه «أمينة رسول- برناردو» ابنة السيناتور «سانتانينا رسول»؛ أول امرأة مسلمة تُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ. ويستمد آل رسول نفوذهم وتأثيرهم من مكانتهم بوصفهم سليلي رؤساء الوزارة لسلطنة «سولو»، ومن نجاحهم في النفاذ إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الفلبين والعالم.

(1) United States–Indonesia Society, «Muslim Society and Democracy,» report on presentation, Washington, D.C., April 26, 2005. Also, Lilis N. Husna, interview in Ford Foundation, *Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation*, 1953–2003, [Jakarta], 2003, p. 213.

وثمة مؤسسة أخرى واعدة هي: «ائتلاف المجتمع المدني لبانجاسومورو»، ومقرها مدينة «كوتاباتو Cotabato»، وهي أقوى مؤسسة في «مِينْداناو». وقد نجحت في الوصول إلى قطاع عريض من جماهير المورو.[1] وهناك «مركز المسلمين المعتدلين»، يرأسه البروفيسور «طه بسمان»؛ وله وجود راسخ في مُدن «مانيلا» و«دافاو» وفي «زامبوانغو Zamboango» و«ماراوي Marawi» بميندناو. وللمركز مشروع يعمل على تطوير دليل للمساجد والمدارس في أنحاء البلاد.[2]

جهود بناء الشبكات الإقليمية

يُعَدّ جنوب شرق آسيا هو المسرح الإقليمي الأَوَّليّ لجهود ربط الشبكات والمنظمات الإسلامية الوطنية والمحلية المعتدلة بشبكة إقليمية. ورأسُ حربة هذا المجهودِ هو «المركزُ الدوليُّ للإسلام والتعددية ICIP–»، المؤسَّسُ في جاكارتا بدعم من «مؤسسة آسيا». وتتمثل مهام المركز في بناء شبكة منظمات غير حكومية، وإعداد نشطاء ومثقفين مسلمين في جنوب شرق آسيا (وبعد ذلك في أرجاء العالم)، وأن يصير منبرًا لنشر أفكار المفكرين المسلمين العالميين، من تقدُّميين ومعتدلين.[3] وقد عقد المركز ورش عمل إقليمية حول الإسلام والديمقراطية: الأولى في مانيلا مع مجلس الفلبين للإسلام والديمقراطية (PCID)، في سبتمبر ٢٠٠٥م؛ والثانية بجاكارتا، في ديسمبر ٢٠٠٥م. واقترح وزير الخارجية التايلاندي السابق، «سورين بتسووان»؛ أن يربط «المركز الدولي للإسلام والتعددية» بين تجمُّع المدارس الداخلية في جنوب

(1) Author's discussion with Steven Rood, Asia Foundation Philippines Country representative, Manila, August 2005.

(2) Author's discussion with Taha Basman, Manila, August 2005.

(٣) لمزيد من المعلومات عن «المركز الدولي للإسلام والتعددية»؛ راجع موقع المنظمة الإلكتروني. ويضم مجلس إدارة المركز شخصيات مسلمة معتدلة وبارزة من جنوب شرق آسيا؛ منها: «أزيوماردي أزرا» رئيس «الجامعة الأندونيسية الإسلامية الحكومية»، والراحل «نورتشوليش ماجد»، و«سورين بتسووان» وزير الخارجية التايلاندي السابق، و«زينة أنور» مديرة «أخوات في الإسلام»، و«تشاندرا مظفر» من ماليزيا، وآخرون.

تايلاند (Pondok)، مع المدارس الداخلية التقدُّمية في أندونيسيا(Pesantren).[1]
وخلال هذه المناقشات والحوارات استطاع مسلمو جنوب شرق آسيا المعتدلون بلورة أجندة إقليمية. وفي لقاء مانيلا اقترح المشارِكون إقامة مؤتمر أو حوار إسلامي في المنطقة، لمناقشة قضية التوافُق بين الإسلام والديمقراطية، مع عناية خاصة بالقيم الديمقراطية التي قد توجد في القرآن. كما أبرزوا أهمية نشر ودراسة التعاليم الإسلامية الخاصة بالحكم ومبادئ الديمقراطية، وأوصَوْا بإرساء بعض المعايير لقياس مُعدَّل التحول الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية. وبالمثل سلَّط المجتمعون الضوء على الحاجة إلى تعاون المجتمعات الإسلامية بالمنطقة، وخصوصًا في ظل حاجتها إلى المؤسسات، بما في ذلك المراكز والمنظمات؛ التي تدعم التعاون الإقليمي. وأكد المشاركون ضرورة أن تعي الجهودُ التعاونية الخصائصَ الثقافية لمنطقة جنوب شرق آسيا، وألا يقتصر الأمر على مجرد الاقتباس من تجارب المناطق الأخرى كالشرق الأوسط مثلًا.[2]

(1) Author's discussion with Asia Foundation Indonesia Conntry Representative Douglas Ramage, Jakarta, August 2005.

(2) Philippine Center for Islam and Democracy, «Southeast Asian Muslim Leaders and Scholars Convene on Islam & Democratization,» *PCID Policy Report*, Vol. 1, No. 3, December 2005.



الفصل الثامن

المكوِّن الشرق أوسطي

العقبة الرئيسية أمام بناء شبكات إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط هي عدم وجود قاعدة فعليّة من الحركات الليبرالية واسعة الانتشار، التي يمكن الربط بينها؛ فليس لدينا الآن سوى مجموعات صغيرة أو أفراد مُبعثرين. وطبقًا لليبراليين المسلمين في الشرق الأوسط، فإن كسب المعركة لصالح الإسلام؛ يتطلب خلق مجموعات ليبرالية لـ«استعادة الإسلام من خاطفيه».[1] لقد شهدنا قبسًا من التعدُّدية السياسية خلال الحكم الملكي في كل من مصر والعراق، لكن تم سحقه على يد الأنظمة العسكرية التي أطاحت بالملكية في خمسينيات القرن الماضي. وفي مصر يتوفَّر الشكل، لا المضمون؛ الخاص بالحكومة البرلمانية (إلا أن حتى هذا الشكل قد افتقد في العراق تحت حكم صدام حسين). وفي غياب الحركات الليبرالية، أو المجتمع المدني؛ فإن الإسلاميين والمساجد يصيران الأصوات الوحيدة للمعارضة السياسية. وأثناء مناقشات مع المثقفين الليبراليين المصريين؛ صرَّحوا بأنه من الضروري للولايات المتحدة أن تُسهِم في وصول الأصوات الليبرالية، وأنها بذلك تُظهِرُهُم بشكلٍ أوضح على المستويَيْن المحلي والعالمي. واقترح أحد الليبراليين المصريين أن تنشئ الولايات المتحدة مُعادلًا ثقافيًا للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وتدشِّن موقعًا إلكترونيًا ليبراليًا

---

(1) Author's discussion with Dr. Ahmed Bishara, Secretary-General, Kuwait National Democratic Movement, Kuwait, June 2003.

عالميًا يوفر الدعم المعنوي، وروابط لمواقع إلكترونية أخرى ومنتدياتٍ تُيسر التفاعُل بين الليبراليين.[1]

وثمّة إجماع بين محاورينا المصريين على أن الإسلام المصري مُعتدلٌ في جوهره، فقد قارن بعض محاورينا بينه وبين الصيغة السعودية للإسلام. وذهب أحدهم إلى أن أحد أسباب هزيمة «الجماعة الإسلامية»، وهي فرع متطرف من جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية؛ هو تدخُّلها في عادات الشعب وتقاليده. ولكنْ نظرًا لغياب المنابر السياسية المعتدلة؛ فإن السخط العام على الوضع الراهن يتم التعبير عنه من خلال «الإخوان المسلمين» والفصائل الإسلامية الأخرى.

ويستطيع المجتمع الأردني أن يوفر أساسًا مُناسبًا لبناء شبكات معتدلة في الوطن العربي. وقد صرّح الدكتور «مصطفى حمارنة»، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بعمّان؛ لأحد باحثي راند عام ٢٠٠٣م، بأن «الشعب أنضج من الحكومة»، وأن الأردن في مفترق طرقٍ أحدها هو الإصلاح والتحول الديمقراطي السريع. وتدليلًا على ذلك النضج، ذكر حمارنة أن الوتيرة تتسارع، بين الناخبين المسلمين؛ نحو التصويت للمرشّح بناء على أسباب أخرى غير الانتماء الديني. وفي هذا الصدد، تُظْهِر نتائجُ استطلاع للرأي، حول المواقف التي تؤثّر على التصويت الانتخابي؛ أجرته مؤسسة راند مع الدكتور «فارس بريزات»، المدير العام لمركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية؛ أن الكفاءة الشخصية والرابطة القبلية والتجربة السياسية، كلها عوامل تتقدَّم على الدين.[2]

ويُعتبر الإسلام المعتدل هو القاعدة في كثيرٍ من دول الخليج الصغرى مثل الكويت والبحرين، وإمارتي دبي وأبو ظبي بدولة الإمارات. لكن لا توجد شبكات معتدلة مُنظَّمة. وبرغم ذلك تحُقق الجماعات السلفية والوهابية، الأفضل تنظيمًا؛

(1) RAND discussions in Cairo, Egypt, June 2003.

(2) RAND discussions with Drs. Hamarneh and Braizat, Amman, June 2003.

اختراقات داخل هذه الدول، وبخاصة في القطاعين التعليمي والتمويلي. فمثلًا يسيطر «الإخوان المسلمون» على إدارة جامعة الكويت وبيت المال الكويتي.[1] ومع ذلك، ورغم الانتكاسات التنظيمية؛ يُناضِل الليبراليون الكويتيون لدعم الديمقراطية والتعدُّدية والاعتدال الديني. ومن أبرز الليبراليين الكويتيين الدكتور «أحمد بشارة»، السكرتير العام للحركة الوطنية الديمقراطية بالكويت؛ والدكتور «شملان العيسى»، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت؛ و«محمد الجاسم»، رئيس تحرير جريدة «الوطن»؛ أكثر الصحف الكويتية توزيعًا.[2]

وبالنسبة لتطور المجتمع المدني، فإن أكبر الدول الواعدة، فضلًا عن الكويت؛ هي البحرين والإمارات العربية المتحدة. إذ يوجد في البحرين مجتمع مدني ناشط، وقد عُقِدَت في ٢٠٠٢م أول انتخابات برلمانية خلال ٣٠ عامًا، وهي أيضًا الانتخابات الأولى التي سُمِح فيها للنساء بالتصويت والترشُّح (وإن لم تنجح أيهن). ومع ذلك، فإن الأحزاب الإسلامية (مثل «الأصالة» السلفي و«الكتلة الإسلامية الشيعية» و«الإخوان المسلمين») تسيطر على مجلس النواب. وأهم الأحزاب الليبرالية هو «كتلة الاقتصاديين»، الذي يتبنى حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي واقتصاديات السوق الحر.[3] وفي قطاع المجتمع المدني مُنِحَ الاتحاد النسائي البحريني، الذي يضم حوالي اثنتي عشرة جمعية نسائية؛ الاعتراف القانوني في ٢٠٠٦م.[4]

وفي الإمارات نجد أن بعض إماراتها، مثل دبي وأبو ظبي؛ مُتحرِّرة اجتماعيًا لا سياسيًا. وطبقًا لأحد المتحاورين الإماراتيين، توجد في الإمارات كتلة ذات ثقل من

---

(1) RAND interview with Dr. Shamlan Al-Essa, Director, Center for Strategic and Future Studies, Kuwait University, June 2003.

(2) RAND discussions in Kuwait, June 2003.

(3) *Wikipedia*, s.v. «Economists Bloc».

(4) «Bahrain Women's Union Gets Ministry's Approval,» *Khaleej Times*, July, 27, 2006.

المفكرين الليبراليين والمعتدلين أغلبهم في الحقل الجامعي. لكنهم، باستثناء جمعية الإصلاح في دبي وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ يفتقرون إلى وجود منظمات تعبّر عنهم.(١) ومن بين المثقفين الإماراتيين الواعدين: «محمد الركن»، وكيل كلية الشريعة بجامعة الإمارات بالعين؛ و«عبد الغفار حسين»، رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ و«محمد المنصوري» و«عبد الله الشمسي»، عضوا مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان؛ ورجل الأعمال المدافع عن حقوق الإنسان: «خليفة بخيت الفَلَاسي».

مشروعات بناء الديمقراطية

يتولى عدد من المؤسسات الغربية تنفيذ مشروعات بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط. فمؤسسة ابن رشد للفكر الحر، المسجَّلة في ألمانيا؛ تدعم الأشخاص المستقلين من أصحاب الفكر التقدُّمي في العالم العربي. وقد أُسِّست عام ١٩٩٨م؛ في الذكرى الثمانمائة لوفاة الفيلسوف العربي ابن رشد، والذكرى الخمسين لإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان. وتمنح المؤسسة جوائزها للأشخاص أصحاب الإسهام في تعزيز الحرية والديمقراطية في العالم العربي.(٢)

ويسعى «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية»، الذي ذكرناه آنفًا؛ إلى الجمع بين العلمانيين والإسلاميين المعتدلين في شبكات الديمقراطيين المسلمين. وقد دشن المركز شراكة مع منظمة «ستريت لو Street law»، وهي منظمة غير حكومية مقرّها واشنطن وتعمل في تطوير المقررات الدراسية، وتنفِّذ برنامجًا تدريبيًا في القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك للتعاون مع قادة المجتمع، في المغرب

---

(١) يعُرف محمد الركن المعتدلين، ضمن السياق الإماراتي؛ بأنهم من يلتزمون بالتفسير الليبرالي للإسلام، ويؤمنون بحقوق المرأة، ويؤيدون الحوار مع الغرب:

RAND discussion with Mohamed Al Roken, Dubai, January 2006.

(2) Ibn Rushd Fund for Freedom of Thought, «Who Are We?» Web page, n.d.

والجزائر والأردن ومصر؛ في تطوير المواد والإستراتيجيات التي توضِّح الصلة بين المبادئ الإسلامية والمبادئ الديمقراطية. ولتنفيذ هذا البرنامج تعاقد المشروع مع مؤلفين محليين ليُعيدوا صياغة الإصدارات الخاصة بالمنظمة بغية دمجها في السياق الإسلامي.[1]

وقد نظم «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية» ورش عمل في عدد من بلدان الشرق الأوسط، بما فيها الأردن ومصر والمغرب وتونس ونيجيريا وتركيا وإيران والعراق. وتعتمد خطة المركز على تجميع نشطاء، من مختلف التوجُّهات الأيديولوجية؛ وتشجيعهم على تلمُّس أرضية مشتركة بينهم. وكما يذكر الموقع الإلكتروني للمنظمة؛ فلا يوجد اختبار لشخصيات المتقدمين للمشاركة في أنشطة المركز. ويهتم المركز باستجلاء مدى قبول المبادئ الديمقراطية الغربية من وجهة النظر الإسلامية. وتشمل مشروعات المركز تطوير دليل للديمقراطيين المسلمين، وعقد الحلقات الدراسية وورش العمل التدريبية للطلاب المسلمين في الولايات المتحدة، وتوفير تثقيف وتدريب ديمقراطي للأئمة المسلمين في الولايات المتحدة.[2]

جهود بناء الشبكات الإقليمية

لا وجود، في الوقت الحالي؛ لأية شبكات إسلامية معتدلة في الشرق الأوسط، رغم أن «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية» يخطِّط لإنشاء مكاتب في الأردن والمغرب؛ لخلق شبكة للمسلمين المعتدلين في كل بلد. وحينئذ يمكن دمج هذه الشبكات القُطرية في شبكة إقليمية.[3] وقد تم ربط الجماعات المعتدلة (أو على الأقل: غير الوهابية) من خلال «جمعية الدعوة الإسلامية العالمية – WICS» بطرابلس، وهي

(1) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 2005.

(2) Center for Islam and the Study of Democracy, *2004 President's Report.*

(3) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., May 2005.

مؤسسة غير حكومية، لبيبة التمويل؛ تُنافِس المؤسسات السعودية في دعم البرامج التعليمية والاجتماعية والصحية في أرجاء العالم الإسلامي. كما تدعم الجميعة الحوار الديني مع الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي.[1]

بناء الديمقراطية في العراق

يُمثِّل العراق إحدى الحالات البالغة التطرُّف بين الدول العربية، إذ حطمت عقود الحكم الشمولي كل مؤسساتِ المجتمع المدني، التي تشكّل أساسَ بناء الديمقراطية. وقبل إسقاط الأسرة الهاشمية، في ١٩٥٨م؛ كان في العراق مجتمع مدني حي، بالإضافة إلى ما لا يمكن التعبير عنه باعتباره نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا، بل مجرد هيكل لمؤسسات الحكومة البرلمانية ومظاهرها. وقد مُحِيَ كل هذا خلال الأعوام الخمسة والأربعين التالية التي تسلطت فيها ديكتاتورية البعث العسكرية، حتى أن أدوات التعبير السياسي الوحيدة التي تبقت بعد سقوط صدام حسين كانت الأحزاب التي تكونت خارج العراق أثناء حكمه الديكتاتوري، أو الجماعات المرتبطة بالمؤسسة الدينية، أو الجماعات الإثنية كالأحزاب السياسية الكردية.

وليس معنى هذا أنه لا يوجد تنوع في التعبير السياسي في العراق. ففي الواقع؛ قد يكون التنوع السياسي في العراق أكبر مما في معظم الدول العربية. وناهيك عن حزب البعث الخارج على القانون، والمتمردين والإرهابيين الممارسين للعنف؛ نجد أن جميع قطاعات الطيف السياسي، من الشيوعيين إلى الإسلاميين؛ نشطة حاليًا في الساحة السياسية العراقية. وما ينقص المشهد، على الأقل حتى الآن؛ هو مركز جامع يسمو فوق الفوارق المذهبية والإثنية.

إن تشكيل هذا المركز، جنبًا إلى جنب مع تدشين عملية سياسية طبيعية في العراق؛ يزداد تعقيدًا بسبب ما بلغه الخروج على القانون والإرهاب والتمرد من معدلات

(1) «Sociedad Mundial del 'Dawa al-Islamiyya,'» Web page, May 2, 2003.

مرتفعة، زادت الانشقاقات الطائفية داخل المجتمع سوءًا. إن غياب النظام قد جعل من عمل مؤسسات المجتمع المدني أمرًا صعبًا وخطرًا. ومع هذا، فإن قاعدة بناء المجتمع المدني موجودة في العراق، الذي يشتمل على طبقة وسطى كبيرة، وسكان مستواهم التعليمي جيد بمقاييس العالم العربي. وبعد الإطاحة بصدام ازدهرت مؤسسات المجتمع المدني؛ فقد أُسِّس أكثر من مائة وستين حزبًا سياسيًا، وأنشئ ما بين مئة ومئتين صحيفة. ثم توقف ازدهار المجتمع المدني بسبب ازدياد العنف والإرهاب، ولكن مع استعادة الأمن والاستقرار؛ فسيحدث توسُّع ضخم وسريع في المجتمع المدني.[١]

ولا يكفي، رغم ذلك؛ ما يجري عمله الآن لإرساء قواعد المؤسسات العلمانية والليبرالية الخاصة بالمجتمع المدني. إذ تتركز حاليًا برامج بناء قدرة الأحزاب السياسية العراقية في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق و«حزب الدعوة»، وهما منظمتان إسلاميتان لهما صلات قوية بإيران. ولا يُبذل جهد كاف لإيجاد قيادة سياسية أكثر اتساقًا مع الديمقراطية الليبرالية.[٢]

إن تقوية الجماعات العلمانية والليبرالية بالذات أمر مهم نظرًا للتأثير المتنامي للأحزاب الإسلامية، بالإضافة إلى ما ينص عليه الدستور العراقي من أن الإسلام مصدر أساسي للتشريع، يحفظ الهوية الإسلامية لمعظم الشعب العراقي، وإعلانه رفض أي قانون مخالف لـ«قواعد الإسلام المجمَع عليها». ولتتوافق القوانين مع المبادئ الإسلامية؛ نص الدستور العراقي على تعيين خبراء في الشريعة الإسلامية داخل المحكمة العليا بثلثي أصوات البرلمان.

ورغم التقدُّم الأكيد والمسجَّل، على مدار السنتين الماضيتين؛ في إطلاق وتعهُّد عملية سياسية ديمقراطية في العراق، فإن الأقليات الدينية غير المسلمة وجماعات

---

(1) RAND discussion with Radwan Masmoudi, Washington, D.C., November 2005.

(2) RAND discussion with staff of U.S. Commission on International Religions Freedom, Washington, D.C., November 2005.

حقوق المرأة واقعة تحت ضغط عنيف يُخيفها من المستقبل. ويخشى المدافِعون عن غير المسلمين وحقوق المرأة أن يُفسِدَ تأويل القُضاة للقانون، طبقًا للمبادئ الإسلامية؛ موادَّ حقوق الإنسان الموجودةَ بالدستور. وثمة قلق أيضًا من أن المادة التي تضمن هوية الأغلبية الإسلامية قد تؤدي لتجريم الرِدَّة والإلحاد، وغيرها من الجرائم؛ في ظل الشريعة الإسلامية.[1] إن تعزيز القوى المضادة للإسلاميين أمر مُلِح، لتأكيد الطابع الديمقراطي والتعدُّدي للعراق الجديد.

(1) RAND discussion with staff of U.S. Commission on International Religious Freedom, Washington, D.C., October 2005.

الفصل التاسع

المسلمون العلمانيون؛ بُعْدٌ منسيٌّ في حرب الأفكار

عندما يناقش الخبراء الغربيون حرب الأفكار الدائرة في العالم الإسلامي، بين التيار الإسلامي وأنصار الحداثة والاعتدال؛ نراهم يميلون إلى افتراض عدم جدية المنافسين المسلمين العلمانيين. وينبع هذا من اعتقادٍ شائعٍ بأن المجتمع الإسلامي يُشكِّله الدين تشكيلًا عميقًا لا يُمكن معه الانقياد إلى فلسفة علمانية خالصة في الوقت الحالي، فضلًا عن أن الصلة بين الدين والسياسة في الإسلام مختلفة جدًا بطبيعتها عن مثيلتها في الغرب، وأن فكرتَيْ الفصل بين الكنيسة والدولة، وكون الدين أمرًا خاصًا وفرديًا؛ لا يمكن انتقالهما من ثقافة لأخرى. لذلك يفترض أن أي مسلمين علمانيين، يعيشون في منطقة الشرق الأوسط أو بين الجاليات المسلمة خارجه؛ هم شخصيات هامشية ليس لها أي تأثير أو جاذبية حقيقية. وهذا النبذ للعلمانيين متفشٍ إلى الدرجة التي يصعب معها أن ترتكز في وجوده أية دبلوماسية علنية على العلمانية الإسلامية ومن يعتنقونها.

وقبل الانتقال إلى مسألة العلمانية والإسلام؛ ينبغي تسجيل بعض الملاحظات العامة بخصوص المصطلحات. والواقع أن ما نستطيع، بوجه عام؛ تصنيفه باعتباره علمانية يتكون، داخل السياق التاريخي والجدل الحالي بذات القدر؛ من عدد من الخيوط المتمايزة، والمتصلة برغم ذلك.

تدعو العلمانية السياسية إلى الفصل بين الدين والدولة، إذ ينظر العلمانيون الليبراليون إلى الدولة باعتبارها مديرًا محايدًا للحياةِ اليوميةِ والحُكْم، ومصدر التشريع الدنيوي. فالعلمانية الليبرالية تُعامِل الدين بوصفه شأنًا روحيًا شخصيًا، أو في بعض الأحوال بوصفه شأنًا يتعلق بالجماعة (مع إبقائه بمنأى عن المجال السياسي). وتُخْضِع العلمانيةُ الاستبداديةُ، كما في حالة الأحزاب الحاكمة في مصر وسوريا وتونس مثلًا؛ الدينَ، وغيرَه من المؤسسات الاجتماعية؛ لأهداف الدولة والحزب الحاكم.[1] لذا؛ فحين نتحدث عن العلمانيين المسلمين، بوصفهم شركاء محتمَلين في مبادرة لبناء الشبكات؛ فإننا نقصد، بطبيعة الحال؛ العلمانيين الليبراليين. أما العلمانيون الاستبداديون، فلا تتعارض أهدافهم فقط مع القيم التي نريد دعمها؛ بل تتقاطع مصالحهم في الغالب مع الإسلاميين (خذ مثلًا حالة الحكومة المصرية و«الإخوان المسلمين». فالضحية الأساسية للقمع في مصر لم تكن هي الإخوان، بل قطاع المعارضة الإسلامية الليبرالية).

ورغم أن عمل «راند» السابق، في هذا الموضوع؛ قد اختبر مقولة عدم قبول العلمانية على نطاق واسع في المجتمعات الإسلامية، فقد تم التطرُّق لدورها بإيجاز. وقد لاحظنا، في عبارات أيديولوجية خالصة؛ أن العلمانيين الليبراليين كانوا بين الأكثر توافقا مع القيم السياسية والاجتماعية الغربية. كما تبين لنا أن «الأنظمة العلمانية قد تمكنت من حيازة القوة ونيل الشرعية، بل والحصول على الشعبية أيضًا؛ وأن الحركات العلمانية قد اجتذبت أتباعًا كثيرين. وقد حققت واحدة من دول العالم الإسلامي الأكثر نجاحًا، وهي تركيا؛ تقدُّمَها من خلال سياسة قوامها العلمانية الجريئة». وأخيرًا لاحظنا أن العلمانيين الليبراليين المسلمين لم يكن ينقُصُهُم التمويل الكافي، أو يفتقرون إلى برنامج يمكنه منافسة برامج الإسلاميين فحسب؛ بل كانوا موضع اشتباه الحكومات الغربية، التي كان لها اعتراضان رئيسيان على دعم هذه المجموعات: أولها الاعتقاد بأن العلمانيين لا يحظَوْن بالتأييد في العالم الإسلامي،

(1) See Angel Rabasa et al., 2004.

وثانيها هو القلق من صلاتهم باليساريين والقطاعات المناهضة للأمريكان.[1] ومن ثم لم نُجْرِ، آنئذ؛ بحثًا أكثر جدية عن طبيعة العلمانيين أو العلمانية؛ وخلفيتهم وقدرتهم على التأثير في العالم الإسلامي.

وبالمثل؛ لم ننو فعل ذلك في المشروع الحالي. وقد ضممنا المسلمين العلمانيين هنا، أول الأمر؛ من باب الاحتراس الواجب قبل كل شيء، لأننا أردنا أن يشمل عرضنا ما لديهم من إمكانات. ولم نتوقع أن يكون المسلمون العلمانيون قوة ذات شأن، بل افترضنا بالأحرى أن يشغل المسلمون المعتدلون والليبراليون معظم صفحات دراستنا. ولكنّا وجدنا أن شيئًا من الافتراضات السائدة لم يصمُد أمام البحث الدقيق. وإذا كانت العلمانية أمرًا فطريًا في الغرب،[2] فهي ليست غائبة كذلك عن الإسلام، أو مُتناقضة معه أو غريبة عليه. ولا يشكل العلمانيون ظاهرة جديدة أو يمكن إهمالها في الشرق الأوسط.

---

(1) Benard, 2003, p. 25.

وفي دول مثل البحرين؛ يرى الليبراليون في الإسلاميين التهديد الرئيسي، ويتحالفون مع القطاعات السياسية اليسارية والشيوعية السابقة.

(٢) يرى بعض المؤرخين أن العقلانية والتفكير النقدي والبحث العلمي، أو أحجار الزاوية للتقدُّم العلمي الغربي والعلمانية بعبارة أخرى؛ قد انتقلت من الإغريق للغرب بوساطة الشرق الإسلامي؛ راجع:

- «John Hobson, *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2004».

لقد شهد القرن التاسع الميلادي بالتأكيد عددًا من الفلاسفة العقلانيين والعلماء والمهنيين؛ الذين تركوا أثرًا وحازوا الشهرة في العالم المسلم. وأشهرهم الطبيب الفارسي «محمد بن زكريا الرازي»، الذي صنَّفه المؤرخون على أنه مفكر حر أجرى أبحاثًا طبية بنزعة تجريبية. كما بنى الفيلسوف «أبو نصر الفارابي» على ما كتبه «أفلاطون» و«أرسطو» في نظرية المعرفة والحكومة الرشيدة. وقد وُلِد في تركستان، وتعلم في بغداد. ولعل أحسن وصف له أنه مفكر هيوماني، بكتابه: «آراء أهل المدينة الفاضلة»، الذي يُعَدّ أشهر مطبوعة سياسية، وفيه يصف الحكم المثالي بأنه الحكم الذي يتعاون فيه السكان تطلعًا إلى تحقيق السعادة العامة. وهناك مثقف آخر، في القرن التاسع أيضًا؛ هو «الكِندي»، الذي كان رياضيًا وطبيبًا. وقد نشر حوالى ٢٥٠ كتابًا في العلوم الطبيعية والموسيقى والفلسفة. وثمة مستشفى كبير في بغداد باسم الكِندي، الذي أُثِرَ عنه قوله: «ينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنّا والأمم المباينة لنا، فإنه لا شيء أوْلى بطالب الحق من الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا تصغير قائله ولا بالآتي به. ولا أحد بخس بالحق بل كل يشرفه الحق».

- Islamic Philosophy Online, «al-Kindi Site,» Web page, n.d.

كما اكتشفنا أن الافتراض الشائع، بعدم ملاءمة العلمانية للبيئة الإسلامية؛ هو مجرَّد فكرة نمطية مُسبقة لا حقيقة واقعة. ومن الناحية التاريخية والعقلية؛ نجد أن دور العلمانية في التراث الإسلامي أكبر مما يتصور المحللون وصُنَّاع السياسات بوجهٍ عام. وفوق ذلك، فإن العلمانية اليوم في العالم الإسلامي لازالت في مرحلة نموها، ولها طائفة من القادة الناشئين وشبكة مُتنامية. وقد ظهرت مؤخرًا نواة من الكتاب والمفكرين الذين يواسي بعضُهم بعضًا بالمنابر والدعم، بالإضافة إلى مساعدة الجماعات الليبرالية الغربية ذات الاتجاه المماثِل. وبعملهم هذا يبنون فوق تُراثٍ مزدوج: الخيوط العميقة للتفكير العقلاني والإنساني، الحاضر تاريخيًا في الفكر والفلسفة الإسلاميين، وحركات القرن الماضي العلمانية من ناحية أخرى.

وقد تكون العلمانية وضعًا خطرًا على المسلم، سواء كان ملتزمًا أو غير ملتزم بدينه، أو ترك الدين فعلًا تركًا صريحًا، وإن كانت الحالة الأخيرة ليست خيارًا مُعترفًا به من قِبَل المسلمين الأصوليين والمحافظين.[1] إن التحول عن الإسلام، بل مُجرّد انتقاد أي جانب أساسي فيه؛ يُعدّ بطبيعة الحال ردّة عند معظم الإسلاميين، وهي جريمةٌ عقوبتها المستحقة هي الموت. ومن الأوضاع المثيرة للجدل، التي قد تُسبب لأي شخص تهديدًا شخصيًا؛ أي انتقاد لحقيقة الإسلام والقرآن الحرفية، التي لا تقبل التغيُّر؛ أو الاعتقاد بجواز ترك الإسلام وإعلان الإلحاد أو اللاأدرية، أو اعتناق دين آخر؛ وكذلك التصريح العلني، في بعض البلدان؛ بوجوب قصر الإسلام على الحياة الخاصة، وأن يهيمن القانون المدني وتكون له الكلمة العليا (فوق الشريعة).

ويستخدم بعض العلمانيين المنشقين أسماء حركية، مُتجنبين الظهور العلني. ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء؛ المؤلف الذي يكتب باسم «ابن وراق»، صاحب كتاب «لماذا

---

(١) ينتقد الشيخ السلفي، صاحب التأثير الكبير؛ «يوسف القرضاوي» العلمانية بأقوى العبارات الممكنة، فيصفها بأنها وضع قد يؤدي لدمار الإسلام:

- Yusef al-Qaradawi, "Secularism vs. Islam," Web page, n.d.

لست مسلما؟»، وكتاب «نَبْذ الإسلام؛ المرتدون يتكلمون» الصادر مؤخرًا.[1] كما ارتبط اسم «ابن وراق» بعدد من المبادرات العلمانية، بما في ذلك مؤسسة «من أجل علمنة المجتمع المسلم»؛ التي أنشأها بنفسه.

وثمَّ آخرون يتكلمون علنًا ولا يحيدون عن مواقفهم، حتى تحت التهديد. وتتضمن هذه المجموعة ناشطين سياسيين معروفين مثل البرلمانية الهولندية السابقة والصومالية المولد «آيان حرسي علي»، إذ إن مقتل شريكها «ثيو ڤان جوخ»، والتهديد الحقيقي الذي يتطلب منها تغيير أماكن إقامتها ووجود حرس شخصي دائم؛ لم يمنعها من استمرار انتقادها للإسلام، ولا أثنى عزمها على تصوير القسم الثاني من ذات الفيلم الوثائقي الذي أثار قاتلَ ڤان جوخ بشدةٍ.

وبيقينٍ؛ كانت الأمريكية السورية الأصل «وفاء سلطان» تعي تمامًا النتائج المحتمَلة لما صرّحت به على قناة الجزيرة، بما لا ينتقد الأصوليين فحسب، انتقادًا لا يقبل مماراةً؛ بل ينال من الإسلام أيضًا. ولا شك أن تصريحها بالـ«تشكك في كل كلمة من كتابنا المقدس»، وكذلك دعوتها لتبني القيم والثقافة الغربية؛ لا بد أن يدفع بالضبط إلى ما وقع لها: اتهامها بالردّة وتهديدها بالقتل، جنبًا إلى جنب مع الشهرة المفاجئة والتزايُد الهائل في جمهور متابعي آرائها.[2]

وبغض النظر عن المخاطرة الشخصية؛ يواجه المسلمون العلمانيون عددًا من العقبات السياسية:

- ارتباط العلمانية، وبخاصة في العالم العربي؛ بالأنظمة السياسية الاستبدادية الفاشلة.
- ارتباط العلمانية غالبًا بالأفكار والشخصيات والجماعات اليسارية،

(1) Ibn Warraq, *Why I Am Not a Muslim,* Amherst, N.Y.: Prometheus, 1995; and Ibn Warraq, *Leaving Islam: Apostates Speak Out,* Amherst, N.Y.: Prometheus, 2003.

(2) John Brody, «For Muslim Who Says Violence Destroys Islam, Violent Threats,» *New York Times,* March 11, 2006.

وهو ما قد يتسبب في رفضها، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ من جانب البرامج والوكالات الرسمية المشتركة في رعاية وتمويل ودعم خطاب الإصلاح الإسلامي.

• كثيرًا ما يُخْلَط بين العلمانية والإلحاد، وبخاصة لدى الجماهير المسلمة والشرق أوسطية. ويجتهد أعداء العلمانية في تشجيع هذا الخلط. وبينما لا تتماثل الآراء بشأن العلاقة بين الدين والدولة (بل والعلاقة بين الملالي، أو أية سلطات دينية أخرى؛ وبين الفرد المؤمن) بنفس الدرجة المفترَضة أحيانًا، وبينما نجد أن الجماهير التقليدية ذاتها تستطيع في كثير من الحالات التسامُح، بل والترحيب؛ بفكرة تعلق الدين بالشخص والأسرة والجماعة، ومن ثم ضرورة فصله عن السياسة والحياة العامة والدولة؛ فإن الإلحاد يحظى بقبول أقل كثيرًا.

والجانب الإيجابي من الأمر أن الموقف العلماني ليبرالي على نحو كلاسيكي. وعلى عكس الإسلاميين؛ فلا خطر تقريبًا من احتمال تبني العلمانيين لجدول أعمال خفي لإفساد الديمقراطية الليبرالية. وما دام العلمانيون الليبراليون لا يدعون إلى العنف، ويدعمون التسامُح الديني؛ فينبغي أن يحظَوْا بموطئ قدم، في التيار العام؛ إلى جانب المسلمين المعتدلين والليبراليين. وسوف تُقَوِّي مشاركتهم التحالُفات المعتدلة، كما أن التزامهم بفصل الدين عن الدولة يجعل تحالفاتهم المصلحية مع الإسلاميين، وتسامُحهم مع الجهود الرامية إلى إخضاع السياسة للدين؛ أمرًا أقل احتمالًا.

وفي الجدل الإسلامي الحالي يُمكننا تعرُّف مجموعة واضحة من الباحثين، والكتاب يعتنقون موقفًا عقلانيًا، لكنهم إما يرفضون العلمانية (لأسباب تكتيكية أو لظنهم أن اعتناقهم إياها سيجعلهم أقل تأثيرًا، أو لشعورهم أنها تشكِّل لهم مخاطرة شديدة على المستوى الشخصي) أو ينأَوْن بأنفسهم عن الأمر. ويؤكد غير العلمانيين، من العقلانيين؛ أن من حق الفرد (ومن مسؤولياته بكل تأكيد) تحليل النص القرآني، وتطوير فهم خاص له معنًى وتطبيق.

وللتمثيل على هذا اللون من الحِجاج؛ نتحول إلى الكاتب الحداثي السوري «محمد شحرور».[١] فالمجموعات العلمانية في العالم الإسلامي عمومًا، كما يقول؛ تريد محو الدين برمته، لا مجرد فصله عن الحكم. وتتكون هذه الجماعات، بصورة كبيرة؛ من الماركسيين والشيوعيين (فضلًا عن بعض القوميين العرب)، وهي تُسبب المشاكل على صعيدين: أحدهما أنهم فاشيون وقمعيون، استبدلوا بهيمنة الدين «احتكارَ الدولة للحقيقة»، والآخر أنهم فشلوا في تحقيق التحديث الذي وعدوا به.[٢] وقد أوصلت شحرور قراءتُه المستقلةُ، حسبما يقول؛ لعدة نتائج مضادة للأصولية. وهو يخالف في تفكيره أيضًا بعض النقاط الأساسية عند التيار الرئيسي للمسلمين التقليديين. فهو يعتقد مثلًا أن القرآن لا يُشرّع عقوبة القتل على أية ذنوب، وأن مُصطلح الجهاد لا ينطبق على أي وضعٍ اليوم. وهو يبتعد عن أهل السنة بإنكاره لأية مصادر دينية غير القرآن، بما في ذلك السنة النبوية؛ وبالنزول بمكانة النبي (ﷺ) إلى ما لا يزيد عن إنسان جدير بالإعجاب البالغ، لكنه خطَّاء؛ وبحطّه من شأن كل علماء الدين المتطفلين.[٣]

وعندنا «عليّ أحمد سعيد» (المشهور بالاسم الأدبي: أدونيس)، وهو شاعر ذو تاريخ طويل من النشاط السياسي. فبعد قضاء مدة في السجن، بسبب نشاطه السياسي في بلده سوريا؛ انتقل إلى لبنان، ومن هناك إلى فرنسا. وهو علماني أصيل، وعقلاني أيضًا؛ يؤمن أن الدين «تجربة روحية وشخصية» وأن «كل ما اتصل بالعلاقات الإنسانية والمدنية يجب تركه للقانون والناس». وليست الدولة الدينية مقبولة عنده، حتى لو كانت ثمرة انتخابٍ ديمُقراطي.

---

(١) الأمثلة التالية يُراد بها التوضيح، لا التمثيل أو الحصر. ومن المستحسن في الأبحاث المقبلة؛ عمل خلاصة منظمة للحضور العلماني في العالم الإسلامي.

(2) Muhammad Shahrour, «The Divine Text and Pluralism in Muslim Societies,» *Muslim Political Report*, No. 14, July/August 1997.

(3) Shahrour, 1997.

وهو يكشف عن نفورٍ من الدين، إذ يراه نتاج الخوف من الحرية والمسؤولية؛ أي جُزءًا من ذات السيكولوجية التي تجعل الناس يلجأون للديكتاتور ويقبلون الحكم الاستبدادي. ومع ذلك؛ فإن أدونيس يؤمن بوجوب احترام الدين، بوصفه أمرًا شخصيًا.(١) ومرة أخرى، من الصعب معرفة مدى قبول هذا الرأي؛ ناهيك عن شعبيته.

وهناك البروفسور والأكاديمي المصري «نصر أبو زيد»، الذي قُدِّم للمحاكمة في مصر عام ١٩٩٥م، لأنه يَعُدُّ القرآن عملًا أدبيًا ونصًا ينبغي إخضاعه للتحليل العلمي والعقلاني. وقد صدر الحكم بإدانته؛ فأُمِر بتطليق زوجته، التي لا يجوز، بوصفها مسلمة؛ بقاؤها في عصمة زنديق. وقد مُنِح الزوجان لجوءًا سياسيًا في هولندا، وصار أبو زيد أستاذًا بجامعتي ليدن وأوتريخت، حيث يكتب ويحاضر ويظهر كثيرًا للجمهور.(٢)

ولدينا كذلك «أصغر علي إنجينير»، الممثل البارز للعلمانية الإسلامية في الهند؛ والذي تكررت الاعتداءات البدنية عليه من قِبل عصابات من السفاحين الأصوليين. كما تكرر اعتقاله بناء على اتهامات ملتبسة من خصومه، لكن القضاء سريعًا ما كان يُخلي سبيله. وفي إحدى هذه المرات، عام ٢٠٠٠م؛ دشن مؤيدو إنجينير حملة دولية لتسليط الضوء على تكرار اعتقاله. وقد حصل إنجينير على «جائزة نوبل البديلة»، من منظمة «الحياة الصحيحة» السويدية؛ التي يمنحها المتحدث باسم البرلمان السويدي.

(١) نُقِلَ عن أدونيس قوله: «العرب أمة منقرضة كالسومريين والإغريق والفراعنة. إذا كان العرب على هذه الدرجة من الحماقة فلن يمكنهم أن يكونوا ديمقراطيين. ولن يستطيع التدخل الخارجي أن يجعلهم كذلك».
- excerpts from an interview with Adonis (aka Ali Ahmad Sa'id) on Dubai TV, March 11, 2006, translated, *Middle East Media Research Institute Special Dispatch Series*, No. 1121, March 21, 2006.

(٢) توفي أبو زيد عام ٢٠١٠م. (الناشر)

كما حُبِس الطبيب الباكستاني «يونس شيخ» عام ٢٠٠٠م؛ لاتهامه بالإلحاد. وقوام هذه الاتهامات هو تصريحه إن أبوي محمد لم يكونا مسلمين، لأن الإسلام لم يكن قد أُوحِي به أثناء حياتهما؛ وإن محمدًا لم يكُن مُسلمًا قبل تلقيه الوحي. وفي ٢٠٠١م؛ حكمت عليه محكمة باكستانية بالإعدام. وبسبب الوساطات المستمرة، للمجموعات الليبرالية وجماعات حقوق الإنسان والحكومات الغربية؛ أُطلِق سراح شيخ بعد عام، وسُمِح له باللجوء إلى سويسرا.(١)

كذلك حوكم الموسيقي اللبناني، صاحب الشعبية الواسعة؛ «مارسيل خليفة» أمام محكمة لبنانية في مناسبتين منفصلتين، آخرتهما عام ١٩٩٩م بتهمة الإلحاد، وذلك لمجرد تضمينه جزءًا من سورة قرآنية في إحدى أغانيه، بالرغم من عدم وجود سياق انتقادي أو رسالة مُرتبطة بها. وقد تمت تبرئته آخر الأمر. ومع هذا، فقد أشعل اعتقاله جدلًا شديدًا في المنطقة، وبين العرب في أرجاء العالم؛ حيث يحظى بالكثير من المعجبين.(٢)

منظمات المسلمين العلمانية

من الناحية التنظيمية؛ نستطيع التميز بين ثلاثة تجمُّعاتٍ ذات صلة بموضوع منظمات المسلمين العلمانية. أولها مؤسسات مكرسة حصرًا لدعم الإسلام العلماني، والثاني مؤسسات مُكرسة للعلمانية أو العقلانية أو الهيومانية بشكل أوسع وتُخَصِّص، في كثير من الحالات، كإضافة حديثة؛ قسمًا منفصلًا من نشاطها للإسلام، والثالث مؤسسات ليبرالية ترتبط بالمشروع العلماني الإسلامي، بتأييده أو دعمه على نحو

(١) لمعرفة تفاصيل عن ظروف سنوات حبسه الثلاث، ثم إطلاق سراحه فيما بعد؛ راجع:
- International Humanist and Ethical Union, «Younis Sheik Free,» Web page, January 23, 2004.

(2) Joe Lockard, «Marcel Khalife and Blasphemy,» *Bad Subjects*, Web site, December 19, 1999.

ما؛ من خلال العون المالي مثلًا، وبترشيح أومنح المسلمين العلمانيين جوائز، أو باستخدام مواقعهم الإلكترونية لنشر رسالة العلمانية.[1]

- أولًا؛ مؤسسات مكرَّسة كليًّا للترويج للإسلام العلماني:

يصف **ائتلاف المسلمين الأحرار (The Free Muslims' Coalition)** نفسه بأن له ١٢ فرعًا في الولايات المتحدة، وواحدًا في كندا واثنين في مصر. ومؤسِّسُه «كمال نواش»، وهو مهاجر ومحام فلسطيني يعمل مديرًا قانونيًا للجنة مناهضة التمييز الأمريكية-العربية، وكان مُرشَّحًا جمهوريًا لمجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا عام ٢٠٠٣م.[2]

وللاتحاد الإسلامي التقدُّمي (Progressive Muslim Union) مجلس إدارة شاب حاكم مشبع بعناصر قوية من الثقافة الجماهيرية، وله صلة بالموقع الإلكتروني الحداثي: «MuslimWakeUp». ويدعم «إعلانُ المبادئ» الخاصُّ به العلمانيةَ دعمًا صريحًا.[3]

---

(١) القائمة التالية قائمة توضيحية وليست شاملة. وهي تعتمد على التوصيف الذاتي لتلك المنظمات، والتي لا يسمح لنا المشروع الحالي بمزيد من التحري عنها.

(٢) تستحق الكلمة المنشورة عن العلمانية على موقع المنظمة الإلكتروني إيرادها كاملة:
«يدعم الائتلاف حق كل الشعوب في الحكم الذاتي، لكنه يرى أهمية قيام نظام حكومة مُتماسك يضمن تحقق الديمقراطية العلمانية، التي تحمي حقوق كل الناس بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، ويسعى بلا كلل لإزالة التهديدات ضد الديمقراطية بما في ذلك التطرف والإرهاب. ويتبنى الائتلاف هذه البيئة العلمانية بفتح مناقشات حول شرط العلمانية المسبَّق لحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والوقوف ضد الدعاية الإسلامية في وسائل الإعلام وفي المؤسسات التعليمية والحملات السياسية، ودراسة وضع دساتير علمانية تحافظ على الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية. ويؤمن الائتلاف بوجوب تعليم المسلمين فوائد العلمانية، وتعريفهم أن فشل حكوماتهم في توفير السلام والرخاء لهم ليس سببه كونها علمانية. ويؤمن الائتلاف أيضًا بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلا إذا هُزِم الإرهاب وفضِح التطرف الإسلامي».

(٣) يقول البندان ١٠ و١١: «نؤيد فصل الدين عن الدولة في كل أمور السياسة العامة، لا في أمريكا الشمالية فقط؛ بل في جميع أنحاء العالم الإسلامي أيضًا. ونؤمن أن الحكومة العلمانية هي السبيل الوحيد لتحقيق المثال الإسلامي للتحرر من الإكراه في أمور الدين، وأن فصل الدين عن الدولة هو شرط أولي لبناء مجتمعات ديمقراطية تتم فيها معاملة الأقليات الدينية والعرقية والجنسية كمواطنين متساوين يتمتعون بالكرامة والحقوق الإنسانية الكاملة المذكورة في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العالمية عام ١٩٤٨م. ونعترف بالخطر المتنامي للتطرف الديني، ونرى أن تسييس الدين، وإدخاله في السياسة؛ خطر مزدوج على المجتمع المدني والحضارة الإنسانية. وتتعهد بأن نقاوم إدخال الدين في السياسة واستغلال الدين لأغراض سياسية».
- Progressive Muslim Union «PMU Statement of Principles,» Web pagen.d.

أما **معهد الدراسات الإسلامية** (The Institute of Islamic Studies) فقد تم تأسيسه في الهند عام ١٩٨٠م، على يد «أصغر علي إنجينير»؛ وله عدة مكاتب في مومباي. وفي تعريفه لنفسه يوضِّح أنه «يهدف إلى خدمة أهداف الإصلاحيين، وأنه قد أُنشِئ علي يد أناس يشعرون بالحاجة لإعادة التفكير في القضايا الإسلامية». وكان الحافز على إنشاء هذا المعهد هو الثورةَ الإسلاميةَ في إيران، والنتيجتان اللتان ترتَّبتا على ذلك الحدث، وأثارتا قلق مؤسسي المعهد: القلق الغربي المتصاعِد حديثًا من الإسلام السياسي (والإجراءات المحتمَلة التي يُتَوَقَّع أن يتخذها الغرب)، والزيادة المباغتة في الفكر والتأثير الأصولي. وفي مواجهة تشكل هذه التهديدات، الداخلية والخارجية؛ تأمل الجماعة أن تشجع منظمتُها الجديدةُ على إعادة التفكير في الإسلام وتحديثه.

مركز دراسة المجتمع والعلمانية (The Centre for the Study of Society and Secularism)، ومقره مومباي أيضًا؛ وهو فرع جديد لمعهد الدراسات الإسلامية أسّسه مجموعة من المثقفين الهنود في ١٩٩٣م. وهو يتجاوز المعهد المذكور بخطوة في الدفاع بوضوح عن العلمانية، بوصفها المتراس الوحيد الفعال لصد الخطر «الطائفي المتنامي»، والقاعدة الوحيدة لـ«مجتمع متماسك».[1] ويصدر المركز مجلة ربع سنوية اسمها: «الدورية الهندية للعلمانية Indian Journal of Secularism»، وذلك بالإضافة إلى عدد كبير من الدراسات والكتب. وتتضمن أنشطته الأبحاث والدراسات الميدانية، ورش العمل والسيمنارات، إلى جانب أنشطة نوعية أكثر جماهيرية مثل مسرحيات الشوارع (وهي وسيلة شائعة للتعليم المدني في المنطقة)، فضلًا على مخيمات الشباب.

(1) Centre for the Study of Society and Secularism, «About Us,» Web page, n.d.

- ثانيًا؛ المنظمات الهيومانية/ العقلانية التي تدعم العلمانية الإسلامية:

منها **مؤسسة جيوردانو برونو** (The Giordano Bruno Foundation). وقد سُمِّيت باسم فيلسوف القرن السادس عشر، الذي أُعدِم بتهمة الهرطقة في روما. وتقع هذه المؤسسة في «ماسترزهاوسن Mastershausen» بألمانيا (بالقرب من ماينز) في مبنى فسيح، وتستضيف الأنشطة والمؤتمرات. وقد منحت المنظمة «نجلا كيليك Necla Kelek» جائزة، وهي عالمة اجتماع ألمانية تركية معروفة؛ تدعو إلى الاندماج والعلمانية، وتُنادي باختبارات مواطنة صارمة للمهاجرين المسلمين المجنَّسين، وكذا طالبت بعقوبات أقسى لـ«الجرائم الثقافية»؛ مثل: الزواج الإجباري والقتل من أجل الشرف.

مركز الاستعلام (The center For Inquiry West)[1] ومركز الاستعلام العابر للقوميات، الموجودان في هوليوود بكاليفورنيا؛ واللذان أسسهما «بول كيرتز» (كما هو الحال بالنسبة لمجلس الهيومانية العلمانية بنيويورك). وتخصص صحيفة المركزين، المسماة: «الاستعلام الحر Free Inquiry»، مساحة واسعة لمنتقدي الإسلام والأسلمة، ولترويج العلمانية الإسلامية. تعتقد قيادات المنظمتين أن إيران، التي تسبَّبَ حكم رجال الدين بها في خلق رد فعل قوي ضد الإسلام السياسي؛ هي مكان واعد لنشر القيم العلمانية. ولموقعهم الإلكتروني الفرعي الناطق بالفارسية، والمسمَّى «نيوهورايزونز» هدف معلن هو نشر قيم العلمانية في إيران وبين الإيرانيين. ويرأس المشروع «أرمين ساغنيان»؛ الذي يُنفذ جدول أعماله من خلال محطة إذاعية وتلفازية موجَّهة لإيران.

الجمعية الوطنية العلمانية (The National secular society)، وهي مؤسسة بريطانية أُسِّست في الأصل عام ١٨٦٦م بواسطة عضو البرلمان «تشارلز برادلو Charles Bradlaugh»، وقد لعبت دورًا فعالًا في الهزيمة المحدودة لتحويل «التحريض على الكراهية الدينية» إلى مرسوم الكراهية الدينية والعرقية، الذي أصدره البرلمان البريطاني عام ٢٠٠٦م؛ وهو التعديل الذي خَشِيَ العلمانيون أن يحدّ من حرية التعبير وحق انتقاد الأديان.

---

(1) www.cfiwest.org

الأممية العقلانية (Rationalist International)، وهم جماعة من المثقفين والنشطاء، من جنسيات مختلفة؛ تمثل عددًا من الثقافات والديانات. ويأتي «يونس شيخ» في طليعة الحضور الإسلامي بتلك المنظمة.

المنابر الإلكترونية

وتشمل أمثلةُ منابر الإنترنت الخاصة بالتعبير عن الرؤى العلمانية موقعَ «الناقد»[1] ذا الشعبية (وشعار الموقع هو طاولة قراءة على طراز هايد بارك، ومن ورائها أحد الرجال الثائرين يخطب بآرائه). وقد كانت النية في الأصل اتخاذ هذا الموقع ساحة للناطقين بالعربية في الولايات المتحدة. وقد أضيف إليه فيما بعد قسمٌ للغة الإنكليزية. ونعتقد أن القسم العربي يحظى بشعبية في الشرق الأوسط.

«**شفاف الشرق الأوسط**»،[2] هو موقع إلكتروني يستعمِل العربية والإنكليزية والفرنسية. ورغم أنه غير علماني صراحة؛ فإنه يوفر ساحة لمفكري المنطقة ومثقفيها الليبراليين لنشر أفكارهم. كما ينشُر مقالات وأوراقًا للمحللين والأكاديميين الغربيين.

«**العقول الحرة**»،[3] وهو موقع يتمركز في السعودية، ويتسم بشيء من غرابة الأطوار. إذ يقدم نفسه على أنه تجمُّع إسلامي مُتدين ملتزم بالاتجاه الأيديولوجي السائد ومكرَّس للدعوة، ثم ينطلق واضعًا قائمة بالآراء الإسلامية السُنِّية الصحيحة في مجال الحقوق الاجتماعية ووضع النساء والعلاقات بين الأديان وعقوبات الشريعة الجنائية؛ والتي تُجسِّد في الواقع موقفًا تقدُّميًا عصريًا يقترب مما يُسميه المسلمون السنيون الحقيقيون: هرطقة. فعلى سبيل المثال؛ يعترض الموقع على أركان الإسلام

(1) www.annaqed.com

(2) www.metransparent.com

(3) www.free-minds.org

الخمسة زاعمًا بأن أولها، وهو الشهادة؛ يستند إلى حديث لا يُعتمَد عليه ولا ينبغي الأخذ به.[1] ويحتوي الموقع على خريطة للعالم، متى ضغط الزائر على منطقة معنية؛ تظهر قائمة بالأعضاء القاطنين بها.

وهناك موقع «**قنطرة**»،[2] وهو موقع إليكتروني تموله الحكومة الألمانية، كجزء من جهودها للتواصل مع الشرق الأوسط؛ على غرار مُبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية. ولا يتخذ الموقع مواقف صريحة، بل يُمثِّل مُنتدى للنقاش؛ يتم فيه عرض الآراء المحافظة أيضًا (في الجدال حول الحجاب مثلًا). وهو مع ذلك ليبرالي في اتجاهه لدعم ثقافة الحوار الحي، كما يعطي الأصوات الليبرالية والعلمانية مساحة كبيرة. فعلى سبيل المثال؛ أُعيد نشر الفتوى المؤيدة لفصل الدين عن الدولة، التي صَرَّح بها المفتي الأكبر بمرسيليا في لقاء مع شبكة الإسلام الليبرالي بأندونيسيا؛ على هذا الموقع.

أما موقع «**لا للشريعة**»،[3] فمقره كندا، ويحرَّر بالعربية والفارسية والكردية والإنكليزية والفرنسية والألمانية. وقد دُشِّن ردًا على مسألة واحدة بعينها؛ هي الضغط للسماح للمسلمين في كندا بتأسيس محاكم شرعية تختص بالنظر في قضايا قانونية معينة. وأصبح الموقع نقطة تجمُّع لمناوئي هذه الرؤية، القائلين بأنها تضُر بالمبادئ الأساسية للديمُقراطية الغربية، وتُضعِف موقف النساء المهاجرات.[4] وأخيرًا فقد اتحدت ٨٧ منظمة من ١٤ دولة لمعارضة المبادرة الكندية. وقد توسع الموقع، منذ ذلك الحين؛ ليُصبح منتدى أوسع للحقوق المدنية والعلمانية.

---

(1) free-minds.org, «The Shahada,» Web page, n.d.

(2) www.qantara.de

(3) www.nosharia.com

(٤) كانت المحاكم الشرعية، من الناحية النظرية؛ أمرًا اختياريًا. ولكن ضغط الأسرة والجماعة المسلمة في الواقع يجعل اختيار المرأة المسلمة محكمة علمانية أمرًا صعبًا بشكل عام، إن لم يكن مستحيلًا؛ رغم أن موقفها القانوني في المحاكم العلمانية أفضل منه في المحاكم الشرعية.

لا يدعم «صهيب بن شيخ»، مفتي مرسيليا الأكبر؛ حَظْر غطاء الرأس في فرنسا علنًا فحسب، بل يدعم بشكل أكبر مبادئ العلمانية واللائكية (وهما مصطلحان يستخدمهما بالتبادُل لنفس المعنى). ويُعرّف بن شيخ العلمانية بأنها «الحياد الإداري»؛ ويعني أداء الدولة لواجباتها في الحكم بـ«شكل منفصل عن الدين». وفي مقابلة معه يصرِّح بأن «الفصل بين الدين والسياسة يُبرِزُ الإسلام بوصفه مذهبًا روحيًا إلهيًا، وليس أداة يُساء استخدامها لحيازة السلطة». ويقول إن هذه هي الطبيعة الحقيقية للإسلام، و«إن الخلط بين الدين والسياسة في الإسلام ظاهرة جديدة تشكِّل خطرًا على الدين». ثم يضرب المثل بجماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ بوصفها واحدًا من المبتدعين الرئيسيين لهذا التحول الخاطئ.[١]

كذلك «شاكر النابلسي»، الأكاديمي الأردني الذي يعيش الآن في الولايات المتحدة؛ مؤلّف «مانيفستو الليبراليين العرب الجدد Mainfesto of New Arab Liberals»، والذي يقترح، ضمن أشياء أخرى؛ «إخضاع القيم المقدسة والتراث والتشريع والقيم الأخلاقية السائدة حاليًا للنقد العميق».[٢] وهذه عبارة عقلانية كلاسيكية، مثلها مثل إلحاحه على أن أحكام الشريعة يمكن فقط فهمها في سياقها التاريخي، ومن ثمّ فهي غير صالحة للأبد.[٣] كما اشترك في عريضة الالتماس الخاصة، التي

(1) Soheib Bencheikh, «Islam and Secularism,» interview by Liberal Islam Network, April 2004.

(2) Meneham Milson, «Reform vs. Islamism in the Arab World Today,» Middle East Media Research Institute Special Report No. 34, September 15, 2004.

(٣) للتمثيل على ذلك؛ راجع:

- Shaker Al-Nabulsi, «Arab Progressive: The Arabs Are Still Slaves to a Medieval Mentality».

وهي مقتطفات من مقال منشور في:

- www.rezgar.com, August 14, 2004, Middle East Research Institute Special Dispatch Series No. 786, September 20, 2004.

ألقت على العلماء المتشددين، الذين يدعمون العنف؛ باللائمة في الحوادث الإرهابية.[1]

وقد تعرض البروفيسير الكويتي «أحمد البغدادي» لملاحقات قضائية مرارًا، وصدرت ضده أحكام في عدد من التهم المختلفة، مثلًا لقوله إن الرسول مُحمدًا (ﷺ) قد فشل في هداية بعض من أُرسل إليهم، وإنه يؤثر تعليم ابنه الموسيقى على تعليمه القرآن، مُشيرًا إلى أن هناك صلة بين الدراسات القرآنية والتخلُّف الفكري والإرهاب.[2] ويمضي البغدادي في التعبير عن آراء علمانية وعقلانية بأكثر لغة مباشرة قابلتنا في بحثنا. فعلى سبيل المثال كتب مقالًا يمتدحُ فيه المستشرقين الغربيين، الذين يُنْظَر إلى أعمالهم اليوم على نطاق واسع باعتبارها غير لائقة سياسيًا؛ لبلوغهم مستويات أدق، في الدراسة والتحليل والتوثيق؛ من معاصريهم العرب بدرجة لا تُقارَن. كما نشر مقالات ضارية بالصحافة الكويتية، ينادي فيها بضرورة العلمانية.[3]

وهناك «طارق حجّي»، وهو مدير تنفيذي مصري سابق، ونائب الرئيس الإقليمي لشركة شل للبترول. وقدْ صار، مُذْ تَرَكَ شل؛ كاتبًا ومحاضرًا نشطًا في ميدان الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي. وفي إحدى مناظرات الدوحة وقف يعارض «مهاتير محمد»، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق؛ في موضوع الفصل

---

(1) The Middle East Media Institute Reform Project.
يشمل المشروع عددًا آخر من الإصلاحيين، الذين يعتنقون آراء علمانية أو هيومانية عقلانية؛ مثل السعودي «منصور النقيدان» و المصري «جمال البنا».

(2) A. Dankowitz, "Arab Intellectuals: Under Threat by Islamists," Middle East Media Research Institute Inquiry and Analysis Series No. 254, November 23, 2005; Human Rights Watch, "Imprisoned Kuwaiti Scholar: Academics Demand Release," press release, October 13, 1999.

(3) Ahmad al-Baghdadi, «Kuwati Progressive Scholar: 'All the Good Is in Secular Thought, All the Evil in Religious Thought,'» translated excerpts from articles appearing in the November 14, 2004, and November 16–17, 2004, editions of *Al-Siyassa,*Middle East Media Research Initiative Special Dispatch No. 823, December 3, 2004.

بين المسجد والدولة.[1] وفي تلك المناظرة ادعى حجي أن الدين قد يزوّدنا بإطار شامل للقيم الأخلاقية، لكن لا يصح له التدخُّل في الحكم العملي أو التشريع أو الإدارة، أو حتى في تحديد كيفية تطبيق هذه المبادئ في الحياة اليومية.[2]

ومنهم أيضا «هُما أرجمند» الكندية الإيرانية الأصل، والتي دشنت الحملة ضد المحاكم الشرعية في كندا، وهي متحدثة وناشطة في أوروبا ووسائل الإعلام. وثمة حملة أخرى ترعاها وهي تهدف لمنع المدارس الإسلامية في الغرب، بدعوى أن «الإسلام السياسي، كحركةٍ رجعيةٍ غيرِ إنسانية؛ يؤدي دورًا مسببًا للشقاق ومؤديًا للراديكالية».[3] وتؤكد الحملة أيضًا على ضرورة عدم تعريض الأطفال، الذين لم يبلغوا السادسة عشرة؛ لأي تأثير ديني، لأنهم ليسوا بالنضج الكافي ليُقيموا رسالته. وقد حصلت أرجمند على جائزة تورنتو لأفضل ناشط هيوماني عام ٢٠٠٦م.

ومنهم كذلك «آيان حرسي علي» الصومالية المولد، والنائبة السابقة في البرلمان الهولندي؛ هي وجه معروف بتمثيله لقيم العلمانية وعالمية الحريات المدنية وحكم القانون وحقوق المرأة، وكونية الإنسان المتجاوزة لنسبية التعددية الثقافية. وهي ملحدة صريحة، وتنتقد دون مواربةٍ جوانب من حياة الرسول محمد (ﷺ)، والمعاملة السلبية للنساء في الإسلام. تلك المعاملة التي تؤمن أنها نابعة من المبادئ الإسلامية

---

(1) Tarek Heggy, «This House Believes in the Separation of Mosque and State».
- نص تعليقات ألقيت خلال مناظرة من مناظرات الدوحة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م.

(٢) وهذا ينعكس في رده الذي أرسله لأصولي كان يلاحقه بالنصوص الدينية، في محاولة لإرجاعه عما قال: «أنا شخص يؤمن أن التقدم هو ثمرة العلم والإدارة... ولن يعبر بنا الدين تلك الهوة السحيقة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدِّم. بصراحة أنا ابن للحضارة الغربية، وأعشق وأقدِّر كل ما يأتي من الغرب... وأعتقد أننا (الشعوب العربية والإسلامية) نعيش في القرن الحادي عشر لا الحادي والعشرين... أنا لا أكره أمريكا... ولا أكره المسيحيين... ولا أكره اليهود... ولكني أكره التخلّف... أنا أحترم حق كل شخص في الاعتقاد فيما يشاء. وبالنسبة لي فإن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والآخر وعالمية العلوم والمعرفة والتسامح الثقافي والديني هي القيم التي أنتمي إليها»:

- Excerpt from a correspondence between Heggy and Amal, a Saudi fundamentalist, on April 10, 2006, quoted by permission of Tarek Heggy, April 11, 2006.

(3) Homa Arjomand, «International Declaration, Islamic Schools Should Be Banned, Children Have No Religion,» petition, n.d.

ذاتها، وقد أدلت بشهادتها ضد المحاكم الشرعية في كندا. وقد كرّمتها عدد من المنظمات الليبرالية لنشاطها، فتلقت جائزة «الحرية» من الحزب الليبرالي الدانماركي (٢٠٠٤م)، ومنحها الحزب الليبرالي بالسويد الجائزة الديمقراطية (٢٠٠٥م)، واختارتها مجلة «تايم» الشخصية الأكثر تأثيرًا لعام ٢٠٠٥م، وقد اختيرت «شخصية العام الأوروبية» من قِبَل محرري الطبعة الأوروبية من مجلة «ريدرز دايجست» عام ٢٠٠٦م.[١]

بيان الأهداف وأوراق تحديد المواقف

في ربيع ٢٠٠٦م؛ أصدرت مجموعة من المثقفين المناهضين للإسلاميين، العلمانيين في الأساس؛ بيانًا يُدينون فيه الأيديولوجية الإسلامية بوصفها الصيغة المعاصرة للشمولية (راجع الملحق)، ويدعون إلى ترويج «القيم العلمانية للجميع» وإلى انتصار «الروح النقدية» و«التنوير». وضم الموقِّعون الاثنا عشر أعضاءَ بارزين من النخبة المثقفة المعادية للشمولية والأيديولوجية الإسلامية، وهم «آيان حرسي علي»، و«سلمان رشدي»، الذي استهدفته فتوى مشهورة، واضطر إلى الاختفاء عن الأنظار أعوامًا بسبب روايته: «الآيات الشيطانية The Satanic Verses». وكذلك «تسليمة نسرين»، وقد استهدفتها هي أيضًا عدة فتاوى ودعوات بإعدامها، في مسقط رأسها بنجلاديش؛ لرفضها إساءة معاملة الهندوس ودعوتها إلى مراجعة القرآن. و«إرشاد منجي»، أحد الأصوات الأشدّ صراحة بين المنتقدين المعاصرين للإسلام، ومؤلفة كتاب «مشكلة الإسلام اليوم The Trouble with Islam Today». و«مهدي مظفري»، وهو إيراني يعيش في المنفى بالدانمارك، وصاحب دراسة عن الفتاوى.[٢] كما أن بقية الموقِّعين الشرق أوسطيين، وهم «شهلا شفيق»

---

(1) *Wikipedia*, s.v. «Ayaan Hirsi Ali.”

(2) Mehdi Mozaffari, *Fatwa: Violence and Discourtesy*, Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, July 1998.

و«مريم نمازي» و«أنطوان صفير»؛ هم أيضًا مثقفون ومؤلفو كتب تنتقد الإسلام. أما موقِّعو البيان الأوروبيون فهم من المثقفين ذوي الميول اليسارية، مثل «فيليب ڤال»، مدير الصحيفة الفرنسية اليسارية: «شارلي إبدو Charlie Hebdo»؛[1] والفيلسوف الفرنسي اليساري المناهض للفاشية «برنار هنري ليڤي»، و«كارولين فورِسْت»، المناصرة للعلمانية.

ولدينا الجمعية العلمانية الإيرانية، وهي مجموعة صغيرة تُقِيم في المملكة المتحدة، وبعض أعضائها على الأقل مرتبطون بالحزب الشيوعي الإيراني.[2] وقد أصدرت الجمعية بيانًا ينُص على ضرورة فصل الدين عن السياسة، ومنع أي تمويل عام لأنشطته وألا يكون له دور في نظام التعليم، كما ينبغي الحيلولة دون تدخُّل الدين في الحريات المدنية.

وثمّ شبكة عابرة للقوميات تتشكل من أفراد وجماعات وحركات لائكية. وهذا الخط من التفكير له أيضًا ظهير جماهيري. نجد ذلك في كوميديانات الجاليات الإسلامية، أصحاب الأصول الشرق أوسطية؛ الذين يحظى بعضهم بشعبية كبيرة بسبب أساليبهم في السخرية من الأصولية وانتقاد الإسلام. ويواجه هؤلاء الأفراد كذلك الترويع والتهديد بالقتل، لكنهم برغم ذلك، يمثِّلون نماذج ذات جماهيرية يقتدي بها في القطاعات الأكثر علمانية بين تجمُّعات المهاجرين. وهؤلاء الناشئون ذاتيًا يُعَدّون تعبيرًا مهمًا عما يمكن تسميته بالعلمانية الاندماجية الجماهيرية.

ففي النرويج، على سبيل المثال؛ توجد الممثلة الكوميدية «شبانة رحمان» الباكستانية الأصل. وهي تحب الظهور على المسرح مُرتدية بُرقعًا تقوم بخلعه،

---

(١) هذا قبل الهجوم على مقر الصحيفة بعقد من الزمان تقريبًا! (الناشر)

(٢) تورد «مريم نمازي»، على سبيل المثال؛ ضمن سيرتها الذاتية المنشورة على موقعها على الإنترنت، أنها كانت تشغل وظيفة في ذلك الحزب.

- Maryam Namazie, "Biography," Web page, n.d.

ليظهر تحته فستان أحمر مُزخرف، لتبدأ بعده مونولوجها ضد الشريعة. وهي في إبرازها مزايا الاندماج في الحداثة الغربية، تعكس رسالتُها، التي تعرضها في وسط شديد الاختلاف؛ العقليةَ الغربيةَ العلمانيةَ الحديثة. وتظهر «رحمان» كثيرًا في القنوات والإذاعات الأوروبية الغربية، وتكتب عمودًا صحفيًا يحظى بشعبية. وبالإضافة إلى العلمانية والحداثة، فهي تعرض أيضًا محاسن الاندماج؛ حاثّةً أمثالها من المهاجرين على تقدير قيمة الحريات والفرص الحياتية المتاحة في الغرب.[١] وقد قادت «رحمان» كذلك احتجاجات سياسية ضد القتل بسبب جرائم العِرْض، والزواج بالإكراه، وميل الحكومات الغربية لتجاهُل انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدُث بين أقلياتها، بحُجَّة مُراعاة التعدُّدية الثقافية. وهي نفس الموضوعات التي حرَّكت «حرسي علي»، وألهمت غيرهما من مصلحي الجاليات الأكثر جرأة. وتمثل الكاتبة النسوية الألمانية، من أصل تركي؛ «نجلا كيليك» نموذجًا آخر.

وبالإضافة إلى عدد محدود (لكن لا يستهان به) من الجماعات والأفراد العلمانيين سيئي السمعة، والمعروفين في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بأكمله؛ هناك أعداد لا تُحصَى من المدافعين عن مثل تلك المبادئ في محيطاتهم المباشرة. وهناك بالتأكيد عدد أكبر بكثير يتعاطفون مع هذه الآراء، أو على الأقل يجدونها جديرة بالدراسة المتأنية.

وضمن الفئة الأولى ينبغي تصنيف المدرسين السعوديين، الذين فقدوا وظائفهم وواجهوا اتهامات بالإلحاد جرَّاء مواقف عقلانية كلاسيكية؛ مثل تشجيع الطلاب على استخدام التفكير النقدي للتعاطي مع تناقُضات النص القرآني.[٢] وتشمل هذه الفئة أيضا عددًا كبيرًا من الصحفيين، الذين أُلقِي القبض عليهم بتُهم مشابهة؛

---

(١) لمعرفة المزيد عن «شبانة رحمان»؛ قم بزيارة موقعها الإلكتروني. وراجع أيضًا ما كتبته «سارة كولمان» بعنوان: «شبانة رحمان تسخر من الملالي»،

- *World Press Review*, Vol. 9, No. 50, September 2003.

(2) Human Rights Watch, «Saudi Arabia: Teachers Silenced on Blasphemy Charges,» *Human Rights News*, November 17, 2005

ومنهم محرر الصحيفة الأفغانية الذي حوكم بسبب الإلحاد عام ٢٠٠٥م، لأنه كتب عن جواز خروج المسلم من دينه.[١]

إلى أي مدى سوف تتردد تلك الآراء (أو على الأقل هذا الجدل)؟ وبين أي قطاع من الجمهور؟ هذا السؤال جدير بتحليلٍ منظمٍ أكثر لم يتم بعد بسبب افتراضات قَبْلِيّة عن القيم والمواقف التي تتبناها الجماهير المُسلمة.

ونلاحظ، على سبيل المثال؛ أن عالم المدوَّنات مُفعم بالأفكار العلمانية، وإن لم يضع كلُّ المدوِّنين أفكارَهم في إطار التقليد العلماني (ولم يبدوا حتى على وعي به). فمثلًا نجد بعض المدوِّنين الخليجيين يُصرِّحون بلونٍ من الشعور العلماني أو العقلاني التلقائي، حينما يفكرون في المشاكل التي تواجه بلادهم ومجتمعاتهم؛ ويصلون إلى شكوك قوية حول الصلة بين الإسلام والدولة، وبين غياب حرية الإنسان الفرد (في كثير من أرجاء العالم الإسلامي) في تقرير طبيعة تديُّنه الشخصي ومداه.[٢]

(1) "Editor's Arrest on Blasphemy Charges Highlights Difficulties Facing Journalists," *Pak-Tribune Online*, October 23, 2005.

(2) This is further explored in Cheryl Benard, Freedom Bytes: *The Internet and the War of Ideas*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, WR-370-SR, forthcoming.



الفصل العاشر

نتائج وتوصيات

تطبيق دروس الحرب الباردة

تحمل لنا أنشطة الولايات المتحدة وبريطانيا في بناء الشبكات، خلال الحرب الباردة؛ عددًا من الدروس القيّمة للصراع الحالي مع الإسلام الأصولي. وهذا صحيحٌ على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي، رغم الفروق الهامة بين السياقين التاريخيين، والموضحة في الفصل الثالث.

فعلى المستوى الإستراتيجي؛ أدركت الولايات المتحدة، في بداية الحرب الباردة؛ أن بناء الشبكات جزء حيوي من استراتيجيتها الكليّة. وقد خصصت موارد ضخمة لتمويل عدد من المنظمات القادرة على منافسة تلك التي يسيطر عليها الشيوعيون في أوروبا الغربية والعالم الثالث. كذلك أدرك صُنَّاع السياسة أن جهودهم التكتيكية، في بناء الشبكات؛ لن تنجح إلا إذا كانت جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية، تم نسجها جيدًا منذ البداية؛ لتحذو سياسة الولايات المتحدة برغم اختلاف الوكالات والبرامج.

إن أجندة الحرية التي تبناها الرئيس (جورج دبليو بوش) هي أقوى مقاربة لسياسة الولايات المتحدة الكبرى في حربها العالمية على الإرهاب. بيد أن هذه الاستراتيجية ليست مُرتبطة ارتباطًا مُباشرًا بالجهود المتناثرة، التي تدعمها الولايات

المتحدة؛ لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وفضلًا عن ذلك؛ فإن الموارد المخصَّصة لبناء الشبكات، حتى هذه اللحظة؛ تمثّل الحد الأدنى المطلوب، بالمقارنة مع الموارد التي تُنفَق على الأنشطة العسكرية وأنشطة الدبلوماسية العلنية. وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى حقًا للتأثير على نتيجة حرب الأفكار الـمُسْتَعِرَة في العالم الإسلامي؛ فإنها تحتاج إلى الالتزام، كما صنعت أثناء الحرب الباردة؛ بدعم وتنظيم حلفائها الطبيعيين.

وهناك إستراتيجية أخرى اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، وهي بناء حلّ شبكي يتسم، رغم طبيعته الدفاعية الغالبة؛ باحتوائه على عنصر هجومي. ومعنى هذا أنه برغم توجيه كثير من الجهود إلى تثبيت وتعزيز القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (وبعد ذلك في آسيا والشرق الأوسط)، كانت هناك جهود أيضًا لتدمير الحكم الشيوعي في الكتلة السوفيتية، من خلال حرب سياسية وإعلامية. إن اقتراحنا تعزيز شبكات المسلمين المعتدلين هو ذو طبيعة دفاعية إلى حد كبير، ما دمنا نقترح تعزيز قُدرات المسلمين المعتدلين الذين يقاومون انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. ومع هذا؛ فإننا أيضًا نَعُدُّ دعم الديمقراطية، التي تواجِه الأنظمة السياسية الاستبدادية مباشرةً؛ جُزءًا أصيلًا من الإستراتيجية الأكبر. وقد يكون لجهود الغرب، للوصول إلى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي؛ خلال الحرب الباردة نظير في الوقت الحالي، وهو ما يتمثل في دعم انتشار الديمقراطية في إيران. وبطبيعة الحال؛ فإن إيران، مَثَلُها مَثَلُ الكتلة السوفيتية القديمة؛ تمثل بيئة أصعب كثيرًا لعملية تطور شبكات المنشقين، وتستلزم استراتيجية تختلف عن تلك المعروضة في هذه الدراسة.

أما الأكثر قابلية للتطبيق، في مواجهة التحديات الحالية؛ فهي بعض الأساليب، التكتيكية والعملياتية؛ التي استخدمها الغرب في بناء الشبكات إبان الحرب الباردة. وإحدى المشكلات الأساسية، التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم؛ هي الحفاظ على مصداقية المجموعات التي تتلقى مساعدة منها، أو من الهيئات الدولية الأخرى. والطريق الوحيد لذلك هو الربط بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشجيع

المنظمات غير الحكومية المعتبرة على توسيع أنشطتها في العالم الإسلامي. وأثناء الحرب الباردة، كانت هناك منظمات، تمتد من المجموعات الطلابية داخل الجامعات إلى اتحاد العمال الأمريكي؛ على استعداد للانخراط في حملات لإنشاء مؤسسات حرة وديمقراطية. وكان دور الولايات المتحدة هو تقديم الدعم العملياتي والمالي، الذي أتاح لهذه المجموعات التوسُّع دوليًا في عملياتها. واليوم، إذ يُنظِّم كثير من الجماعات والأفراد في الولايات المتحدة وأوروبا أنفسهم لمحاربة التطرف الإسلامي؛ ينبغي ألا تُعاني الولايات المتحدة نقصًا في الشركاء.

وفي بعض الحالات، قد يتعين على الولايات المتحدة النهوض بدورٍ أنشطَ، بعضَ الشيءِ، في تشكيل الشبكات. ويُجسِّد «مؤتمر الحرية الثقافية»، الذي نجح نجاحًا كبيرًا في فترة الحرب الباردة؛ مثالًا ممتازًا على كيفية تحويل مجموعات مُبعثرة من أفراد أصحاب ميول مشتركة إلى شبكةٍ عالميةٍ قوية، بدعمٍ تنظيمي ومالي محدود من الولايات المتحدة. وسيكون من الحكمة أن تتعلم الولايات المتحدة الدرس من قواعد اللعبة التي مارستها إبان الحرب الباردة، وتُساعِد المثقفين المسلمين المعتدلين بهدوء في تنظيم مؤتمر الحرية الخاص بهم؛ لمحاربة الإسلام الأصولي. ويكون الهدف هو بناء منظمة دائمة، متعددة الجنسيات؛ تستطيع أداء دور المنبر الثقافي لنهضةٍ ديمقراطيةٍ في العالم الإسلامي.

وفي هذا المشروع، وبعد مراجعة الإستراتيجيات الأكثر فعالية في إنشاء كيان قَوِيّ وذي مصداقية للقيم البديلة، ومنشقين ذوي تأثير، ونظراءَ يُعْتَمَد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بمسح للبنية الثقافية والتنظيمية والفكرية للعالم الإسلامي. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بتقييم الجهود الحالية لدبلوماسية الولايات المتحدة العلنية، في سعيها لإعادة صياغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وانطلاقًا من هذا البحث؛ طورنا أسلوبًا تنفيذيًا مباشرًا يَرِدُ وصفه فيما يلي.

الخطوات الإستراتيجية والمؤسَّسِيَّة

الخطوة الأولى هي أن تتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها قرارًا واضحًا ببناء شبكاتٍ مُعتدلة، وبناء ارتباطٍ صريحٍ بين أنشطة بناء الشبكات وبين استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة وبرامجها. ولإنجاز هذا الهدف، فمن الضروري خلق بنية مؤسسية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ تُرشد وتدعم وتراقب هذا الجهد وتتابعه باستمرار. وبداخل إطار هذه البنية، لا بد أن تُعزِّز الولاياتُ المتحدةُ الخبرةَ والقدرة الضروريتين لإنفاذ الاستراتيجية؛ والتي تتضمَّن ما يلي:

١- مجموعة معايير دائمة التطور والشحذ للتفرقة بين المعتدلين الحقيقيين، والانتهازيين والمتطرفين المتخفِّين تحت قناع المعتدلين، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين، والعلمانيين الاستبداديين. وتحتاج الولايات المتحدة لتوفُّر القدرة على اتخاذ قراراتٍ مناسبةٍ للموقف لتدعم، عن معرفةٍ (لا عن جهل أو بدون دراسة كافية و متأنية)؛ أفرادًا خارج هذا الإطار، لأسبابٍ تكتيكية وتحت ظروف معينة.

٢- قاعدة بيانات دولية للشركاء (أفرادًا وجماعات ومنظمات ومؤسسات وأحزابًا... إلخ).

٣- آليات لمراقبة البرامج والمشروعات والقرارات وتقويمها، وتشمل حلقة تقييم تسمح بالإضافات والتصحيحات من جانب الشركاء الذين تبين استحقاقهم لثقة كبيرة.

ويمكن أن يتركَّز جهد بناء الشبكات، مبدئيًا؛ على مجموعةٍ مركزيةٍ من الشركاء الذين يمكن الاعتماد عليهم، والمعروفة توجُّهاتهم الأيديولوجية؛ ثم الانطلاق من هناك إلى الخارج (أي طبقًا لمنهج المنظمات السرية).

ويستلزم منهجنا إجراء بعض التغييرات الأساسية في استراتيجية التعاطي الحالية والمتناسبة مع العالم الإسلامي. ويحدّد المنهجُ الحالي المنطقةَ الإشكالية باعتبارها الشرق الأوسط، ويبني برامجه طبقًا لذلك. إلا أن تلك المنطقة شديدة الاتساع شديدة التنوع شديدة الإعتام، وتُحكِمُ قبضتها عليها، بشكلٍ كاملٍ؛ قطاعات غير

معتدلة، والتي لا تسمح كثيرًا باجتذابها (كما يظهر في تجربة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية). وقد تُستهلك مقادير كبيرة جدًا من الموارد في مقابل تأثير قليل أو منعدم. وبدلًا من ذلك، ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة لامتماثلة وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب الولايات المتحدة مركز ثِقَل الخصم، وتُركِّز بدلًا من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأكبر احتمال في إحداث تأثير في حرب الأفكار.

أما عن الشركاء؛ فسيكون مهمًا تحديد القطاعات الاجتماعية التي تُشكِّل لبنات الشبكات المقترحة. ويجب إعطاء الأولوية للمجموعات والأفراد الذين ينطبق عليهم ما حددناه من معايير للشركاء الملائمين، والذين يقعون داخل القطاعات التالية:

١ – الأكاديميون والمفكرون المسلمون العلمانيون والليبراليون.
٢ – علماء الدين الشبان المتدينون المعتدلين.
٣ – نشطاء المجتمع المحلي.
٤ – المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.
٥ – الصحافيون والكتاب المعتدلون.

وينبغي أن تكفُل الولايات المتحدة المنابر وتسلِّط الضوء على هؤلاء الأفراد. وعلى سبيل المثال؛ ينبغي أن يضمن مسئولو الولايات المتحدة إشراك أعضاء من تلك المجموعات في زياراتٍ دراسيةٍ، وتعريفهم بشكل أفضل إلى صنّاع السياسات، والمساعدة على استمرار دعم الولايات المتحدة ومواردها لجهود الدبلوماسية العلنية.

وينبغي أن تنظَّم برامج المساعدة حول القطاعات المذكورة أعلاه، وسوف تشمل:

١ – *التعليم الديمقراطي*؛ وعلى وجه الخصوص البرامج التي تستخدم النصوص والمرويات الإسلامية لتعاليم موثوقة وداعمة لقيم التعدُّد والديمقراطية.

٢ – *الإعلام*؛ دعم الإعلام المعتدل أمر حيوي لمقاومة السيطرة الإعلامية للعناصر الإسلامية المحافظة، والمناهضة للديمقراطية.

٣- *المساواة بين الجنسين*؛ قضية حقوق المرأة هي ساحة قتال أساسية ضمن حرب الأفكار داخل الإسلام، ويعمل مناصرو حقوق المرأة في بيئاتٍ مُعاديةٍ جدًا. وترويج المساواة بين الجنسين عنصر حيوي لأي مشروع يهدف إلى تقوية المسلمين المعتدلين.

٤- *دعم السياسات*؛ الإسلاميون لهم أجندات سياسية، والمعتدلون بحاجة لاجتذاب الدعم لسياساتهم أيضًا. والأنشطة المسانِدة مهمة من أجل تشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

وبالنسبة للمحور الجغرافي؛ نقترح تعديلًا في الأولويات يتم الانتقال بمقتضاه من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، تكون فيها حرية العمل ممكنة، والبيئة أكثر انفتاحًا على الحركية والقابلية للتأثُّر، والقابلية للنجاح أكبر بشكلٍ ملموس. ويركِّز النهج الحالي على الشرق الأوسط مُعترفًا بأن الأفكار الأصولية تنبع من الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى سائر بقاع العالم الإسلامي بما فيها الجاليات المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وثمَّ نهج بديل يسعى إلى تحويل تيار الأفكار إلى عكس هذا الاتجاه. ولذا؛ ينبغي ترجمة النصوص المهمة الصادرة عن المفكرين والمثقفين والنشطاء، وقادة الجاليات الإسلامية، في تركيا وأندونيسيا وغيرها؛ إلى العربية ونشرها على نطاق واسع. وليس معنى ذلك التخلي عن مناطق القلب، بل بالأحرى ينبغي أن يظل الهدف هو الاحتفاظ بالقاعدة الأساسية انتظارًا لما يُتاح من فرص للتقدُّم قد تظهر في أية لحظة.

ويجري حاليًا بعض «الربط الشبكي» بين المعتدلين، وإن كان عشوائيًا ولم تتم دراسته بشكلٍ كاف. ولا يُعد الأفراد والمجموعات المترابطون شبكيًا، والذين لم يتم التأكُّد من حقيقة اعتدالهم؛ وأولاء المترابطون شبكيًا المتظاهرون بالاعتدال، إهدارًا للموارد فحسب؛ بل قد يؤدّون إلى نتيجة عكسية. وقد كان الظن بالأئمة الدانمركيين، الذين تسببوا في تحويل خلاف الرسوم الكرتونية إلى حريقٍ دولي؛ قبل ذلك أنهم معتدلون. إذ كانوا من المنتفعين بدعم الدولة، بما فيه من فرص السفر

والربط الشبكي. ولكن التدقيق الشديد بعد هذه الحادثة، كشف أنهم لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قط.

إن الدبلوماسية العلنية لا تستطيع مواكبة الإعلام، وتحتاج لتكريس اهتمام أكبر للأوضاع الحالية. لقد كان المذياع وسيلة مهمة، خلال الحرب الباردة؛ في مساعدة الجماهير المنعزلة للوصول إلى المعلومات بشكل أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي يغمُرهم كمٌّ هائل من المعلومات التي غالبًا ما تكون مُتحيزة وتفتقر للدقة. برغم أن المحتوى وطريقة التوصيل يرتبطان بعلاقة أكثر تطلُّبًا واحتياجًا لبعضهم بعضًا. ويُنْظَر إلى راديو «سوا» وقناة «الحرة» باعتبارهما مُمثلين لحكومة الولايات المتحدة، إلا أنهما لم تنجحا إيجابًا في تشكيل السلوكيات تجاه الولايات المتحدة رغم كلفتهما العالية. ونعتقد أنه من الأفضل إنفاق التمويل المخصص لراديو «سوا» وتليفزيون «الحرة» على منافذ إعلامية محلية، وصحافيين ملتزمين بأجندة ديمقراطية وتعددية.

إطلاق المبادرة

نقترح إطلاق المبادرة التي ترشحها هذه الدراسة مع ورشة عمل، في واشنطن أو أي مكان آخر مناسب؛ يتم فيها تجميع مجموعة صغيرة تمثل المعتدلين المسلمين. وسوف تساعد ورشة العمل في الحصول على إسهاماتهم وتأييدهم لهذه المبادرة، وفي إعداد أجندة وقائمة المشاركين في مؤتمرٍ دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجحت هذه الفعالية؛ فسوف نعمل حينئذ مع المجموعة الأساسية لعقد مؤتمر دولي في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين، كقرطبة مثلًا في إسپانيا؛ بُغية إطلاق منظمة دائمة لمكافحة التطرُّف السلفي. وسنورِد مكونات الإستراتيجية المذكورة، مُلخصة فيما يلي:

- **الأهداف الرئيسية:**

- ربط المسلمين الليبراليين والمعتدلين معًا.
- البدء بمجموعة أساسية صلبة ومعروفة، والتوسع في البناء عليها.
- تتم الاستثناءات قصدًا وانتقاءً، ولأهداف تكتيكية فقط.
- عكس حركة تدفُّق الأفكار (فبدلًا من اتجاهها من قلب الوطن العربي إلى الأطراف، يُصبح اتجاهها من الأطراف المعتَدِلة إلى القلب).
- التركيز على المناطق التي تزيد فيها الاحتمالية القصوى للنجاح.
- أما في المناطق الأخرى؛ فالتركيز على الاحتفاظ بما تم إنجازه، وانتظار الفرص السانحة.

- **بعض أدوات التطبيق الأساسية:**

- عقد ورشة عمل صغيرة من الليبراليين والمعتدلين أصحاب النشاطات الحركية، للمساعدة في التعرُّف إلى ما يحتاجونه ليصيروا أكثر فعالية.
- تصميم مجموعة من البرامج الإرشادية على أساس هذه الاحتياجات.
- إطلاق شبكة دولية من المسلمين الليبراليين والمعتدلين، تجتمع في مكان بارز وذي أهمية رمزية.
- إعادة تشكيل البرامج للتركيز على المعتدلين الحقيقيين في الأماكن الواعدة.
- كفالة المنابر وفرص الظهور لهم، مثلًا من خلال ضمان إشراكهم في زيارات للكونجرس ولقاءات مع كبار المسئولين؛ حتى يُصبح صُنَّاع السياسة على معرفة أفضل بهم، مما يحفظ عليهم الدعم والموارد اللازمة لجهودهم.

الملاحق

ترجمة اختصارات جدول إطار المعونة الأمريكية

Acronym	Definition	Arabic Translation
ACI	Affecting Change International	منظمة تحقيق التغير الدولي
CSH	Council For Secular Humanism	مجلس الإنسانية العلمانية
CT	Counter Terrorism	مناهضة الإرهاب
DA	Democratic Alliance	التحالف الديمقراطي
DF	Democracy Fund	صندوق دعم الديمقراطية
ERMA	Emergency Refugee Migration Assistance	دعم هجرة اللاجئين الطارئة
ESF	Economic Community of West African States	التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا
FMF	Foreign Military Financing	التمويل العسكري الخارجي
FSA	Financial Service Agreement	اتفاقية الخدمة المالية
GHAI	Global HIV/AIDS Initiative	مبادرة الإيدز العالمية
HA	Humanitarian Assistance	الدعم الإنساني
IMET	International Military Education and Training	التعليم والتدريب العسكري الدولي
INCLE	International Narcotics & Law Enforcement	المهدئات الدولية وفرض القانون
IO&P	International Organization & Programs	المنظمات والبرامج الدولية
MCC	Millennium Challenge Corporation	هيئة المجابهة الدولية
MRA	Metropolitan Redevelopment Authority	هيئة إعادة التنمية الحضرية
NADR	The Nonproliferation, Anti-Terrorism, Demining and Related Program	منظمة عدم انتشار الإرهاب ومناهضته وتقليله وبرامج ذات صلة
PKO	Peacekeeping Operations	عمليات حفظ السلام
SEED	Support for East European Democracy	دعم الديمقراطية الشرق أوروبية
TI	Technology and Investment	التكنولوجيا والاستثمار
WMD	Weapons Of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل

وصايا الديمقراطية العشر؛ من منبر المسلمين الديمقراطيين:[1]

١- يجب علينا جميعًا الفصل بين السياسة والدين، وألا نرفع الدين أبدًا فوق قواعد الديمقراطية.

٢- يجب علينا جميعًا احترام كون البشر قاطبة لهم نفس الحقوق، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو التوجُّه الجنسي أو الاعتقادات الدينية.

٣- لا يجوز لأي شخص أبدًا الحض على الكراهية، ولا يجوز لنا السماح للكراهية بأن تدخل قلوبنا.

٤- لا يجوز أبدًا لأي شخص ممارسة العنف أو تشجيعه، أيًا كان الإحباط أو الظلم الذي نشعر به، وبغض النظر عن عدالة قضيتنا.

٥- يجب علينا اللجوء إلى الحوار دائمًا.

٦- يجب علينا جميعًا إبداء احترامنا لحرية التعبير، وكذا مع الذين نختلف معهم أشد الاختلاف.

٧- ليس من حق أحد أن يدعي لنفسه مكانة مُتفرِّدة، سواء كانت أعلى من الآخرين أو حتى أدنى منهم، ولا أن يصور نفسه باعتباره ضحية دائمة.

٨- يجب علينا جميعًا معاملة الرموز الدينية والوطنية للآخرين، كما نحب أن يعاملوا رموزنا. إن إحراق الأعلام والرسم على جدران الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية هي إهانات تُفسِدُ الحوار وتزيد من شعور الطرف الآخر بالقمع.

٩- يجب علينا جميعًا مراقبة سلوكياتنا في الأماكن العامة، فهي ليست مسرحًا ننفث فيه عدواننا أو ننشر الخوف والكراهية؛ بل هي ساحة لعرض الرؤى والحُجج، بحيث يفوز أفضلها بالتأييد.

١٠- يجب علينا جميعًا مناصرة خصومنا إذا ما عوملوا باحتقار.

---

(1) Originally voiced by Naser Khader in 2002. Reproduced from Khader's Web page.

الإسلام الصحيح في مواجهة الإسلام الخاطئ

عبد الرحمن وحيد[١]

أذاعت الوكالات الإخبارية أن أسامة بن لادن قد تلقَّى فتوي من شيخ سعودي ضال؛ يسوّغ استخدام الأسلحة النووية ضد أمريكا، ليوقع بها خسائر جمة. ويتطلب الأمر قوة انفعالية كبيرة لمواجهة تداعيات هذه الواقعة. وهل لازال بوسع إنسان الشك في أن الذين يتلذذون بحرق العاملين بالمباني الإدارية، وقطارات المسافرين، والفنادق، والملاهي الليلية؛ سوف يترددون في انتهاز الفرصة لمضاعفة ما أحدثوه من ضررٍ ألف مرة؟

تخيَّل تأثير قنبلة نووية واحدة تُفجَّر في نيويورك أو لندن أو باريس أو سيدني أو لوس أنجلِس، فماذا عن اثنتين أو ثلاث؟ إن صرح الحضارة الحديثة كله قائم على أسس اقتصادية وتكنولوجية يأمل الإرهابيون في تقويضها بهجمات نووية، وذلك كما تتداعى أكواخ الصيادين في أعقاب تسونامي مدمر.

إن قنبلتين صغيرتين موضوعتين في مكانٍ ملائمٍ قد دمرتا الاقتصاد السياحي في بالي عام ٢٠٠٢م، وأعادتا كثيرًا من سكانها ثانيةً لحقول الأرز والبحر للبحث عما يملأ بطونهم الخاوية. ترى ماذا سيكون أثر أزمة اقتصادية عالمية قد تتمخض عنها هجمات أشد تدميرًا بكثير مما حدث في بالي أو في ١١ سبتمبر؟

لقد حان الوقت ليدرك ذوو النيات الطيبة، من كل ملة وشعب؛ أن هناك خطرًا شنيعًا يُهدد البشرية. إننا لا نستطيع تحمُّل تَبِعة المضي في «ممارسة أعمالنا كالعادة» ونحن نواجه هذا التهديد الوجودي، بل علينا أن نزيح جانبًا مشاحناتنا الدولية والحزبية، وأن نتَّحد لمواجهة الخطر المتربص بنا.

---

(١) رئيس سابق لأندونيسيا، وكبير مستشاري منظمة «الحرية للجميع Libforall Foundation».
وقد نشرت المقالة في:

- *The Wall Street Journal* on December 30, 2005.

إن الأيديولوجية المُتطرفة والفاسدة، التي تسكن عقول المتعصبين؛ هي ما يهددنا بشكل مباشر (خصوصًا الأيديولوجية الوهابية/ السلفية، وهي نحلة أقلية من الأصوليين يمولها البترودولار). ومع هذا تمكن وتعزز وتفاقم هذا التهديد الديني المتطرف؛ أزمةُ سوء فهم عالمية.

يعجز عدد هائل من المسلمين عن فهم الإسلام، الذى يُعلِّم الإنسان كيف يكون هيِّنا ليِّنًا مع الآخرين، ويتفهَّم قيمهم ويعرف أن موقف دين الإسلام منها هو التسامُح. إن جوهر الإسلام يتلخَّص في كلمات القرآن: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾،[1] وهذا هو جوهر التسامح. أما المتعصبون دينيًا، عمدًا كان ذلك أم جهلاً؛ فيشوهون الإسلام ويحوّلونه إلى دوغما تعصُّب وبغضاء وإراقة دماء. وهم يُبرِّرون وحشيتهم بشعاراتٍ مثل: «الإسلام يعلو ولا يُعْلَى عليه»، ويَسْعَوْن لإرهاب أي شخص لا يُشاركهم آراءهم المتطرفة، وقمعه دون النظر إلى جنسية أو دين. وبينما يُسارع بعضهم في إراقة الدماء بأنفسهم؛ نجد أن ما لا يُحصى من الملايين الآخرين يتعاطفون مع ما يرتكب هؤلاء من أفعال عنف أو يتواطؤون بالصمت.

ومما يزيد أزمة سوء فهم الإسلام، عند المسلمين أنفسهم؛ فشل الحكومات والشعوب أصحاب العقائد الأخرى، وغالبية المسلمين من ذوي النيات الطيبة؛ في مقاومة هذه الأيديولوجية الخطرة، وعزلها وفضحها. وبهذه الطريقة تتسبب الأزمة في نزول المصائب على رؤوس المسلمين وغير المسلمين جميعًا. إن الفشل في فهم الطبيعة الحقيقية للإسلام يسمح باستمرار تَشدُّد المسلمين في كل أنحاء العالم، بينما يُعْمِي بقيةَ البشر عن حلٍ لا تخطئه العين.

إن أكثر الطرق فعالية للتغلُّب على التطرُّف الإسلامي هي بيان الإسلام الحق للمسلمين وغير المسلمين على السواء. وبدون هذا البيان؛ سيظل الناس يميلون

(١) سورة الكافرون؛ آية ٦.

إلى قبول التفسير المتطرف، الذي لم يُبينّ أحدٌ وجهَ الخطأ فيه، وهو ما يزيد في تشدُّد المسلمين ويستعدي باقي العالم ضد الإسلام نفسه.

ولن يكون تنفيذ هذه المهمة بالأمر السريع أو السهل؛ فقد شنت العقيدة الوهابية/ السلفية، في العقود الأخيرة؛ غارات كُبرى على أرجاء العالم الإسلامي، وصارت الأصولية الإسلامية حركة عالمية جيدة التمويل وتتخفي خلف واجهات مُتعددة، وهي تعمل كسَيْلٍ كاسحٍ في كثيرٍ من الدول النامية، بل بين تجمعات المهاجرين المسلمين في الغرب نفسه. ولتحييد هذه العقيدة الخبيثة، التي تكمن خلف الإرهاب الأصولي وتهدِّد أسس الحضارة الحديثة؛ علينا تحديد مُناصريها وفهم أهدافهم وإستراتيجياتهم، وتقييم مواطن قوتهم وضعفهم، والتصدي بفاعليةٍ لكل تحرك من جانبهم. إننا نتحدث عن صراعٍ عالمي على تحديد جوهر الإسلام.

وتشمل أهداف الأصوليين السنَّة (المعادين للشيعة)، بوجه عام؛ ادعاء استعادة مثالية الإسلام الأول، الذي كان يمارسه محمد (ﷺ) وأصحابه المسمَّوْن بـ«السلف الصالح»؛ مُقيمين بذلك مُجتمعًا طوباويًا عماده تلك المبادئ السلفية، من خلال فرض تفسيرهم للشريعة الإسلامية على كل أفراد المجتمع، وإنكار وجود كل صور الإسلام المحلية بزعم الأصالة والطهورية؛ ليحولوا الإسلام من إيمانٍ شخصي إلى نظامٍ سياسي شمولي، ويقيموا خلافة إسلامية شاسعة، وفقًا للمعتقدات الصارمة للإسلام السلفي؛ تمتد حسب تصورهم من المغرب إلى أندونيسيا والفلبين، ليوضع العالم كله آخر الأمر تحت سيطرة عقيدتهم المتطرفة.

ويتبنى الأصوليون عقيدة تبدو بسيطة في الغالب، بل وعبقرية أيضًا؛ إذ سرعان ما يتدثَّرون بعباءة الإسلام مُعلنين كفر خصومهم، وبذا يعبِّدون الطريق إلى ذبح المسلمين غير الأصوليين. وترتكز عقيدتهم على فهم تبسيطي وحرفي وانتقائي، إلى حد بعيد؛ للقرآن والسنة، فهُم يَسعَوْن من خلاله إلى إيقاع الأمة المسلمة، في أنحاء العالم؛ في شراك عقيدتهم الخانقة. ولأن الجماعات الأصولية توسُّعية بطبيعتها؛ فهم

يبحثون دائمًا عن نقاط الضعف والفرص السانحة، ليوجِّهوا ضربتهم، في أي وقت وأي مكان؛ بما يخدم غاياتهم الشمولية.

وما الغُزاة المسلحون، الذين يَشُنّون غاراتهم من نيويورك إلى جاكرتا مرورًا بإسطانبول وبغداد ولندن ومدريد؛ سوى قمةِ جبلِ الثلج وطلائعِ أعدادٍ كبيرةٍ ومُتنامية من البشر، تُشاركهم آراءهم المتطرفة وأهدافهم النهائية. وتشمل القوى الهائلة لهذه الحركة الأصولية المنتشرة في العالم:

١ - خطة عدوانية وأهدافًا سياسية وأيديولوجية واضحة.

٢ - تمويلًا هائلًا من الداعمين الوهابيين أثرياء النفط.

٣- القدرة على توزيع الأموال في المناطق الفقيرة؛ لشراء الولاء والنفوذ.

٤- ادعاء التلفع بهالة من الأصالة والهيبة العربية الدينية.

٥- دعوة إلى الحفاظ على الهوية والكبرياء والتاريخ الإسلاميين.

٦- قدرة على الاختلاط بالجماهير التقليدية الأكثر عددًا، وطمس الفارق بين الإسلام المعتدل ونسختهم من التطرُّف الديني.

٧- التزامًا تامًا من جانب القادة الممثلين لهؤلاء.

٨- شبكات من المدارس الإسلامية، التي تنشر التطرف.

٩- غياب المعارضة المنظمة في العالم الإسلامي.

١٠- شبكة عالمية من الأئمة الأصوليين، الذين يقودون قُطعانهم إلى التطرف.

١١- «آلة» تعمل بسلاسة لترجمة وطبع وتوزيع الدعاية الوهابية/ السلفية، ونشر أيديولوجيتها في أرجاء العالم.

١٢- بعثات دراسية، للسكان المحليين؛ للدراسة في المملكة العربية السعودية، والعودة بالدرجات العلمية والديباجات الأيديولوجية التي تؤهلهم للقيادة في المستقبل.

١٣- القدرة على عبور الحدود الوطنية والثقافية باسم الدين.

١٤- التواصُل عبر الإنترنت.

١٥- إحجام حكوماتٍ وطنية كثيرة عن مراقبة هذه العملية كلها، أو السيطرة عليها.

ويجب علينا استخدام إستراتيجيات فعالة لمواجهة كل نقاط القوة الأصولية. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بضم ثقل الغالبية العظمى من المسلمين المحبين للسلام، والعالم غير الإسلامي؛ للمشاركة في حملة عالمية منظمة هدفها معالجة أزمة سوء الفهم، التي تهدد بابتلاع عالمنا بكامله. ولتُصبح الإستراتيجية المضادة فعالة، يجب أن تستند إلى تقييم واقعي لنقاط القوة والضعف لدينا، في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني. وبطبيعة الحال؛ فقد ثبُتَتْ نتيجة التفرُّق المدمِّرة فيما لا يُحصى من المجتمعات البشرية، التي واجهت مثل هذا التهديد الوجودي. وبالمثل؛ فعدم الجديّة في مواجهة الخطر الوشيك مدمِّر هو الآخر. وعلى الذين يَسْعَوْن لترويج الفهم السلمي والمتسامِح للإسلام التغلُّب على آثار الشلل الناتج عن الجمود، وأن يستخدموا عددًا من نقاط القوة المتاحة أو الممكنة، والتي يمكنها لعب دورٍ رئيسي في تحييد العقيدة الأصولية. وليست نقاط القوة أصولًا في الصراع مع التطرُّف الدِّيني فقط، ولكن معكوسها يُشير إلى نقاط الضعف في قلب الفكر الأصولي. وهذه النقاط هي:

١- الكرامة الإنسانية، التي تتطلب حرية الضمير، وترفض فرض الآراء الدينية.

٢- القدرة على حشد موارد ضخمة لتغطية تكاليف هذه الإشكالية، متى تم تحديدها وخلق التزام عالمي بحلها.

٣- القدرة على استغلال الموارد عن طريق دعم الأفراد والمنظمات، التي تعتنق الإسلام المسالم المتسامِح.

٤- ألف وأربعمائة عام تقريبًا من التقاليد والروحانية الإسلامية، التي تُعادي العقيدة الأصولية.

٥- الاستعانة بالثقافة/ التقاليد/ الكبرياء المحلية والقومية، مع الإسلامية.

٦- قوة الروح الأنثوية وحقيقة أن نصف البشرية من النساء، اللاتي لهن نصيب طبيعي من ثمرة هذا الصراع.

٧- الحشود والقيادات التقليدية والصوفية، التي لم تنجرف للتشدُّد بعد (وهي ميزة عددية واضحة؛ إذ تتراوح من ٨٥ إلى ٩٠٪ من مسلمي العالم المقدَّرين بـ١٣ مليار مسلم).

٨- القدرة على استغلال شبكات المدارس الإسلامية؛ لنشر الإسلام السلمي المتسامح.

٩- الميل الطبيعي لدى البشر، ذوي الميول المتشابهة؛ للتعاون معًا عندما يتعرَّضون لخطرٍ مشترك.

١٠- القدرة على تكوين شبكة عالمية من الأفراد والمنظمات وقادة الرأي ذوي الميول المتشابهة؛ لترويج الأفكار المعتدِلة والتقدُّمية في أرجاء العالم الإسلامي.

١١- إيجاد أيديولوجية مضادة في صورة تعاليم تقليدية وصوفية، وتعاليم إسلامية حداثية؛ والقدرة على ترجمة مثل هذه الأعمال إلى اللغات المهمة.

١٢- إبراز مكاسب الحداثة، رغم كل عيوبها؛ والتمسُّك الواسع بالثقافة الجماهيرية.

١٣- القدرة على تجاوز الحدود القومية والثقافية باسم الدين.

١٤- التواصُل عبر الإنترنت لنشر الأفكار التقدمية، بربط وإلهام الأفراد والمنظمات، ذات التوجُّه المتشابه؛ عبر العالم.

١٥- الدولة القومية الحديثة.

١٦- وأخيرًا؛ الرغبة الإنسانية العالمية في الحرية والعدالة، وفي حياة أفضل للذات ولمن نحبهم.

ورغم أن تلك المكاسب تبدو حاسمة؛ إلا أنها تظل في مُعظمها خاملة أو مُشتَّتة، ومن ثَمَّ لزم استنفارها لتصير فعَّالة في مواجهة الأيديولوجية الأصولية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن ينجح أي جهد في هزيمة التطرُّف الديني؛ دون إيقاف تدفُّق البترودولار الذي يموله من «ليدز» إلى «جاكرتا».

فقط من خلال تعيين المشكلة، ووضع حد للتناحُر داخل الدول القومية وبين الدول وبعضها البعض، وتبنِّي خطة محكمة طويلة الأمد (تنفَّذ بقيادةٍ والتزامٍ دوليين)؛ يمكننا إيقاف تفشِّي الأفكار المتطرفة، واستعادة الأمل في حل أزمة سوء التفاهم العالمية، قبل أن يبدأ انهيار الاقتصاد العالمي والحضارة الحديثة كنتيجة لتلك الهجمات المدمِّرة بحق.

ويمكن للمسلمين أنفسهم نشر الفهم «الصحيح» للإسلام، بل يجب عليهم ذلك؛ وبالتالي يُضعفون مصداقية الأيديولوجية المتطرفة. ومع هذا، فإن تنفيذ هذه المهمة يتطلَّب تفهُّم ودعم الأفراد والمنظمات والحكومات، ذوات الميول المتشابهة؛ في أنحاء العالم. ويجب أن يكون هدفنا تنوير قلوب وعقول البشرية، وفرض هيمنة رؤية إسلامية بديلة؛ رؤية يُمكنها إعادة عقيدة الكراهية المتعصِّبة إلى الظلام الذي جاءت منه.

نص الفتوى التي صدرت من المفوَّضية الإسلامية في إسپانيا ضد أسامة بن لادن[1]

تأصيلٌ عقدي

في القرآن، الكتاب الذي أُنزِل هُدًى للناس؛ يأمر الله المسلمين بالسمو الأخلاقي. وتتأسس أخلاق الإسلام على قيم مثل السلام والتسامُح والرحمة والرقة.

ويُذكّر القرآن المسلمين بأنهم مسؤولون أمام الله عن سلوكهم ومعاملتهم للناس جميعًا؛ سواء أكانوا مثلهم مسلمين أم لا.

فالمسلمون، بهذا المعنى؛ يجب عليهم السعي لخير أنفسهم وأُسرهم وجيرانهم والمجتمع بوجه عام: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾. [2]

ولفظة «فساد» هنا تشمل كل أشكال الفوضى والإرهاب، التي تسعى لتدمير أمن وسلام المسلمين.

والمسلمون، من ثَمَّ؛ لا يَحْرُمُ عليهم فقط ارتكاب الجرائم ضد الأبرياء، بل هم مسؤولون أيضًا أمام الله عن منع من لديهم النية لذلك؛ بما أن هؤلاء يبغون الفساد في الأرض.

وبالنسبة لمعاملة غير المسلمين؛ تقول الآية الثامنة من سورة الممتحنة: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾.

---

(١) النص الإسپاني الأصلي للفتوى متوفر على موقع:

- Webislam.

(٢) سورة القصص؛ آية ٧٧.

ومفهوم البرّ في هذه الآية يُشير إلى الطريقة التي يجب أن يُعامِل بها المرءُ الوالدين والأقارب. ويزيد النبي (ﷺ) المفهوم وضوحًا كما جاء في الصحيحين[1]: *«والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جارُه بوائقَه»*.

بل إن الرسول (ﷺ) حثَّ المؤمنين على العطف على الحيوانات، وحرَّم عليهم الإضرار بها أو الإثقال عليها بالعمل. وهناك حديث يَروي لنا ما قاله الرسول (ﷺ) عن رجلٍ سقى كلبًا ظمئًا، إذ قال إنه قد غُفِرَت له كل ذنوبه بهذا الفعل وحده. وعندما سُئل: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجرًا؟ قال: *«في كل كبدٍ رطبةٍ أجر»*.[2]

والقرآن لا يشجِّع المسلمين على رد الشر بالشر؛ بل على العكس يدعو المؤمنين إلى رد السيئة بالحسنة: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.[3]

وقال سبحانه وتعالى أيضًا إن الجنة أُعِدَّت لمن يعمل في سبيل الله في السراء والضراء، وكذلك الذين يكظمون غيظهم ويعفون عن جيرانهم، لأن الله يحب المحسنين: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.[4]

﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.[5]

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾.[6]

---

(١) البخاري ومسلم.

(٢) مسلم/ ٢٢٤٤، البخاري/ ٢٤٦٦.

(٣) سورة فُصِّلت؛ آية ٣٤.

(٤) سورة آل عمران؛ آية ١٣٤.

(٥) سورة يونس؛ آية ٢٦.

(٦) سورة الشورى؛ آية ٤٠.

وتظهر كراهية الله للقتل في الآيات التي تتحدث عن هابيل في سورة المائدة: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.[1] فرد عليه هابيل: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾.[2]

وبعد مقتل هابيل؛ يقول الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.[3]

وجدير بالذكر أن الإشارة لبني إسرائيل لا تُقلل من الصلاحية العالمية لتلك الرسالة.

وقد ذكّرنا الرسول (ﷺ) أيضًا بأن القتل هو ثاني أعظم الكبائر،[4] وأخبرنا أن أول ما يحاسَب عليه المرء يوم القيامة هو الدماء.[5]

كذلك مفهوم الحرب في القرآن؛ فإنه ينحصرُ في الدفاع فقط: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.[6]

وكما ذكر محمد أسد في ترجمته لمعاني القرآن؛ فإن معظم المفسرين يتفقون على أن لفظة «تعتدوا» تعني في هذا السياق: «لا تبدؤوا بالعدوان». ثم إن السمة الدفاعية للقتال في قوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي بسبب المبادئ الأخلاقية التي أمر بها الله؛ واضحة في قوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ ... وهو ما يزداد وضوحًا في الآية التاسعة والثلاثين

---

(١) سورة المائدة؛ آية ٢٧.

(٢) سورة المائدة؛ آية ٢٨.

(٣) سورة المائدة؛ آية ٣٢.

(٤) البخاري/ ٦٨٧١، مسلم/ ٨٨.

(٥) مسلم/ ١٦٧٨، البخاري/ ٦٥٣٣.

(٦) سورة البقرة؛ آية ١٩٠.

من سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾. وهذه، حسب جميع ما وَرَدَنا من روايات؛ هي إشارة القرآن الأولى (ومن ثمَّ الأساسية) إلى الجهاد. وفي سياق الحرب الدفاعية؛ يفرض الرسول (ﷺ) قيودًا صارمة لحفظ الأنفُس والأموال. ولذا؛ حرَّم النبي محمد (ﷺ) قتل النساء والأطفال والمدنيين في الحروب.[1]

وقال (ﷺ) أيضًا إن: ***«من قتل معاهَدًا لم يَرِح رائحة الجنة»***.[2]

وفي ضوء هذه النصوص الإسلامية، وغيرها؛ فإن الأفعال الإرهابية التي ينفِّذها أسامة بن لادن وتنظيمه: «القاعدة»؛ سعيًا لزرع الخوف في قلوب المسالمين العزَّل، وذلك بتدمير المباني أو الممتلكات، وما يترتب عليه من موت المدنيين من النساء والأطفال وغيرهم؛ هي أفعالٌ محرَّمة تحريمًا قاطعًا ومجرَّمة تجريمًا تامًا في الإسلام.

إن ارتكاب الأفعال الإرهابية بحجة «الدفاع عن الشعوب المضطهدة في العالم، أو عن حقوق المسلمين»؛ ليس له أي سند من الإسلام.

ولا شك أن للمسلمين حقًا مشروعًا في رد أي عدوان أو أي ظلم، لكن رد الفعل لا ينبغي أن يقود إلى الكراهية العمياء أو اللاعقلانية: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.[3]

وبالمِثل يُشير القرآن، عند الكلام عن الذين يَدَّعُون نفاقًا إيمانهم بالتوراة؛ إلى أنه كلما أوقد أحدهم نار الحرب أطفأها الله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ

---

(١) مسلم/ ١٧٤٤، البخاري/ ٣٠١٥.

(٢) البخاري/ ٣١٦٦؛ سنن ابن ماجة/ ٢٦٨٦.

(٣) سورة المائدة؛ آية ٢.

فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾.[1] كذا جرّم الله أفعال تلك الشعوب التي تنتهك المعاهدات الدولية، وتبدأ بالحرب: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾،[2] ويطلب منا بذل كل شيء لهزيمتهم: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾.[3] ولكن إن جنحوا للسلم، فعلى المسلمين الجنوح للسلم كذلك: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.[4]

بناءً على ما سبق؛ فمن الضروري إيضاح كون الإرهاب والتطرُّف يُناقضان الطبيعة البشرية وتعاليم الإسلام.

ولا بد أن يدرك المسلمون خطر الإرهاب على الإسلام، وأنه مدمِّر لديننا ولأمتنا. ومن شأن التربية الإسلامية الصحيحة، في المدارس والجامعات الإسلامية؛ أن توضِّح لكل إنسان طبيعة الإسلام كدين سلام، ورفضه لكل أعمال الإرهاب والقتل العشوائي.

إن هيمنة الكِبر والتعصُّب والتطرف وعدم التسامح الديني، على الأفراد أو الجماعات؛ مؤشرٌ لقطيعتها مع الإسلام ومبادئ النبي محمد (ﷺ).

إن ارتكاب الأعمال الإرهابية معناه الانفصال العنيف عن تعاليم الإسلام؛ مما يسمح بالحكم على مرتكبيها، من الأفراد أو الجماعات؛ بانتفاء صفة الإسلام عنهم، وأنهم قد أمسوا خارج دائرته. ومثل تلك المجموعات تُشوِّه مفاهيم الإسلام الأساسية، وتتلاعب بها، كمفهوم الجهاد مثلًا؛ عن طريق فرض تفاسيرهم ومعاييرهم عليها.

---

(١) سورة المائدة؛ آية ٦٤.

(٢) سورة الأنفال؛ آية ٥٦.

(٣) سورة الأنفال؛ آية ٦٠.

(٤) سورة الأنفال؛ آية ٦١.

وفي الواقع؛ فإن الجماعات، التي تحمل أسماء إسلامية وتتحدث لغات إسلامية؛ تشوِّه بأعمالها صورة الإسلام، وتخدم مصالح أعدائها. إن أعمالهم تنشر رُهاب الإسلام في الدول التي يُشكِّل فيها المسلمون أقلية، وتدمّر علاقات التعاون والجوار بين المسلمين وغير المسلمين. وتجسِّد أفعالهم صورة خاطئة عن الإسلام، وهي بالضبط الصورة التي يبذُل أعداء الإسلام جهودهم لعرضها للعالم.

وإذ تتسبب هذه الجماعات المتطرِّفة في القتل العشوائي لغيرهم من المسلمين. فعلينا هنا تذكُّر ما بيَّنه رسول الله (ﷺ) من أن المسلم الذي يقتل مسلمًا آخر يُمسي كافرًا.

وبناء على هذا المبدأ؛ إذا ارتكب مسلم أو جماعة إسلامية جريمة إرهابية؛ فإن هذا الفرد أو هذه الجماعة يكون قد انتهك قواعد شرع الإسلام، ونَبَذ هدى الله وسبيله. ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. [1]

وهنا نعلن بثقةٍ الفتوى التالية:

١- يرفض الإسلام الإرهاب، بكل مظاهره؛ لأنه يعني موت أبرياء، أو إلحاق الأذى بهم، أو تدمير ممتلكاتهم.

٢- الإسلام هو الضحية الرئيسية للهجمات الإرهابية، التي تقوم بها جماعات تدَّعي زيفًا أنها إسلامية؛ لدرجة أن تلك الهجمات لا تودي فقط بحياة كثير من المسلمين، بل تشوِّه أيضًا صورة الإسلام وتنشر رُهابه خدمة لمصالح أعدائه.

٣- تحاول هذه الجماعات إخفاء انحرافها بالزور، والتفسيرات المنحرفة للنصوص المقدسة؛ بغية نيل تأييد المسلمين أو تجنيد أتباعٍ جُدد. وهذا التزوير يجب أن يُدينُه بقوة حكماء الإسلام وقادته في العالم كله.

٤- مرتكبو الأعمال الإرهابية ينتهكون تعاليم القرآن، ومن ثمَّ يُصبحون مُرتدِّين نبذوا الإسلام.

---

(١) سورة التوبة؛ آية ١٠٩.

٥- من واجب كل مسلم أن ينشط لمحاربة الإرهاب، وفقًا للتفويض القرآني الذي يوجب العمل على منع انتشار الفساد في الأرض.

وبناءً على ما سبق بيانه؛ نرى التالي:

وفقًا للشريعة؛ فإن من يُحِلّ ما حرَّمه الله أو يحرِّم ما أحله الله، كقتل الأبرياء في هجمات إرهابية؛ يكون كافرًا مُرتدًا ومستحِلًّا لما حرَّم الله؛ لأنه يجعل جريمة قتل الأبرياء حلالًا (وهذا معنى الاستحلال)، وهي جريمة حرَّمها القرآن الكريم وسنَّة النبي محمد (ﷺ).

وما دام أسامة بن لادن ومنظمته يدافعون عن شرعية الإرهاب، ويحاولون إلصاق ذلك بالقرآن الكريم والسنَّة؛ فإنهم بذلك يَستحلّون ما حرَّم الله، ومن ثمَّ قد صاروا كافرين مرتدّين بحكم الواقع. ولا ينبغي اعتبارهم مُسلمين، ولا التعامُل معهم بوصفهم كذلك.[1]

وبناء عليه؛ نعلن أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، المسئوليْن عن الجرائم الفظيعة ضد الأبرياء، الذين اغْتِيلوا بخِسَّةٍ في هجمات الحادي عشر من مارس في مدريد؛ قد صاروا خارج دائرة الإسلام. وهذا يسري على كل من يستغل القرآن الكريم والسنة النبوية في تسويغ الأعمال الإرهابية.

كما نعلن أن المبرِّرات السياسية، التي يَدّعيها أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بشأن استرداد الأندلس؛ والتي صارت معروفة للجميع منذ أعلن عنها، تتعارض بشكل كامل مع الإرادة الإلهية المعبَّر عنها بوضوح عبر التاريخ. إن الله هو رب التاريخ، وكلّ ما حدث وما يحدث وما سوف يحدث؛ فإنما هو رحمة تقع لغاية إلهية، وأنه من الواجب على كل مسلم أن يعُدَّه كذلك في أي حدث يقع للمسلمين؛ إذ الله لديهم هو واهب الخيرات، وحتى أعتى المتآمرين ليسوا سوى عبيد مخلوقين لا حق لهم في الحكم على ما قدَّره الله، أو المنازعة بشأنه.

---

(١) هذه الفتوى ليست دليل حُمْق فحسب؛ بل دليل تبني صاحبها لنفس الرؤية التي ينتقدها، وهي عقلية شائعة للأسف! (الناشر)

ومأساة الأندلس، التي تتمثّل في الإبادة الجماعية للمسلمين وطردهم من إسپانيا، بلدهم الأم جميعًا؛ لا يحكم فيها إلا الله. وليس أمام العبيد إلا قبول القضاء الإلهي شاكرين.[1]

وبالنسبة لخرق شروط اتفاقية «سانتافي» للاستسلام،[2] والتي وقعها الملك والملكة الكاثوليكيان وملك غرناطة المسلم؛ نعلن أنه، بتوقيع اتفاقيات التعاون عام ١٩٩٢م، بين الدولة الإسپانية والممثِّل الشرعي للإسبان المسلمين المعروف باسم «المفوضية الإسلامية بإسپانيا»؛ تُعَدّ الاتفاقية حاسمة لكل الحجج القانونية أو السياسية؛ إذ تعترف في مقدمتها بأن «الإسلام جزء من هوية إسپانيا». وهذا الإقرار، بالإضافة إلى ما نُصَّ عليه في الاتفاقية؛ يسوي المسألة بشكلٍ قاطعٍ من الزاوية القانونية أو السياسية.

وتُعَدّ اتفاقية التعاون لعام ١٩٩٢م هي الإطار الجديد، الذي ارتضيناهُ لأنفسنا للمصالحة بين دولة إسپانيا والمسلمين الإسبان. وهذه الاتفاقية تمثِّل الإرادة الصريحة للمسلمين الإسبان، وليس لأي أحد خارج جماعتنا الإسلامية، سواء كان اسمه بن لادن أو القاعدة أو أي اسم آخر؛ الحق في التدخُّل في أمورنا.

وبناء على هذه الفتوى؛ طالبْنا الحكومةَ الوطنيةَ ووسائلَ الإعلام الإسپانيةَ أن تتوقف عن استخدام كلمة «إسلام» أو «إسلامي»، في وصف هؤلاء الأشرار؛ لأنهم ليسوا مسلمين، ولا صلة لهم بأمتنا أو بجماعتنا الإسلامية. وأن يُلقبوهم بدلًا من ذلك بـ«إرهابيي القاعدة»، لكن دون استخدام صفة «إسلامي» لأنهم، كما سبق القول؛ ليسوا مُسلمين بحُكم الشرع.

---

(١) لاحظ النبرة الجبرية الكاثوليكية التي تكشف خلفية الكاتب. (الناشر)

(٢) هي مدينة إسپانية تقع في مقاطعة غرناطة؛ عُقدت بها اتفاقية تسليم غرناطة لملكي إسپانيا المتحدة: فرناندو وإيزابيلا عام ١٤٩٢ م. (المترجم).

وبالمثل؛ نطالب المسؤولين في وسائل الإعلام أن يُقرّوا بما بيّناه هنا، وأن ينطلقوا، فصاعدا؛ من المعايير الموضحة أعلاه، وخصوصًا في عدم ربط الإسلام أو المسلمين بالأعمال الإرهابية، وبالذات إذا كانت تلك الأعمال تتستر بلغة أو دعوى إسلامية.

منصور إسكوديرو بيداتي
السكرتير العام للمفوضية الإسلامية بإسپانيا
في قرطبة؛ ١١ مارس ٢٠٠٥م

بيان

معًا في مواجهة الشمولية الجديدة[1]

بعد أن قهرنا الفاشية والنازية والستالينية؛ يواجه العالم الآن تهديدًا شموليًا عالمي الطابع هو: الأيديولوجية الإسلامية.

وندعو، نحن الكتاب والصحفيين والمثقفين؛ لمقاومة الشمولية الدينية، وتعزيز الحرية وتكافؤ الفرص والقيم العلمانية للجميع.

وقد بينت الأحداث الأخيرة، التي وقعت عقب نشر رسوم لمحمد (ﷺ) في بعض الصحف الأوروبية؛ ضرورة النضال من أجل هذه القيم العالمية. ولن يمكننا الفوز في هذا النضال بالسلاح؛ إذ سيكون في ميدان الأيديولوجيا. فما نشهده ليس صدام حضارات أو عداء بين الغرب والشرق؛ بل معركة عالمية بين الديمُقراطيين والثيوقراطيين.

وككل الأيديولوجيات الشمولية؛ تتغذى الأيديولوجية الإسلامية على مشاعر الخوف والإحباط. ويراهن دُعاة الكراهية على تلك المشاعر، لتشكيل تنظيمات مُعدَّة لفرض عالم يقوِّض الحرية ولا يؤمن بالمساواة. لكننا نُعلن بوضوح وحزم أنه لا شيء، ولا اليأس ذاته؛ يُبرِّر اختيار الظلامية والشمولية والكراهية. إن الأيديولوجية الإسلامية رجعية؛ تقضي على المساواة والحرية والعلمانية أينما وجدت. ولن يؤدي نجاحها إلا لخلق عالم من الهيمنة: هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الإسلاميين على جميع من عداهم. ولمواجهة ذلك؛ علينا تأمين الحقوق العامة للمضطَهَدين أو الذين يعانون من التمييز.

إننا نرفض «النسبية الثقافية»، والتي تقوم على حرمان الرجال والنساء أبناء الثقافة الإسلامية من حقهم في المساواة والحرية والقيم العلمانية، باسم احترام الثقافات والتقاليد. ونرفض التخلي عن روحنا النقدية خوفًا من اتهامنا برُهاب الإسلام، ذلك المفهوم التعس، الذي يخلط بين نقد الإسلام كدين وتشويه صورة معتنقيه.

(1) First published in *Morgenavisen Jyllands Posten,* February 28, 2006.

إننا نُدافِع عن عالمية حرية التعبير، حتى يذوق بنو الإنسان ثمار الروح النقدية في كل القارات وضد كل الانتهكات والعقائد الجامدة.

إننا نهيب بالديمقراطيين والأرواح الحرة، في كل بلاد العالم؛ أن يكون القرن الحالي قرنًا للتنوير لا للظلامية.

آيان حرسي علي

شهلا شفيق

كارولين فوريست

برنار هنري ليڤي

إرشاد مَنْجي

مهدي مظفَّري

مريم نمازي

تسليمة نسرين

سلمان رشدي

أنطوان صْفِير

فيليپ ڤال

ابن وراق

كُفّوا عن الاستسلام للتهديدات[1]

بيان

إن الحفاظ على حرية التعبير هو أقل الطرق تكلفةً وأكثرها استدامة لحكم بلد والحفاظ على استقرارها. هذه هي النصيحة التي قدَّمها، من تلقاء نفسه؛ «أكبر گنجي» إلى الزعيم الروحي الإيراني آية الله الخميني. وقد تم حبس الصحفي الإيراني والفيلسوف السياسي گنجي منذ أكثر من ست سنوات. تُرى كم ستطول مدة سجنه؟ هذا هو السؤال المتوقَّع في دولة تحترم القانون، وتتصرَّف حكومتها وفقًا لتشريعاتٍ منشورةٍ سلفًا. لكن التاريخ المحتمَل لإطلاق سراح گنجي هو أمرٌ تعسّفي، تمامًا مثل محاكمته والحكم عليه. إن القصة المأساوية لحرية التعبير، كحق من حقوق الإنسان؛ لها مكانة خاصة في الصورة الشائعة عالميًا لانتهاك حقوق الإنسان. والسبب واضح، وهو أن قمع حرية التعبير غالبًا ما يكون توطئة لانتهاك الحقوق الإنسانية الأخرى.

وفي معظم البلدان والثقافات الإسلامية؛ لا توجد حرية تعبير. وليس ذلك بالأمر الجديد؛ فغالبًا ما تولِّد الشوفينية والقومية العرقية والتعصُّب الديني مواقف عدائية ضد المعارِضين.

وفي الفترة الأخيرة؛ واجهت هولندا، مَثَلُها مَثَلُ بلدان أخرى؛ هذه الظواهر، التي لم تُصب كل فرد بعد، لكنها حقيقية. وقبل تناولها بشكل موسَّع، أودّ أولًا مناقشة أحد تجلياتها في العالم الإسلامي، وهو قتل المثقف الإيراني «أحمد كسروي».

فحين يرغب المثقفون ببلد إسلامي في المشاركة في القضايا الجدلية الحساسة؛ فإنهم يواجهون مشكلات حقيقية. والمثال المشهور هو ما حدث لـ«أحمد كسروي»

---

(١) صاحبه «أفشن إليان» بروفسور التماسُك الاجتماعي والمواطنة ودراسات الثقافات بكلية القانون، جامعة ليدن، هولندا.

- This manifesto was read by Afshin at an international literature festival in Winternachten in The Hague on January 20, 2006, and subsequently published on his personal blog.

(١٨٩١- ١٩٤٦م). صحيح أن ذلك القانوني والمؤرِّخ والصحفي غير معروف في العالم الغربي، إلا أن له شهرة كبيرة في إيران بصفته مُناصرًا لحقوق الإنسان والمبادئ الدستورية الليبرالية. أيضًا أنجز كسروي بحثًا حول اللاهوت السياسي للإسلام، انتقد فيه مبدأ الإمامة عند الشيعة؛ فاتهمه عدد من آيات الله بالكفر، وأُحْرِقَتْ كتبه علنًا. وفي الوقت الذي كانت القوات المتحالفة في إيران (القوات الأمريكية المتمركزة في طهران) تُشاهد، في انفعالٍ؛ انهيار النازية في أوروبا، وَقَعَ حادث غريب في تلك العاصمة. لقد أسس طالب (مفرد اللفظة الفارسية: «طالبان») اسمه «نواب صفوي» تنظيمًا سريًا لمقاتلة «أعداء الإسلام» بالقوة المسلحة، وهي منظمة «فدائيي الإسلام» (بالفارسية: «فدائيان إسلام»). وقد قصد صفوي أحد آيات الله، وطلب منه فتوى في أمر كسروي؛ فاستُجيب لطلبه، وصدرت فتوى تقضي بقتل كسروي. وفي ٢٨ أبريل ١٩٤٥م؛ حاول صفوي اغتيال كسروي في وضح النهار، لكن كسروي نجا من القتل، واعتقل المجرم، الذي نجح بعد ذلك في الهرب إلى النجف (بالعراق)، حيث ترأَّس مجموعة إرهابية لبعض الوقت.

وفي مارس ١٩٤٦م؛ صارت أوروبا حرة مرة أخرى. أما في طهران؛ فقد انفجر الصراع من جديد حول حرية التعبير. وبناء على اتهامات موجَّهة إلى كسروي من قِبَل عدد من الطلاب؛ تم استدعاؤه للمثول أمام النائب العام في طهران، بتهمة التجديف وتدنيس المقدسات. في البداية؛ كان نظام القضاء الإيراني كارهًا لمحاكمته. وكان يأمل في أن يستطيع إحالة القضية إلى قوات التحالف، مُستنجدًا بمعاهدة التحالف، التي تضمن لجميع الإيرانيين حق حرية التعبير. ومع ذلك؛ اعتبر الحلفاء القضية شأنًا داخليًا، وقد اشتهر بعدها أن الأمريكيين قد أقنعوا الشرطة الإيرانية بحراسة منزل كسروي. كان الحادي عشر من مارس ١٩٤٦م؛ هو اليوم الذي حُدِّد لمحاكمة كسروي أمام المحكمة العليا في طهران. وعن طريق الصحافة، علم ثمانية من أعضاء «فدائيان إسلام» بتاريخ نظر الدعوى ومكانها؛ فاقتحموا المحكمة،

وقتلوا كسروي وسكرتيره. وقد جمع مُرتكبو الجريمة بين استخدام أسلحة نارية لقتل الكاتب، وسكين للتمثيل بجثته.

ويتضح التشابُه مع هولندا بشكل تدريجي؛ إذ تم تصدير هذا التقليد الخطير إلى أوروبا لسوء الحظ. ففي ٢ نوفمبر ٢٠٠٤م؛ اغتيل المخرج والكاتب الصحفي «ثيو ڤان جوخ». وقد صُدمَ الأوروبيون بشدة لاغتياله. وقد أقر المتهم «محمد بويري» أثناء محاكمته بأنه ارتكب فعلته مدفوعًا بقناعته الدينية. وقد كانت كلمات «محمد بويري» الختامية الساحرة، مذهلة؛ على الأقل بالنسبة للمواطن الهولندي العادي:

> «شيء آخر بالنسبة لانتقادكم. ربما بقولكم: **المغاربة**؛ تقصدون المسلمين. أنا لا ألومكم، لأن القانون الذي يُطالبني بضرب عنق كل من تطاول على الله ورسوله؛ هو نفسه القانون الذي يأمرني بألا أمكث في هذا البلد، أو على الأقل في بلدٍ يُنادَى فيها، حسب وصف النائب العام؛ بحرية التعبير... وأظن أن لضباط الشرطة، الذين واجهوني يوم الثاني من نوفمبر؛ الحق في أن يعرفوا الآتي: أنا لم أطلق النار لأتجنب قتلكم، بل أطلقت النار لأقتلكم فأُقْتَل».

في عام ١٩٨٩م؛ سقط حائط برلين، رمز الماركسية الشمولية؛ التي أحكمت قبضتَها على دول الكتلة الشرقية، وجزء من أوروبا الغربية؛ لقرن كامل تقريبًا. وفي الاتحاد السوڤييتي، والدول التي تدور في فلكه؛ قُهِر عدد لا حصر له من الكتاب وقُيِّدَتْ حريتهم. لكنْ في نفس العام أطل شكل جديد من الشمولية برأسه؛ فقد أهدرَتْ فتوى «آية الله الخميني» دم الكاتب «سلمان رشدي»، وكانَ هذه المرة بريطانيًّا. وتتجذر الفتوى، إلى حد كبير؛ في نفس التقليد الذي أباح اغتيال كسروي. ويمكن النظر إلى الهجوم على كِتَاب «سلمان رشدي»، الآيات الشيطانية؛ على أنه ميلاد لأيديولوجية طالبان في أوروبا. إذ تلا ذلك إحراق للكتب، وتهديدات، وهجمات إرهابية على الناشرين والمترجمين. وقد رفضت الدول الأوروبية، ومثقفوها؛ الاستسلام لهذه التهديدات الإرهابية. كما تحلى «برلمان الكُتّاب الدولي»

بالشجاعة الكافية، لمقاومة الأشكال الإرهابية العابرة لحدود الدول. لكن أوروبا، فيما يبدو؛ قد فقدت حيويتها. إذ تغيَّر، لسوء الحظ؛ قلب موقفها من حرية التعبير بعد اغتيال «ڤان جوخ». وذلك فيما يتعلق بفيلم «الخضوع Submission»؛ الذي أخرجه «ثيو ڤان جوخ»، بالتعاون مع عضو البرلمان الهولندي «آيان حرسي علي»؛ حول اضطهاد النساء في الثقافة الإسلامية.

إذ لم يُعرَض الفيلم منذ الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤م.

وفي الواقع، تم حظر الفيلم بشكلٍ غير رسمي. إذ لم يصدُر قرار بحظره من أية جهة رسمية؛ بل من مجموعات إجرامية تُهدِّد بأعمالٍ إرهابية. وفي عام ٢٠٠٥م؛ لم يجرؤ المنتجون في هولندا على عرض فيلم مدته عشر دقائق للجمهور، لأن سلامة شركة إنتاجهم لا يمكن ضمانها. وقد شرعنا الآن باعتبار ذلك أمرًا عاديًا في هولندا، كما في أي مكان آخر. تُرى كيف نناضل من أجل حرية التعبير للفنانين والصحفيين في البلدان الاستبدادية، كإيران؛ إذا كانت الأمور في هولندا قد شرعت تسلُك طريقًا مُشابهًا بشكلٍ يُثير الشبهات؟

ولحسن الحظ؛ فإن كتاب «الآيات الشيطانية» يُعاد الآن طبعه هنا في هولندا، ولكن هل لازال الأمر عمليًا؟ ألم يصبح الكِتاب كلفافة مُشتعلة في برميل بارود؟ إن حرية القول مُهدَّدة بالتقييد المتصاعِد من خلال التلويح بتهم الإسلاموفوبيا (رُهاب الإسلام) والعنصرية. وقد استسلم بعض المثقفين بالفعل. فمثلًا أُوقِفَت «أوبرا عائشة» في روتردام عام ٢٠٠١م؛ لأن شخصية زوجة الرسول (ﷺ) قد جُسِّدت على المسرح، وكان لا بد أن يُلغَى المشروع بسبب شعور عدد من الممثلات بالتهديد. ومؤخرًا أُكرِهت كاتبة صحفية في الصحيفة القومية اليومية: «إن آرسي هاندلسبلاد NRC Handelsblad»، وهي «حسناء المارودي»؛ على إيقاف العمود الذي تكتبه بسبب تهديدات بالعنف من جانب الجالية المغربية. تُرى ماذا حدث للشجاعة المدنية؟ لم لا نسمع شيئًا من الناشرين والفنانين والإعلاميين والزملاء الذين أذعنوا لعواقب هذا الاستسلام الطوعي؟

يتعين توقُّع الشجاعة المدنية لا من جانب من هُدِّدُوا فقط، بل من المحيطين بهم أيضًا، ومن ناشريهم ومنتجيهم وزملائهم... إلخ.

لقد واجهتُ تعصُّبًا سياسيًا دينيًا من قبل، وأعرف كيف يبدأ الأمر وكيف يتطور. لا يَقُلْ أحد إننا مأسورون في قبضة الإسلاموفوبيا أو العنصرية. صدِّقوني؛ الأمر مختلف. إن لوثر لم يُعانِ من فوبيا الكاثوليكية، بل كان ينتقد الكنيسة. كذلك لم يُعانِ فولتير فوبيا الدين، بل كان ببساطة ينتقد مظاهر التعصُّب الديني. أكان ينبغي إيقاف مسيرة الإصلاح بدعوى عدم تورُّط لوثر في «تشويه سمعة الكاثوليك جميعًا»؟

إن المثقفين يَدْعُون بشكل متزايد إلى ممارسة الرقابة الذاتية، وإعداد تقارير مُغلفَّة باللياقة السياسية عن الميول التعصُّبية. أترى فقدت هذه البلاد شهيتها للحرية؟ هل صار البلد الذي نشرَ فيه «پيير بايل» و«جون لوك» كُتبَهما أرض الآراء المحجوبة؟

لا أحد يحاول وصم أتباع دينٍ مُعينٍ عن بَكْرَة أبيهم. وتكرار هذا الكلام ادعاءٌ خبيث. لكن ما يجب الحفاظ عليه هو إمكان انتقاد الدين بحرية، حتى لو أزعج ذلك الأصوليين.

إن لدينا في هولندا، دون سائر البلدان؛ تقليدًا لندعمه. إذ كان من غير المقبول عندنا أن ترفض المكتبات بيع رواية «الآيات الشيطانية». لم يعُد الأمر شأنًا محليًا. ولا بد أن نتغلب على مخاوفنا من خلال صورة من صور التضامُن العالمي. إنها هولندا الآن التي في حاجة إلى مثل هذا التضامن. ومن ثمَّ أعتقد أنه ينبغي تدويل المسألة.

يجب إنشاء لجنة دولية لتتولى أمر فيلم «الخضوع Submission»؛ فتُتيح مُشاهدته لكل شخص (يرغب في مشاهدته). وبهذه الطريقة يمكن الالتفاف على حظر العرض. لا يمكن لثقافةٍ ديمقراطيةٍ أن تؤدي دورها دون شجاعة مدنية. إذن فلنُظهر الشجاعة، ونرفع الحظر عن الفيلم.


المصادر

Books

Aboul-Enein, Youssef, and Sherifa Zuhur, *Islamic Rulings on Warfare*, Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, October 2004. As of December 11, 2006:
www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB588.pdf

Bar, Shmuel, *Warrant for Terror: The Fatwas of Radical Islam and the Duty of Jihad*, Lanham, Md.: Rowan & Littlefield Publishers, 2006.

Benard, Cheryl, *Civil Democratic Islam*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1716-CMEPP, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716/

———, *Freedom Bytes: The Internet and the War of Ideas*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, WR-370-SR, forthcoming.

Bencheikh, Soheib, *Marianne et le Prophete, L'Islam dans la France Laique*, Paris: Bernard Grasset Publishers, 1998.

Carew, Anthony, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1987.

Carothers, Thomas, and Marina S. Ottaway, *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Carothers, Thomas, Marina S. Ottaway, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg, *Democratic Mirage in the Middle East*, Carnegie Policy Brief No. 20, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002.

Charfi, Mohammed, *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding*, trans. Patrick Camiller, New York: Zed Books, 2005.

Cole, Juan, *Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shi'ite Islam*, London: I.B. Tauris, 2002.

Coleman, Peter, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.

Garfinkle, Adam, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism,* Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004.

Grose, Peter, *Operation Rollback: America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000.

Habeck, Mary, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror,* New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006.

Hefner, Robert W., *Civil Islam: Muslims and Democratization in Indonesia,* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000.

Hixson, Walter L., *George F. Kennan: Cold War Iconoclast,* New York: Columbia University Press, 1989.

Hobson, John, *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Hunter, Shireen, ed., *Islam, Europe's Second Religion: The New Social, Cultural, and Political Landscape,* Westport, Conn.: Praeger, 2002.

Kennan, George, *Memoirs: 1925–1950,* Boston: Little, Brown, 1967.

Kepel, Gilles, *Jihad: The Trail of Political Islam,* Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2002.

Khader, Naser, *Khader.dk: Sammenførte Erindringer,* [Copenhagen]: Aschehoug, 2000.

Kurzman, Charles, ed., *Liberal Islam: A Sourcebook*, New York: Oxford University Press, 1998.

Lewis, Bernard, *The Crisis of Islam,* New York: The Modern Library, 2003.

Lucas, Scott, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York: New York University Press, 1999.

Maarif, Ahmad Syafii, *Mencari Autenisitas Dalam Kegalauan*, Jakarta: PSAP, 2004.

McCullough, David, *Truman*, New York: Simon and Schuster, 1992.

Meuleman, Johan, ed., *Islam in the Era of Globalization*, Jakarta: Indonesian-Netherlands Cooperation in Islamic Studies, 2001.

Meyer, Cord, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA,* New York: Harper & Row, 1980.

Miscamble, Wilson, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947–1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992.

Mitrovich, Gregory, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block, 1947–1956*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000.

Mozaffari, Mehdi, *Fatwa: Violence and Discourtesy*, Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, July 1998.

Muzaffar, Chandra, *Islamic Resurgence in Malaysia,* Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd., 1987.

Puddington, Arch, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty,* Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000.

Rabasa, Angel, *Political Islam in Southeast Asia: Moderates, Radicals and Terrorists*, International Institute for Strategic Studies Adelphi Paper No. 358, Oxford: Oxford University Press, 2003.

Rabasa, Angel M., Cheryl Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The Muslim World After 9/11,* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-246-AF, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG246/

Roy, Oliver, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah,* New York: Columbia University Press, 2004.

Sajoo, Amyn B., ed., *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives,* London: I.B. Tauris Publishers, 2002.

Satloff, Robert, *The Battle of Ideas in the War on Terror,* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2004.

Schwartz, Stephen, *The Two Faces of Islam: The House of Saud from Tradition to Terror,* New York: Doubleday, 2002.

Tarnoff, Scott, and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.

Thomas, Evan, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA*, New York: Simon & Schuster, 1995.

Sosin, Gene, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty,* University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999.

United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations,* New York: United Nations Development Programme, 2002.

Warraq, Ibn, *Why I Am Not a Muslim*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 1995.

———, *Leaving Islam: Apostates Speak Out*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 2003.

Articles, Reports, Interviews, Web Pages, Etc.

Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World: Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives*, October 1, 2003.

Akkari, Ahmad, interview on *TV-Avisen*, Denmark Radio, April 2, 2006. Transcribed and translated at Web log "Agora." As of December 11, 2006: http://agora.blogsome.com/2006/04/03/demos-interview-with-naser-khader/).

"Al Azhar to Offer Courses in Thailand," *The Nation* (Bangkok), September 23, 2004.

al-Baghdadi, Ahmad, "Kuwati Progressive Scholar: 'All the Good Is in Secular Thought, All the Evil in Religious Thought,'" translated excerpts from articles appearing in the November 14, 2004, and November 16–17, 2004, editions of *Al-Siyassa*, Middle East Media Research Initiative Special Dispatch No. 823, December 3, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP82304

Allievi, Stefano, "Islam in Italy," in Shireen Hunter, ed., *Islam, Europe's Second Religion*, Westport and London: Praeger, 2002.

Al-Nabulsi, Shaker, "Arab Progressive: The Arabs Are Still Slaves to a Medieval Mentality," excerpts from an article published on www.rezgar.com, August 14, 2004, Middle East Research Institute Special Dispatch Series No. 786, September 20, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP78604

al-Qaradawi, Yusef, "Secularism vs. Islam," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://islamicweb.com/beliefs/cults/Secularism.htm

Anatol, Von, "Mit Gemäßigten Wie Diesen" ["With Moderates Like These"], *Die Gazette*, 23, December 2001. As of December 11, 2006:
http://www.gazette.de/Archiv/Gazette-Dezember2001/Elyas.html

An-Naim, Abdullahi, "Public Forum on Human Rights, Religion & Secularism," notes made by Siew Foong on speech delivered by Abdullahi An-Naim, National Evangelical Christian Fellowship Malaysia, January 18, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.necf.org.my/newsmaster.
cfm?&menuid=40&parentid=12&action=view&retrieveid=257

Aras, Bulent, and Omer Caha, "Fethullah Gulen and His Liberal 'Turkish Islam' Movement," *MERIA Journal*, Vol. 4, No. 4, December 2000. As of December 11, 2006:
http://meria.biu.ac.il/journal/2000/issue4/jv4n4a4.html

Arjomand, Homa, "International Declaration, Islamic Schools Should Be Banned, Children Have No Religion," petition, n.d. As of December 11, 2006:
http://new.petitiononline.com/nofaith/petition.html

Asia Foundation, "The Asia Foundation: Bangladesh, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.asiafoundation.org/Locations/bangladesh_projects.html

———, "The Asia Foundation: Indonesia, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.asiafoundation.org/Locations/indonesia_projects.html

———, "The Asia Foundation: Overview," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.asiafoundation.org/Partnerships/overview.html

———, "Education Reform and Islam in Indonesia," pamphlet, n.d.

"Bahrain Women's Union Gets Ministry's Approval," *Khaleej Times*, July, 27, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.gulfinthemedia.com/index.
php?id=230900&news_type=Political&lang=en&.

Bechari, Mohamed, "¿Qué lugar ocupará el Islam en la nueva Europa?" *Memoria*, No. 202, December 2005. As of December 11, 2006:
http://memoria.com.mx/?q=node/699

Bencheikh, Soheib, "Islam and Secularism," interview by Liberal Islam Network, April 2004. As of December 11, 2006:
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-478/_nr-130/i.html

BMENA Foundation for the Future, "Mission and Mandate," Web page. As of December 11, 2006:
http://www.bmenafoundation.org/mission.html

Braden, Tom, "I'm Glad the CIA Is 'Immoral,'" *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

British Muslim Forum, "BMF Objectives," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.bmf.eu.com/bmf_obj.php

Brody, John, "For Muslim Who Says Violence Destroys Islam, Violent Threats," *New York Times*, March 11 2006.

Brumberg, Daniel, "Islam Is Not *the* Solution (or *the* Problem)," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 1, Winter 2005–2006.

Carew, Anthony, "The American Labor Movement in Fizzland: The Free Trade Union Committee and the CIA", *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998.

———, "The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War," *Intelligence and National Security,* Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

The Center for Islam and the Study of Democracy, *2004 President's Report.* As of May 2005:
http://www.islam-democracy.org

Center for Religious Freedom, *Saudi Publications on Hate Ideology Fill American Mosques,* Washington, D.C.: Freedom House, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.freedomhouse.org/religion/publications/Saudi%20Report/FINAL%20FINAL.pdf

Centre for the Study of Society and Secularism, "About Us," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
www.csss-isla.com/aboutus.php

Coleman, Sarah, "Shabana Rehman, Making Fun of the Mullahs," *World Press Review,* Vol. 9, No. 50, September 2003. As of December 11, 2006:
http://www.worldpress.org/Europe/1437.cfm

Council on Foreign Relations, "In Support of Arab Democracies: Why and How," Madeleine K. Albright and Vin Weber, co-chairs, Independent Task Force Report No. 54, 2005.

Dankowitz, A., "Arab Intellectuals: Under Threat by Islamists," Middle East Media Research Institute Inquiry and Analysis Series No. 254, November 23, 2005. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=ia&ID=IA25405

"Der Multikulturalismus hat dem Scharia: Islam in Europa die Tür Geöffnet," *NZZ am Sontag,* October 2002. As of December 11, 2006:
http://www.aidlr.org/german/rte/files//BassamTibiOCR-2.pdf

"Editor's Arrest on Blasphemy Charges Highlights Difficulties Facing Journalists," *PakTribune Online,* October 23, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.paktribune.com/news/index.php?id=123377

Elad-Altman, Israel, "Democratic Elections and the Egyptian Muslim Brotherhood," Hudson Institute, *Current Trends in Islamist Ideology,* Vol. 3, 2006.

Ellian, Afshin, "About Ashfin Ellian," Web log. As of December 11, 2006:
http://afshinellian.blogspot.com

"Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4, 1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950–1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

European Students Forum–AEGEE, "EuroIslam," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.karl.aegee.org/calendar/(ProjectDisplay)/EuroIslam?OpenDocument

Feder, Glen, "The Muslim Brotherhood in France," *In the National Interest*, Web site, September 21, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.inthenationalinterest.com/Articles/September%202005/September2005Feder.html

Free-Minds.org, "The Shahada," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.free-minds.org/articles/hadith/testimony.htm

Fuller, Graham "The Future of Political Islam," *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 2, March/April 2002. As of December 11, 2006:
http://www.foreignaffairs.org/20020301faessay7971/graham-e-fuller/the-future-of-political-islam.html

Glazov, Jamie, "The Anti-Terror, Pro-Israel Sheikh," interview with Sheikh Abdul Hadi Palazzi, *FrontPageMagazine.com*, September 12, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.frontpagemagazine.com/Articles/ReadArticle.asp?ID=19444

"Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13–15, 2004, Document Reader.

Heggy, Tarek, "This House Believes in the Separation of Mosque and State," transcript of comments made during debate, Doha Debates, November 30, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.thedohadebates.com/output/Page35.asp

Hendelman-Baavur, Liora, Nabila Espanioly, Eleana Gordon, Anat Lapidot-Firilla, Judith Colp Rubin, Sima Wali, "Women in the Middle East: Progress or Regress? A Panel Discussion" *MERIA Journal*, Vol. 10, No. 2, June 2006. As of December 11, 2006:
http://meria.idc.ac.il/journal/2006/issue2/Panel_Women.pdf

Heneghan, Tom, "Vienna Imam Says Yes to Europe, No to 'Euro-Islam,'" interview with Sheikh Adnan Ibrahim, Reuters, April 12, 2006, reprinted as "European Imam Conference Spells It Out—No to Euro-Islam, Yes to Islam in Europe," Web page, *Militant Islam Monitor*. As of December 11, 2006:
http://www.militantislammonitor.org/article/id/1831

Human Rights Watch, "Imprisoned Kuwaiti Scholar: Academics Demand Release," press release, Oct. 13, 1999. As of December 11, 2006:
http://www.hrw.org/press/1999/oct/kuwait.htm

———, "Saudi Arabia: Teachers Silenced on Blasphemy Charges," *Human Rights News*, November 17, 2005. As of December 11, 2006:
http://hrw.org/english/docs/2005/11/16/saudia12049.htm

Husna, Lilis N., interview in Ford Foundation, *Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation, 1953–2003*, [Jakarta], 2003, p. 213. As of December

2006:
http://www.fordfound.org/elibrary/documents/5002/216.cfm#5002-div2-d0e8446

Ibn Rushd Fund for Freedom of Thought, "Who Are We?" Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.ibn-rushd.org/pages/en

International Humanist and Ethical Union, "Younis Sheik Free," Web page, January 23, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.iheu.org/node/271

International Republican Institute, "Partners in Peace," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.iri.org/mena/pip.asp

"Islam in Europe: Political & Security Issues for Europe; Implications for the United States," workshop, CNA Corporation's Center for Strategic Studies, January 14, 2005.

Islamic Philosophy Online, "al-Kindi Site," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.muslimphilosophy.com/kindi/index.html

Kicksola, Joseph N., "The Clash of Civilizations Within Islam: The Struggle over the Qu'ran Between Muslim Democrats and Theocrats," Regent University, Virginia Beach, Va., April 2006 (unpublished).

Kinnane, William, "Winning over the Muslim Mind," *The National Interest*, Spring 2004.

Kopstein, Jeffrey, "The Transatlantic Divide over Democracy Promotion," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 87.

Kosmin, Barry, Egon Mayer, and Ariela Keysar, *American Religious Identification Survey, 2001*, New York: Graduate Center of the City University of New York, 2001. As of December 11, 2006:
http://www.gc.cuny.edu/faculty/research_studies/aris.pdf

Kotek, Joel, "Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Lee, Sue-Ann, "Managing the Challenges of Radical Islam: Strategies to Win the Hearts and Minds of the Muslim World," seminar paper, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 1, 2003.

Leirvik, Oddbjørn, "Report from a Delegation Visit to Indonesia by the Oslo Coalition of Freedom of Religion or Belief," July 29–August 11, 2002. As of December 11, 2006:
http://www.oslocoalition.org/html/project_indonesia/indonesia_project_report.html

Liberal Islam Network, "About Liberal Islam Network," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://islamlib.com/en/aboutus.php

Liddle, R. William, "Piety and Pragmatism: New Patterns of Islamic Politics in Democratic Indonesia," *Piety and Pragmatism: Trends in Indonesian Islamic Politics*, Asia Program Special Report No. 110, Woodrow Wilson International Center for Scholars, April 2003. As of December 11, 2006:
http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/asiarpt_110.pdf

Lilly, Edward P., "The Development of American Psychological Operations, 1945–1951," December 19, 1951, Box 22, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

Lockard, Joe, "Marcel Khalife and Blasphemy," *Bad Subjects*, Web site, December 19, 1999. As of December 11, 2006:
http://bad.eserver.org/editors/1999/1999-12-16.html

Lucas, W. Scott, "Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Cultural and the State-Private Network in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Martinez, Patricia, "Deconstructing Jihad: Southeast Asian Contexts," in Kumar Ramakrishna and See Seng Tan, eds., *After Bali: The Threat of Terrorism in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, 2003.

Matthews, John P.C., "The West's Secret Marshall Plan for the Mind," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence,"* Vol. 16, No. 3, July–September 2003.

Medhurst, Martin J., "Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign," *Presidential Studies Quarterly,* Vol. 27, Fall 1997.

"Memorandum on Baltic Committees," 29 November 1955, Box 154, Baltic Committees, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

Middle East Partnership Initiative, "Success Stories," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.mepi.state.gov/c16050.htm

Miichi, Ken, "Islamic Movements in Indonesia," *IIAS Newsletter*, No. 32, November 2003. As of December 11, 2006:
http://www.iias.nl/iiasn/32/RR_islamic_youth_movements_in_indonesia.pdf

Milson, Meneham, "Reform vs. Islamism in the Arab World Today," Middle East Media Research Institute Special Report No. 34, September 15, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sr&ID=SR3404

"Moderate Danish Muslims Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish *Politiken* Web site, BBC Worldwide Monitoring, November 22, 2004.

Monroe, William T., "NDI's Positive Role Highlighted," interview, May 13, 2006. As of December 11, 2006:
http://manama.usembassy.gov/bahrain/ambtrib00513.html

Munir, Lily, "In Search of a New Islamic Identity in Indonesia," presentation, The United States–Indonesia Society (USINDO) Conference, Washington, D.C., November 11, 2003.

Murray, Ralph, "Progress Report on the Work of the IRD," memorandum to Christopher Warner, March 21, 1950. Foreign Office 1110/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

Muslim Council of Britain, "It Doesn't Add Up," Web log entry, October 29, 2005. As of December 11, 2006:
http://mcbwatch.blogspot.com

Muzaffar, Chandra, interview, *Frontline,* October 10, 2001. As of December 11, 2006:
http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/muslims/interviews/muzaffar.html

Namazie, Maryam, "Biography," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.maryamnamazie.com/biography.html

National Committee for a Free Europe, *Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors,* Stanford, Calif.: Hoover Institution Archives, 1949.

National Democratic Institute, "Congress of Democrats from the Islamic World," *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives,* [June 2004]. As of December 11, 2006:
http://www.accessdemocracy.org/library/1735_reg_infocus_060104.pdf

National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate,* Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

National Opinion Research Center, *General Social Surveys,* computer file, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.norc.org/projects/gensoc.asp

National Security Council, "National Security Council Directive on Office of Special Projects," NSC 10/2, 18 June 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2, National Archives and Records Administration.

Nazir, Sameena, "Challenging Inequality: Obstacles and Opportunities Towards Women's Rights in the Middle East and North Africa," in Women's Rights in the Middle East and North Africa, Washington, D.C.: Freedom House, 2005. As of

December 11, 2006:
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=163

Nowels, Larry and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance*, Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

Nowels, Larry, Connie Veillette, Susan B. Epstein, *Foreign Operations (House)/ State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations*, Congressional Research Service report (RL33420), May 25, 2006.

Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications*, September 2004.

Paget, Karen, "From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Philippine Center for Islam and Democracy, "Southeast Asian Muslim Leaders and Scholars Convene on Islam & Democratization," *PCID Policy Report*, Vol. 1, Issue 3, December 2005.

Policy Planning Staff to National Security Council, "Organized Political Warfare," 4 May 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2. National Archives and Records Administration.

Progressive Muslim Union, "PMU Statement of Principles," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.pmuna.org/

Project MAPS and Zogby International, *American Muslim Poll 2004*, October 2004. As of December 11, 2006:
http://www.projectmaps.com/AMP2004report.pdf

Qenawi, Ayman, "Danish Muslims 'Internationalize' Anti-Prophet Cartoons," *IslamOnline.net*, November 18, 2005. As of December 11, 2006:
http://islamonline.net/English/News/2005-11/18/article02.shtml

Rabasa, Angel, "Islamic Education in Southeast Asia," in Hillel Fradkin, Husain Haqqani, and Eric Brown, eds., *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 2, Washington, D.C.: Hudson Institute, 2005.

Rosenau, William, "Waging the War of Ideas," in *The McGraw-Hill Homeland Security Handbook*, David Kamien, ed., New York: McGraw-Hill, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/reprints/RP1218/

Rugh, William, "Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences," in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004.

Sa'id, Ali Ahmad (AKA Adonis), "Renowned Syrian Poet Adonis: The Arabs Are Extinct Like the Sumerians, Greeks and Pharaohs; If the Arabs Are So Inept They Cannot Be Democratic, External Intervention Will Not Make Them So," excerpts from an interview with Ali Ahmad Sa'id on Dubai TV, March 11, 2006, translated, *Middle East Media Research Institute Special Dispatch Series*, No. 1121, March 21, 2006. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP112106

Scott-Smith, Giles, "A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom," *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000.

———, "The Congress for Cultnral Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference: Defining the Parameters of Discourse," *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002.

Shahrour, Muhammad, "The Divine Text and Pluralism in Muslim Societies," *Muslim Political Report*, No. 14, July/August 1997.

Sharp, Jeremy M., *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (RL33486), June 15, 2006.

Smith, Lee, "The Kiss of Death?" *Slate*, Nov. 24, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.slate.com/id/2110126

"Sociedad Mundial del 'Dawa al-islamiyya,'" Web page, May 2, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.webislam.com/numeros/2003/209/noticias/sociedad_mundial_dawa_islamiyya.htm

Statistics Netherlands, *Statline*, electronic database, 2005.

Stern, Sol, "A Short Account of International Student Politics, and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.," *Ramparts*, Vol. 5, No. 9, March 1967.

United States–Indonesia Society, "Muslim Civil Society," Web page, n.d. As of April 26, 2005:
http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%Bush.htm

———, "Muslim Society and Democracy," report on presentation, Washington, D.C., April 26, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%20Bush.htm

U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21–22. As of December 11, 2006:
http://www.defenselink.mil/qdr/report/Report20060203.pdf.

U.S. Department of State, *Counter Soviet Threats to the United States Security*, General Records of the Department of State, Records of the Policy Planning Staff 1947–1953. National Archives and Record Administration.

———, "FY 2007 International Affairs (Function 150) Budget Request," February 6, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.state.gov/s/d/rm/rls/iab/2007/html/60200.htm

———, "Libya: Country Reports on Human Rights Practices, 2005," Web page, March 8, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2005/61694.htm

U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform but Project Monitoring Needs Improvement*, GAO-05-711, August 2005.

———, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent Challenges*, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

Wahid, Abdurrahman, "Right Islam vs. Wrong Islam," *The Wall Street Journal*, December 30, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.libforall.org/news-WSJ-right-islam-vs.-wrong-islam.html

Warner, Michael, "Origins of the Congress of Cultural Freedom 1949–1950," *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995.

———, "Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949–1967," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996/1997.

The White House, "Fact Sheet: The President's National Security Strategy," press release, March 16, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/03/20060316.html

Wise, Lindsay, "Show Them the Money: Why Is an American Program Aimed at Supporting Reform in the Arab World Coming Under Attack by Its Own Beneficiaries?" *Cairo Magazine*, July 25, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.cairomagazine.
com/?module=displaystory&story_id=1231&format=html

Wittes, Tamara Cofman, "The Promise of Arab Liberalism," *Policy Review*, July 2004; or Amy Hawthorne, "The Middle East Partnership Initiative: Questions Abound," *Arab Reform Bulletin*, Vol. 1, No. 3, September 2003.

صعود الإسلام السياسي في تركيا

سلسلة تقارير
مؤسسة راند

صدر حديثاً

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإعلان الحرب الأمريكيّة على ما سُمّي بـ"الإرهاب"؛ تنامت الموجة العدائيّة للولايات المتحدة. وقد تسبب ذلك الوضع في اضطراب وتخبُّط السياسات الأمريكية لعدة سنوات؛ خصوصًا بعد اكتشافها مدى ترهُّل "الحُلفاء" القدامى. ومن ثمّ، بدأت رحلة البحث عن حُلفاء جُدد، أكثر شبابًا وأوفر قُدرة.

تزامن ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي كان الغرب يرقُبه بدهشة لا تخلو من إعجاب. بل وتشجيع بدأ على استحياء وانتهى علنيًا. كان أردوغان وصحبه العامل الحاسم الذي أعاد تشكيل الإستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط. فقد حققوا الإجماع الشعبي اللازم لدعم مشروعاتهم العلمانيّة ذات الطبيعة "المحافظة" في بلد ذي أغلبيّة مسلمة، وازداد اندماجُهم في المنظومة الرأسماليّة الغربيّة بتوالي نجاحاتهم في تفكيك الدولة الشوفينيّة الصلبة: بفسادها، لحساب دولةٍ رخوة؛ بغير تهديد لعلمانيّة النظام الديمقراطي. والأهم من ذلك كُلّه أنهم ليسوا معادين للغرب، ولا لقيمه، ولا لنمط معيشته الاستهلاكي، بل يطمعون في اللحاق بركبه. فكانت هذه هي نقطة التحوّل، التي أثبتت إمكان دعم وتطوير "إسلام ديمقراطي مدني" متوافق مع "الحداثة الغربيّة"؛ "إسلام أمريكاني".

ويتتبع هذا الكتيب رحلة الصعود منذ مراحلها الحرجة والمبكّرة، وسياقاتها، وخلفيّاتها، والمصاعب التي اكتنفتها. كما يرصد تغيُّر ميزان القوى بين النخب الكمالية من ناحية والتيار الاجتماعيّ الجديد، خلال العقد السابق على صعود نجم أردوغان وصحبه. ويتناول بالتحليل علاقة الدولة بالدين في ضوء تغيُّر المعطيات السياسيّة والاجتماعيّة بصعود حزب ذي جذور "إسلاميّة" إلى سُدّة الحكم في ظل هيمنة الأيديولوجيّة العلمانيّة للدولة، وذلك على خلفية الجدل الذي أضرمه ذلك الصعود حول الحدود الفاصلة بين العلمنة والدين في المجال العام.



والغرض الرئيس من هذه الدراسة هو تقييم التحديات الجديدة والفرص الوليدة التي تواجه صانع القرار الأمريكي في البيئة السياسية التركية المتغيرة، وتحديد المبادرات والأنشطة التي يتعين على أميركا الاضطلاع بها لاستثمار الظرف التاريخي وتعزيز وجودها في ظل نظام صديق، مستقر وعلماني وديمقراطي؛ وجودًا يُعزز التحالف القديم مع إحدى الدول المحوريّة في المنظومة الأمنيّة الأمريكية. ويُسهم بشكل فعّال في نشر وترويج "الإسلام الديمقراطي المدني".

سلسلة تقارير مؤسسة راند

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

تُعتبر مؤسسة راند أحد أهم مراكز الدراسات الاستراتيجيّة الأمريكيّة، ويعدّها البعض العقل الاستراتيجي الأميريكي. وهي الذراع البحثي شبه الرسمي للإدارة الأمريكيّة، والبنتاغون بوجهٍ خاص. وفي إطار الجهود الأمريكيّة لإعادة رسم الخريطة السياسيّة والاقتصاديّة للعالم الإسلامي بعد 11 سبتمبر 2001؛ صدرت هذه الدراسة، استكمالاً لسابقتها التي صدرت ترجمتها العربيّة عن نفس الناشر؛ بعنوان: الإسلام الديمقراطي المدني.

يرى المؤلفون أن التأويلات الدوغمائيّة والراديكاليّة للإسلام قد اكتسبت شعبيّة في العديد من المجتمعات المسلمة، وذلك من خلال شبكات الإسلاميين التي تُغطي بلدان المسلمين وتجمُّعاتهم المهاجرة إلى أميركا الشمالية وأوروبا. وبرغم أن المعتدلين أغلبيّة في العالم الإسلامي؛ إلا أنهم لم يُطوِّروا شبكات مماثلة أو منابر لتحمل رسائلهم، وتكفُل لهم الحماية عند استهدافهم.

وبخبرتها المعتبرة في بناء ودعم وتمويل شبكات من الأفراد المؤمنين بالأفكار الحرة والديقراطية خلال الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة ترى من واجبها الاضطلاع بدورٍ محوريٍّ في تقديم الدعم للمسلمين "المعتدلين". ومؤلفو الكتاب يقبسون الدروس من تجربة بناء الولايات المتحدة للشبكات الحليفة إبّان الحرب الباردة، ويسعون لتقييم مدى موافقتها للوضع الحالي في العالم الإسلامي، ومن ثَمّ تقييم فعالية خطط وبرامج الحكومة الأمريكية في التعامُل مع العالم الإسلامي، وتطوير "خارطة طريق" تؤدي لإنشاء شبَكات اعتدال إسلامي.

وهذه الدراسة موجّهة بالأصل لصانع القرار الأميريكي؛ لاستكمال البُعد المعرفي للسياسات الأمريكية في مواجهة التطرُّف الإسلامي. فهي تؤصِّل لواقع سياسي، ولا تستبقه بالتنظير. فيجب قراءتها في هذا السياق، والانتباه إلى أن المصطلح المستخدم ليس مُطلقًا؛ بل هو يُعبِّر عن رؤيةٍ مُتحيِّزةٍ بطبيعتها لإمبرياليّة معرفيّة، تسعى لتشكيل الآخر المسلم وفقًا لتصوّراتها الخاصة، والتي تُسبغ عليها مُطلقيّةً معرفيّةً وإنسانيّةً.





